

الأكاديمية



ALACADEMY

هيئة تحرير
مجلة الأكاديمي

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور
داخل حسن جريو

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور
ريسان خريط

عضواً

أ.د. / رياض حامد الدباغ

2

نائباً

أ.م.د. / أحمد الربيعي

1

عضواً

أ.د. / معن العمر

4

عضواً

أ.د. / كوركيس عيد آل آدم

3

عضواً

أ.د. / ماجد مطر الخطيب

6

عضواً

أ.د. / طلال يوسف

5

عضواً

أ.د. / حميد الخفاجي

8

عضواً

أ.د. / مقداد الجباري

7

عضواً

أ.م.د. / عبد الرضا الزهيري

10

عضواً

أ.د. / وسيم الخليل

9

عضواً

د. / عمار السعدي

12

عضواً

د. / عبد المنعم ناصر

11

الفهرس

صفحة	أ.د. داخل حسن جريو	كليات التربية... ركيزة التعليم الأساسية	-1-
01	عضو المجمع العلمي العراقي		
صفحة	أكاديمي / ريسان خريبط	النهوض بالرياضة العراقية ومحددات التغيير	-2-
07			
صفحة	أ.د. معن خليل العمر	لماذا يتذمر العراقيين من حاضرمهم ويتحسروا على ماضيهم ولا يستشرفوا مستقبلهم؟	-3-
11			
صفحة	أ.د. مقداد حسين على الجباري	برامج التنمية المانية لمنظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية ومجموعة مختارة من دول العالم	-4-
23			
صفحة	أ.د. ماجد مطر الخطيب	في مواجهة التغيرات المناخية	-5-
36			
صفحة	أ.د. إياد عبد المجيد	الأمثال في الخرافة التاريخية	-6-
39			
صفحة	Prof. Dr. Ali Al-Zaak	How I promoted Biotechnology in higher education	-7-
42			
صفحة	د. جنان حامد جاسم المختار	مؤشرات عن تطبيقات برامج الثقافة المانية ضمن البرامج التنموية ضمن مجموعة مختارة من الدول العربية	-8-
45			
صفحة	أ. سفاري سفيان	الأهداف الإعدادية للتحضير في عملية تدريب رياضي النخبة و المستوى العالي.	-9-
58			
صفحة	/	جديد مكتبة الكتب	-10-
62			



مجلة ثقافية فكرية علمية تربوية شهرية – تصدرها
جمعية الأكاديميين العراقيين في استراليا و نيوزلاندا.
تعني بالمواضيع الثقافية و الفكرية و الدراسات
العلمية و التربوية.

تأسست في برزبن في 2015/12/15 .
و تصدر من مدينة سدني – استراليا .

يرجي التواصل عبر البريد الإلكتروني:

academyrissan@live.com

ahmadalmusa2@gmail.com

شروط النشر بمجلة الأكاديمي

1. ترسل البحوث والدراسات والمقالات مطبوعة ألكترونيا باللغة العربية أو اللغة الإنكليزية بصيغة (Words) .
2. لا تزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة أو المقالة عن خمسة عشر صفحة كحد أقصى.
3. تدرج قائمة المصادر والمراجع التي إعتد بها الكاتب في نهاية البحث أو الدراسة , ويجب الإشارة إليها في متن البحث كلما إقتضت الضرورة ذلك.
4. يحق لهيئة التحرير الإستعانة بأراء محكمين لتقويم البحث حيثما رأت ضرورة لذلك.
5. لا تعاد البحوث والدراسات والمقالات لأصحابها نشرت أم لم تنشر.
6. لا تقبل للنشر البحوث والدراسات والمقالات المنشورة أو المرسلة للنشر في مجلات ودوريات أخرى.
7. يلتزم الكاتب بحقوق الملكية الفكرية بكل ما يتعلق ببحثه أو دراسته أو مقالته حصرا.
8. لا يعبر بالضرورة ما ينشر في المجلة عن أراء هيئة التحرير .



كليات التربية... ركيزة التعليم الأساسية

أ.د. داخل حسن جريو

عضو المجمع العلمي العراقي

مستخلص الدراسة:

تشهد دول العالم المختلفة عاماً بعد آخر طلباً متزايداً على التعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة، إذ أدركت هذه الدول أهمية التعليم في التنمية المستدامة الشاملة، وإن القوة العصرية ترتبط بمصادر الثروة البشرية المدربة أكثر من ارتباطها بمصادر الثروة الطبيعية، فالتقدم العلمي والمعرفي واستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير الأساليب التقنية وتحسينها في أي بلد من البلدان يستطيع أن ينجز تقدماً اقتصادياً واجتماعياً بمعدلات عالية. ولا يمكن لأية أمة أن تتقدم وترتقي في سلم الحضارة الإنسانية بدون منظومة تعليم راقية ومتطورة ومواكبة لمستجدات العلوم ومعطيات التقنية المتطورة وقادرة على توظيفها لمصلحة بلدانها. ولأن كليات التربية تعد الحجر الأساس في بناء منظومة التعليم ومرتكزا الأساس، كونها المسؤولة عن إعداد الأدوات الأساسية التي تحتاجها منظومة التعليم، المتمثلة بتخريج الكوادر التعليمية في المرحلة الدراسية التي تسبق مرحلة الدراسة الجامعية، أي أنها المسؤولة عن بناء قاعدة تعليمية صلبة تستند إليها منظومة التعليم برمتها. لذا سنتناول هذه الدراسة واقع حال كليات التربية العراقية منذ نشأتها وإستشراف آفاق تطورها.

نبذة تاريخية :

يعود تاريخ إنشاء أول كلية للتربية في العراق إلى العام 1923، عندما فاتحت وزارة المعارف (التربية) مجلس الوزراء لطلب الموافقة على تأسيس دار المعلمين العالية، لإعداد مدرسين للتدريس في المدارس المتوسطة والثانوية ضمن خطة الوزارة الرامية للتوسع بفتح هذه المدارس في مختلف مدن العراق. يقبل في الدار خريجي دار المعلمين الابتدائية وخريجي المدارس الثانوية، وتكون مدة الدراسة فيها لمدة سنتين وبفرعين علمي وأدبي، وفي كلا الفرعين تدرس التربية وفلسفة العلوم وتاريخها. بلغ عدد الطلبة المقبولين في الوجبة الأولى (11) طالبا، وإن يستوفي من كل طالب مقبول مبلغ (15) روبية في الشهر، تساوي الروبية (75) فلساً عراقياً يومذاك، كي لا تتحمل الخزينة مصاريف إضافية من جراء فتح هذه الدار سوى الأجور المستوفاة من الطلاب. كانت الدراسة في الدار مسائية حتى العام 1927، حيث أصبحت الدراسة نهارية، ولم يقبل في الدار بعد ذلك، إلا خريجو الدراسة الثانوية. وفي السنة الدراسية 1930 - 1931، اقترحت لجنة الأمور المالية إلغاء دار المعلمين العالية، فاستجابت

وزارة المعارف لذلك. ويعتقد البعض أن السبب الحقيقي لهذا الإلغاء يعود لسياسة رئيس الوزراء نوري السعيد التي استهدفت تقليص التعليم الثانوي والاعتماد على البعثات العلمية خارج العراق، وخشية السلطة الحاكمة آنذاك من الدور السياسي الذي بات يلعبه طلبة دار المعلمين العالية والمعاهد العالية الأخرى باعتبارهم جزءاً من الحركة الوطنية العراقية. هذا فضلاً عن أن سلطات الإنتداب البريطاني المفروض آنذاك على العراق، لم تكن تشجع على التوسع في التعليم العالي لأسباب سياسية تتعلق معظمها بالخوف من اشتداد الوعي الوطني، وتنامي الشعور القومي والديموقراطي بين الطلبة في العراق.

وأعيد إفتتاحها في العام 1935، وفي العام الدراسي 1937-1938م استقبلت الدار أول وجبة من الفتيات العراقيات مؤلفة من (8) طالبات، وذلك في عهد عميدها الدكتور متي عقراوي الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لجامعة بغداد عند تأسيسها عام 1957، وفي العام 1939 أصبحت مدة الدراسة في الدار أربع سنوات يمنح الخريج بنهايتها شهادة ليسانس في العلوم أو الآداب أو التربية بحسب تخصصه. كانت الدار حاضنة حدثية شجعت طلبتها من الشعراء الموهوبين على الأقدام على كسر عمود الشعر العربي وإطلاق حركة التجديد الشعري العربي على يد طلبتها، بدر شاكر السياب ونازك الملائكة ولميعة عباس عمارة وعبد الوهاب البياتي وعبد الرزاق عبد الواحد وسعدي يوسف وغيرهم. وفي العام 1958م سميت دار المعلمين العالية باسم كلية التربية، والحققت في العام نفسه بجامعة بغداد. وفي العام 1968/1969 ألغيت كلية التربية، وفي العام 1974 أعيد فتحها في جامعة بغداد حيث شطرت إلى كليتين، الأولى متخصصة في العلوم باسم كلية أبن الهيثم والثانية متخصصة في العلوم الإنسانية باسم كلية ابن رشد، وفتحت كليات تربية في جامعات الموصل والبصرة والمستنصرية وصلاح الدين (أربيل). إقتصرت القبول في كليات التربية على الطلبة المنتمين لصفوف حزب البعث العربي الاشتراكي أو المؤيدين له حصراً لغاية العام 2003، وذلك تنفيذاً لسياسة الحكومة يومذاك الرامية إلى غلق قطاع التربية والتعليم على منتسبي حزب البعث ومناصريه ومؤيديه حصراً دون سواهم، لضمان عدم قيام خريجي كليات التربية بأية أشطة قد تتعارض مع فكر حزب البعث، بين الطلبة الذين سيقومون بتدريسهم في المدارس الثانوية فيما بعد. وتكاد لا تخلو الآن جامعة عراقية من كلية تربية بما في ذلك الجامعة التكنولوجية باسم قسم المدرسين الصناعيين المعني بتخريج مدرسين للمدارس المهنية.

النظرة لكليات التربية:

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لكليات التربية بوصفها الركن الأساس الذي تستند إليه العملية التعليمية والتربوية في أي بلد من البلدان، كونها المسؤولة عن إعداد الكوادر التعليمية التي تحتاجها المدارس في المراحل الدراسية ما قبل المرحلة الجامعية، أي أنها المسؤولة عن بناء القاعدة الأساسية التي تقوم عليها العملية التعليمية برمتها، إلا أنها لم تلق الرعاية الكافية من لدن القائمين على التعليم الجامعي مقارنة بالدراسات الأخرى، كما أن الكثير من التدريسيين والطلبة ينظرون إليها نظرة دونية مقارنة بكليات الآداب والعلوم، وقد لمست هذه النظرة من خلال عملي رئيساً لجامعة البصرة ورئيساً للجامعة التكنولوجية على مدى نحو عقدين من الزمان، فكلما إقتضت الحاجة لنقل عضو هيئة تدريسية من كلية الآداب أو العلوم إلى ملاك كلية التربية، ينظر إليها وكأنها عقوبة صدرت بحقه، بنقله من صومعة علم جامعية

إلى مدرسة ثانوية , وكذا الحال بالنسبة للطلبة ولو بدرجة أقل, حيث يفضلون ذكر تخصصهم بدلا من ذكر كليتهم . وتكرر المشهد في الجامعة التكنولوجية بالنسبة لقسم المدرسين الصناعيين مقارنة مع أقسام الجامعة الهندسية والعلوم التطبيقية . وللتخفيف من وطأة هذه المشكلة تم تغيير تسمية قسم المدرسين الصناعيين بنهاية عقد التسعينيات من القرن المنصرم , بإسم قسم التعليم التكنولوجي.

هياكل كليات التربية:

إتخذت كليات التربية في جامعات العالم هياكل تنظيمية مختلفة, منها من إعتد نظام التعليم المتعاقب , أي أن يعد الطالب علميا بتخصص معين أولا , كأن يكون في الكيمياء أو التاريخ أو غيره , وبعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولية في موضوع تخصصه , يمكنه الإلتحاق بعدها بكلية تربية أو معهد إعداد المدرسين , لتأهيله لممارسة مهنة التعليم بإكسابه مهارات طرائق التدريس والقياس والتقويم والأساليب التربوية الحديثة في مجال تخصصه لمدة عام دراسي, يمنح بعدها شهادة الدبلوم العالي التربوي في مجال تخصصه التي تؤهله لممارسة مهنة التعليم في المدارس الثانوية . وبذلك تكون كليات التربية متخصصة بشؤون التربية والتعليم وطرائقه التدريسية وتقنياته واساليبه التربوية ومناهجه الدراسية , أما موضوع التخصص العلمي فهو من إختصاص الكليات الأخرى ككليات العلوم أو الآداب أو الفنون وغيرها.

وإعتد بعضها الآخر كما هو الحال في العراق نظام التعليم المدمج , أي دمج مواضيع طرائق التدريس والتقويم والقياس وأساليب التربية ضمن المناهج الدراسية التخصصية خلال مدة دراسة الطالب الممتدة لأربعة سنوات , أي تحميله مواد دراسية تربوية مضافة لمواد التخصص التي يدرسها أقرانه في التخصصات العلمية والإنسانية بحسب التخصص. ولأن الجامعات العراقية إعتدت منذ تأسيسها وما زالت حتى يومنا هذا, نظام الدراسة السنوية أو نظام الدراسي الفصلي , ويلزم كلا النظامين أن يدرس الطلبة عددا محدودا من المواضيع الدراسية في الفصل الدراسي الواحد أو في السنة الدراسية دون أية مرونة , فقد اضطرت كليات التربية إلى تقليص عدد المواضيع التربوية في مناهجها الدراسية بحيث أصبح عددها لا يزيد على موضوعين أو أكثر بقليل من إجمالي عدد مواضيعها البالغ نحو (30) موضوعا على مدى أربع سنوات , حيث يخصص معظمها لمواد التخصص العلمي.

كان بالإمكان معالجة هذه الحالة لو أن كليات التربية إعتدت نظام الساعات المعتمدة (نظام المقررات الدراسية) الذي يمكن الطلبة إختيار المساقات التي تجمع بين التخصص العلمي والتأهيل التربوي في آن واحد التي تمكنهم لممارسة مهنة التعليم دون الحاجة لوجود كليات تربية خاصة بهم , بل يتم تأهيلهم عبر هذه المساقات في كليات العلوم لمن يرغب بمهنة التعليم في التخصصات العلمية , وفي كليات الآداب لمن يرغب بمهنة التعليم في التخصصات الإنسانية , وبذلك يتم الإستغناء عن الكثير من المستلزمات الدراسية من مبان وهياكل إدارية , والتخلص من عقدة الدونية التي يشعر بها الكثير من طلبة كليات التربية وبعض تدريسيها مقارنة بطلبة وتدرسي كليات العلوم والآداب.

بعض مشكلات التعليم في العراق:

وبرغم اهمية التعليم إلا ان العديد من دول العالم تواجه مشكلات حقيقية في تمويل مؤسساته بسبب معدلات التضخم العالية التي تشهدها اقتصاديات هذه الدول, وهو امر ادى بدوره الى تناقص الانفاق العام على هذه المؤسسات من جهة, وإلى ارتفاع كلف التعليم من جهة اخرى. ويكتسب هذا الموضوع اهمية خاصة في العراق الذي يواجه فيه قطاع التعليم برمته من تفشي فساد مالي وإداري في جميع مفاصله, ونهب للمال العام وحرمان المؤسسات التعليمية من مواردها المالية التي هي شحيحة أساسا , لدرجة بات فيها الطلبة يفترشون الأرض في مدارسهم والتي بعضها عبارة عن مباني طينية متهاكلة, مما يتطلب إجراءات عاجلة وسريعة لإنقاذ قطاع التربية والتعليم من واقعه المزري , بعد أن كان العراق يمتلك منظومة تعليم راقية ومتطورة تعد الأفضل بين دول المنطقة , فضلا عن أن التعليم كان متاحا للجميع مجانا . كما يتطلب إعادة نظر جادة وشاملة في بعض أنشطة التعليم بهدف ترشيد بعض نفقاته من جهة, وزيادة فاعليته وكفايته بالاستخدام الامثل لموارده وامكانياته المتاحة من جهة اخرى. هذا اضافة الى التفتيش عن مصادر تمويل اخرى لدعم مشروعاته.

ومن هذا المنطلق ارتأينا ان نتناول بهذه الدراسة كليات التربية بهيكلها الحالية كدراسة حالة قابلة لترشيد نفقاتها من جهة, واستخدام مواردها البشرية والمادية بصورة افضل من جهة اخرى اذا ما اعيد النظر بمهامها العلمية والتربوية على وفق ما سيتم اقتراحه بهذه الدراسة.

كليات التربية ... إعادة نظر:

وكما هو معروف تهدف كليات التربية الى اعداد ملاكات علمية وتربوية بهدف تنشئة اجيال مشبعة بالقيم الانسانية ومزودة بالثقافة الوطنية المستمدة جذورها من حضارتنا العربية الاسلامية الاصيلية والمتفاعلة تفاعلاً خلاقاً مع حضارات الشعوب الاخرى وثقافتها, والمؤمنة بحقها في الحياة الحرة الكريمة والعيش في امن وسلام في وطنها العراق... مهد الحضارات ومهبط الرسل. ومهمة جسيمة كهذه لا بد من ان تتطلب اعدادا خاصا لتخريج قادة تربويين وعلميين يتولون مهمات التربية والتعليم في مدارسنا الثانوية, لتخريج طلبة أكفاء للدراسات الجامعية بتخصصاتها المختلفة.

ولكي يكون مدرس المرحلة الثانوية ناجحا في مهنته التعليمية والتربوية لا بد من ان يكون هذا المدرس متمكنا من مادته العلمية في حقل اختصاصه اولا, وان يكون ثانيا مزودا بمهارات تربوية وتعليمية وقادرا على استخدام تقنيات وطرائق تعليمية تمكنه من ايصال علمه الى طلابه بفعالية وكفاية عالية. وهذا يعني ان مهنة التعليم بعامة والتعليم الثانوي بخاصة هي مهنة مركبة ذات بعدين, البعد الاول منها علمي والبعد الثاني تربوي وحصيلتهما الفاعلة تؤدي بالنتيجة الى مدرس جيد.

واذ تشهد العلوم تدفقا هائلا في جميع التخصصات تستلزم من المدرس مواكبته واستيعابه لها كي يقوم بدوره بنقلها الى طلابه. ولأن العملية التربوية هي الاخرى تزداد تعقيدا في حياتنا المعاصرة لما يتعرض له الطلاب من اغراءات وضغوط نفسية واجتماعية متعددة, لذا يتطلب اعداد مدرسي المدارس الثانوية اعدادا خاصا يجمع بين العلم والتربية في ان واحد,

ولا يمكن ان يتم جانب على حساب الجانب الاخر ,كما هو حاصل الان في المناهج الدراسية التي تعتمد عليها كليات التربية .اذ يغلب فيها الطابع العلمي التخصصي على حساب الجانب التربوي والتعليمي, ويمنح الطالب تبعا لذلك شهادة البكالوريوس في تخصص علمي معين كالكيمياء مثلا اسوة بخريجي كليات العلوم او التاريخ اسوة بخريجي كليات الاداب. وهذا امر غير صحيح علميا اذ ان الساعات الدراسية لطالب كلية العلوم او الاداب في حقل التخصص اكثر من الساعات الدراسية لطالب كلية التربية، ومن ثم فان تأهيله العلمي ليس متشابهها في الحالتين، عليه لا يجوز منحه الشهادة نفسها .

وفي حالة استمرار كليات التربية على هذا النهج نقترح ان تبدل تسمية الشهادة التي تمنحها لطلبتها الى بكالوريوس في تدريس الكيمياء او تدريس التاريخ وهكذا بالنسبة للتخصصات الاخرى, وبذلك تكون الشهادة قد عبرت عن محتواها العلمي والتربوي بشكل دقيق وصحيح وبشكل يختلف عن الكليات الاخرى وبما يؤكد طابعها الخاص المميز. اما الحل الامثل باعتقادنا هو اعادة النظر بمهمات كليات التربية ووظائفها بحيث تنحصر مهمات هذه الكليات في الجوانب التربوية وطرائق التدريس فقط، ويترك لكليات العلوم والاداب (وربما كليات اخرى في تخصصات اخرى) تولي مهمات اعداد الطلبة في التخصصات العلمية المختلفة كما هو سائد في العديد من الاقطار العربية واقطار العالم المختلفة اذ لا يوجد هذا التداخل العلمي والتربوي بين كليات التربية وكليات اعداد المدرسين وكليات اخرى كما هو حاصل في كليات التربية بجامعاتنا. وباعتقادنا ربما يعود سبب هذا التداخل في كليات التربية العراقية الى اسباب تاريخية اكثر منه الى اسباب علمية او تربوية اذ انه وكما هو معروف ان دار المعلمين العالية التي تمثل كلية التربية الام في العراق قد انشئت عام 1932 في حين لم تنشأ كلية العلوم والاداب في جامعة بغداد الا في العام 1949 وهو امر استوجب ان تقوم دار المعلمين العالية في حينه بمهمتي اعداد الطالب علميا وتربويا, واستمر الحال على ما هو عليه الى يومنا هذا .

وفي جميع الاحوال تتطلب المرحلة القادمة لما يشهده عالم اليوم وما يتوقع ان يشهده عالم الغد من تطورات علمية وتقنية هائلة ان يعد مدرس المرحلة الثانوية اعدادا علميا رصينا لا يقل في مستواه عن شهادة البكالوريوس في حقل تخصصه اسوة بأقرانه المتخصصين في هذا العلم او ذاك، يدرس بعدها عاما دراسيا في الاقل العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس في حقل تخصصه للحصول على شهادة الدبلوم او الماجستير بحسب ما يراه المختصون مناسبا.

بعض سبل النهوض بكليات التربية:

في ضوء ما تقدم نقترح الاتي :

1. تتولى كليات العلوم والاداب تدريس المواضيع العلمية التخصصية في حين تتولى كليات التربية تدريس الموضوعات التربوية وطرائق التدريس الى الطلبة الراغبين في الانتماء الى مهنة التعليم الثانوي ويمنح الطالب شهادة البكالوريوس في تدريس الرياضيات او تدريس الكيمياء... الخ... تبعا لتخصصه بدلا من منحه شهادة البكالوريوس في الرياضيات او الكيمياء ... الخ... كما هو حاصل الان. ويمكن الاعتماد على نظام الساعات الدراسية المعتمدة بفاعلية في هذا المجال.

2. بإمكان خريج كلية التربية مواصلة دراسته للماجستير والدكتوراه في طرائق تدريس تخصصه في كليات التربية حصرا.

اما الحل الثاني فنلخصه بالاتي :

- 1.** يدرس الطلبة في كليات الاداب او كليات العلوم للحصول على شهادة البكالوريوس في تخصص علمي معين.
- 2.** تقبل كليات التربية خريجي كليات العلوم والاداب لمنحهم شهادة الدبلوم العالي او الماجستير في العلوم التربوية وطرائق التدريس في حقل تخصصهم.
- 3.** تنحصر مهمات كلية التربية بمنح شهادات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في العلوم التربوية وطرائق التدريس.

يوافق هذا الحل التوجه السائد حاليا برفع مستوى معلم الدراسة الابتدائية الى مستوى البكالوريوس، لذا يكون امرا طبيعيا ومنطقيا ان يرفع مستوى مدرس الدراسة الثانوية الى مستوى شهادة اعلى كالدبلوم العالي لو الماجستير وهي حالة وسطية بين مؤهلات المدرس الجامعي ومدرس المرحلة الابتدائية.

وسيؤدي اي من هذين الحلين الى الافادة من الامكانات البشرية والمادية لكليات التربية في اغراض تعليمية اخرى او حتى انشاء كليات جديدة وخاصة في الجامعات الحديثة التكوين، كما ستحدد هوية كليات التربية وتمارس وظيفتها بصورة افضل، وتتخلص نهائيا من ازدواجيتها غير المرغوب فيها مع كليات اخرى. وينطبق الشئ نفسه على اقسام المدرسين الصناعيين والزارعين والتجارين في الجامعة التكنولوجية وكليات الزراعة والادارة والاقتصاد. وبذلك نضمن كفاية افضل في التعليم الثانوي والمهني بتوفير العمق العلمي للمدرس والتأهيل التربوي الجيد له في الوقت نفسه. واخيرا نقول لعنا بهذه الخطوة نعيد المهنة التدريس بعض ما فقدته من بريق ومكانة اعتبارية في المجتمع، اذ شهدت تدنيا ملحوظا في السنوات الاخيرة مقارنة بمهن اخرى كثيرة، ومن ثم استقطاب طلبة من ذوي المؤهلات العالية لهذه المهنة النبيلة التي يعتمد عليها اصلاح التعليم بأنواعه المختلفة وتأمين مستلزمات نهوضه وتطوره وتقدمه.

الخاتمة :

وفي الختام نقول أن النهوض بكليات التربية يعد الخطوة الأساسية اللازم إتخاذها للنهوض بقطاع التربية والتعليم في العراق برمته ، ذلك أن خريجي هذه الكليات يمثلون الأدوات الأساسية الذين بدونهم لا يمكن للتعليم بمراحله المختلفة النهوض ، الأمر الذي يستلزم إعدادهم علميا وتربويا إعدادا جيدا في كليات تربية مزودة بكل التقنيات التربوية الحديثة وطرائق التدريس المتطورة والمناهج العلمية المواكبة لمستجدات العلوم والمعارف المختلفة. وبذلك يمكن للتعليم أن يتقدم ويزدهر.

النهوض بالرياضة العراقية ومحددات التغيير



أكاديمي / ريسان خريط

academyrissan@live.com

الحلقة الاولى

السياسة الرياضية

ان المعلومات التي سأقدمها هي وثيقة اصلاح العيوب بعد تشخيصها لوصف ما يحدث لاكتشاف وتحديد طبيعة المرض ودرجة المعاناة والمسببات من خلال البحث ما تعاني منه الرياضة العراقية ، ومدى تكرار السلوك والنتائج الهزيلة في الدورات والبطولات العالمية والاولمبية والقارية ، للوقوف على اصل الداء وللتوصل الى قرارات علاجية محددة وواقعية مبنية على اساس تحليل دقيق من المعلومات للكشف عن خفايا ومواطن المسببات المستتر منها والمعروف، والمعلن وغير المعلن عبر النتائج السابقة لجميع الالعاب الرياضية.

ان اسباب جفاف الاداء العراقي في الدورات الاولمبية والقارية والبطولات العالمية ، يعود الى عدد من الغيابات الاساسية والمهمة في العمل الرياضي، وضعت الجميع بلا استثناء في ظلام، مما أدى الى التخبط ، فالجميع ضحايا النظام الرياضي المتبع قديما وحديثا ومن اهم الاسباب هي:

1. غياب السياسة الرياضية :

السياسة الرياضية : هي مجموعة من الأفكار والنظريات وعلى درجة عالية من الوضوح والتي تعطي التصور والرؤية البعيدة التي تنبع من جهاز مركزي يقع على عاتقه وضع الخطوات اللازمة في وضع البرنامج والخطط وتطبيقها على المستوى المحلي لتحقيق أهداف وفلسفات الدولة في خدمة إكتشاف وإعداد المواهب الرياضية لصقلها واخراج أعلى مستوى أداء ممكن منها من أجل بناء الهرم الرياضي المتوازي، لتحقيق المستويات العالمية والأولمبية والقارية.

((ريسان خريط 2021))

2. غياب تسمية المؤسسات الرياضية الفنية المختصة بالاعداد الاولمبي والقاري والعالمي

والتي تتكون من هرم رياضي (من ثلاث مؤسسات رياضية) وبهذه المؤسسات الرياضية المتخصصة في اعداد الرياضيين (صناعة البطل) فأنا نتخلص من التلقائية والعشوائية التي إتسمت بها مشاركاتنا الخارجية وخاصة الاولمبية ، لأن لا مفر من تواجد المؤسسات المختصة لضمان تحقيق الاهداف لكل مشاركة من المشاركات الاولمبية والعالمية والقارية لضمان هرم متوازن يراعي قطاعات عديدة وبنسب مدروسة ومن النقاط المستقبلية المهمة

التي يجب ان تأخذ بها المؤسسات الرياضية التي تصنع البطل الاولمبي (وسوف نتطرق الى موضوع المؤسسات وتسميتها في الحلقات القادمة) ، من الضروري ترك الاندية الرياضية في اهتماماتها ، وتشكيل سياسة اولمبية مستقلة لها مؤسساتها المتخصصة ، والتي تعمل على تحقيق الهدف للانتصارات الرياضية القادمة .

لان الاندية الرياضية لاتهتم بأعداد الاطفال والناشئين إلا القليل منها ، بل ينصب اهتمام الاندية على (شراء البطل الجاهز) .

فليس هناك وقت للاندية لاعداد الجدد وأتاحة الفرص للقدرات الواعدة وتجاهل لمن لهم معطيات ومواهب فطرية ، وعلى اللجنة الاولمبية ان لا تعقد الامل على الاندية الرياضية .

3. غياب الجهاز المركزي الذي يقع على عاتقه وضع الخطوات اللازمة لتحقيق اهداف وفلسفة الدولة في الاعداد الرياضي بوضع الخطط ومدى تنفيذها وتطبيقها ومراقبتها وتقويمها، وان قيادة واعضاء هذا الجهاز المركزي يتم اختيارهم بدقة متناهية ممن لديهم المعرفة والفكر المتطور ولديهم فلسفة ناجحة في العمل الرياضي .

ليس هناك مجالا للمجاملات والمحسوبيات في هذا الجهاز .

4. غياب تصنيف اللاعبين ، والمدربين ، والاتحادات ، والجامعات ، والمدارس ، والمحافظات، وفق معايير محددة سنتطرق لها لاحقا في (الحلقات القادمة)

5. غياب الدروس المستفادة من تجارب الدول التي بدأت من الصفر ، وتقدمت كثيرا ، والتي لم يقف في طريقها عدد السكان ، او المستوى الاقتصادي كعقبات ، والدروس العظيمة لهذه الدول هو ان جميع العقبات والصعاب تزول وتختفي كمؤشرات سلبية ، وبفضل الاستراتيجيات الملائمة وصلت الى قمة الاداء والارقام العالمية والاولمبية والقارية في عدد الميداليات فالدول هي مثل : الصين وكوبا ، واستراليا ، وجامايكا ، وكوريا الجنوبية ، وكينيا واثيوبيا وغيرها ، قفزت فوق الصعوبات الكثيرة وتخطتها ، تاريخهم يدل على أنهم لم يكونوا ضمن المتفوقين في احرار انتصارات استطاعوا تخطي كل الحواجز ، وكسروا اسطورة الاداء المتدني فأذهلوا العالم ، هذا هو الانسان في ارقى واسمى صورة عندما تتفاقم على المشاكل والصعوبات التي تتحدى قدراته وامكاناته، فيستعمل قدراته العقلية والابتكارية فيخرج من محنة ارقى مما كان عليه.

تجارب الامم التي تفوقت بعد غياب طويل ، فيها دروس يمكن الاستفادة منها.



عند المشاركة في البطولات العالمية والاولمبية والقارية القادمة ، يجب تحديد المسؤولية لنتائج المشاركة أن يتم تحديد الشخص المسؤول والهيئة المسؤولة من الان حتى توضع الأمور في نصابها الاداري والرسمي والشعبي ، فأن لم يحدد الشخص المسؤول ، وغابت المؤسسات الرياضية المطلوبة ، ولم تتوفر السياسة الرياضية سيصبح الجميع في وضع مبهم على اقل تقدير ، ينتهي الامر بعدم إمكان تحديد المسؤولية ، وتحديد المسؤولية تكون قبل المشاركات في الدورات الاولمبية والقارية والبطولات العالمية فالجميع يجب ان يكون ملما بمعايير الاداء والمعطيات والتحديات ، بوضوح كامل قبل البدء في أي تفاصيل ، عندها فالمقصر سيعرف، ومن ليس على هذه المسؤولية الوطنية فاليتنحى منعا للتعرض الى موقف هو غير معد له، وعلى القيادات الرياضية الذين تصبوا عيونهم وعقولهم الى التواجد الاولمبي الانتباه لذلك مع استثمار الفكر والجهد لحشد الطاقة ووضع الخطط الملائمة قبل البدء لمواجهة تحديات المستقبل القريب والبعيد لتحقيق النجاح المنشود.

ان الظهور الاولمبي المشرف هو مسؤولية وطنية مشتركة تبدأ من البيت الى المدرسة وصولا للحكومة وعلى كل المسؤولين وصناع القرار في الرياضة العراقية وضع كل المشاركات الرياضية في ميزان التقييم ويكون السؤال موجها الى الاتحادات الرياضية لماذا فشلتكم ؟

وستكون الشفافية المنتظرة في القرارات المترتبة عليها هي الخطوة الاولى في الطريق الصحيح نحو البطولات القادمة وما عدا ذلك ، فكل اولمبياد والرياضة العراقية في خيبة جديدة.

في الرياضة العراقية لا يوجد لدينا التخطيط الجيد ، واذا خططنا فالتخطيط لا يأتي سليما، ولو جاء التخطيط جيد لا ننفذ ، واذا نفذنا فشلنا لاننا لا نملك البعض من مقومات النجاح.



الرياضة العراقية دخلت مرحلة الجفاف الحقيقي ، وكل التقارير عن البطولات سابقا وحديثا التي كانت توضع على مكاتب صناع القرار الرياضي هي خادعة ومضللة ... ؟

ان افضل وقت للتغيير هو وقت الازمات والنكسات ، عندما يجتمع الحس والفكر مطالباً الضمير بحلول ومخارج وهذا هو وقت أزمة، والعقول مهيأة ، وسريعة الاستجابة للخروج من المأزق ، لما حدث للرياضة العراقية من نكسات في الدورات الاولمبية السابقة ، كشف جليا وجود نقص وعطل فادح ، وهنا يجب انتقال الازمة من المستوى الجماهيري الى المستوى الرسمي ، وحتى يتم التغيير من خلال تواجد مؤسسة رسمية لمتابعة مخطط واضح، هدفة وضع سياسة رياضية اولمبية لها واقع ميداني ، سياسة جديدة لأمر طال إهماله .

التغيير والتطوير اصبحا ضرورة ملحة ومسؤولية وطنية امام التاريخ ومن المعروف علميا انه ان لم يحدث التغيير في الرياضة العراقية فمن المنتظر ان ينتج عنه ظاهرة التخلف الرياضي.



المصادر:

1. ريسان خريبط ، المواهب وصناعة البطل في الألعاب الرياضية، ج 1، القاهرة، 2022.
2. ريسان خريبط، محمد عبد الغني عثمان، صناعة البطل الرياضي ، كتاب تحت الطبع، القاهرة.

لماذا يتذمر العراقيين من حاضريهم ويتحسروا على ماضيهم ولا يستشرفوا مستقبلهم؟



أ.د. معن خليل العمر

انتاب العراقيين بعد الغزو الأمريكي والهيمنة الإيرانية ثلاث مشاعر متنافرة في مضامينها وهي: التذمر والتحسر وعدم استشراف المستقبل.

ففي أولى هذه المشاعر (التذمر) عبروا عن استيائهم وسخطهم وعدم رضاهم عما يحصل في مجتمعهم وبلدهم من قبل عملاء الأجنبي وأذاليه الجهلة والدهماء من قتل وسلب ونهب وفساد ومحسوبية ومنسوبية مشتكين ومتبرمين لما يحصل لهم.

في الواقع أوقد هذا التذمر لديهم الوعي والإدراك لما يحصل من تدمير وتخريب وتزوير واحتيال واستغلال نفوذ فرفع من امتعاضهم وسخطهم وغيظهم واحباطهم فأضحى المتذمر ممتعضاً من عدم نزاهة المسؤولين وجشعهم المالي وفقدان مصداقيتهم وشفافيتهم وتفاقم كذبهم وعدم انصافهم ومفاضلتهم لبعض الفئات على الأخرى.

أما ثاني هذه المشاعر (التحسر) فإنه عبر عن استذكارهم لفترة ما قبل الغزو والاحتلال الذي أوقف العجلة الاقتصادية وأفقد الأمن والأمان واقصى الشهامة والنخوة والصدق والأمانة وإزال احساسهم بوجود دولة ذو كيان ومزق النسيج الاجتماعي وأرغمهم على قبول الحالة الراهنة. شعورهم هذا عبروا عنه بالتبكي والحزن والشكوى واهات الألم والرتاء لأنهم شاهدوا مثالب المحاصصة والاقصاء الديني والطائفي والقومي والفوضى السياسية التي دمرت وطنهم وفككت بناء مجتمعهم وعتمت رؤيتهم لمستقبل واعد. فدفعوا ثمن عدم التعايش الثقافي وزعزعة التماسك الاجتماعي وعدم قيام دولة وطنية وإلغاء الآخر.

أما ثالث هذه المشاعر (عدم استشراف المستقبل) الذي تم حجبها بالمشاعر السابقة (التذمر والتحسر) فاختلفت لديهم الرغبة واضمحل الاستعداد لتخطيط وتصميم اهداف خلاقة في البصيرة والإدراك وفق أفق زمني معلوم واشراك عموم الناس في الاقتراح والتخطيط وتقييم الصور البديلة وعدم التعصب والمطالبة بالنزاهة الشفافة والاستقامة والانصاف والمعايشة السلمية تحت مظلة الوطن والمواطنة.

اصابت هذه المشاعر العراقي أستلاب هويته الوطنية بسبب ما تنشئ عليه من قبل حكامه السابقين والحاليين الذين نشنوه على التعصب والتحيز الفئوي والذي تضاعف من قبل المستعمر والمحتل الأجنبي (الأمريكي والإيراني) ومن قبل اذنايه ووكلائه من العراقيين ممن لا يحملون الهوية الوطنية.

باختصار شديد أقول ان ارتقاء الفساد والمحسوبية والمنسوبية والحزبية الكارتونية والطائفية الزائفة في حياة المجتمع العراقي المحتل قد اقترن مع انهيار سريع في الهوية الوطنية والانتماء الوطني. فالارتقاء والانهيار أديا الى ضمور الروح الوطنية ووند النزعة

العراقية والتحسر والتذمر وعدم استشراف المستقبل. هذا الارتقاء والانهيال كان بسبب السلوك السياسي لحكام العراق وعدم وجود ساسة محنكين في إدارة فن السياسة وليس لديهم قاعدة شعبية، بل يملكون تجمعات صغيرة من الاهل والاقارب وأبناء مسقط رأسهم، عارضوا سياسة الحاكم وسُجنوا واعتبروا السجن مدرسة سياسية لهم في حين انها في الواقع لم تكن أكثر من قفص اجتماعي يُضيق أفق مرئياتهم ويُعصب مواقفهم ويُعمّ نظرهم حيث ان أغلبهم من طلبة المدارس الثانوية والفاشلين في الدراسات الجامعية وليس لديهم خبرة في الحياة المهنية أو من العسكريين غير البارزين في العلوم العسكرية بل المتعطشين للتحكم والسيطرة.

بعد هذا الاستطراد أجيب على السؤال الذي طرحته في العنوان وأقول: أن حاضري العراقيين قد أصبح مأساوي وظالم وقاهر للحريات الشخصية والاماني الوطنية لذلك يتذمرون من خضوعهم له والذي بدوره يدفعهم للتحسر على ماضيهم الذي فقدوه والذي كان أقل قساوة وظلماً عليهم مما جعلهم يفقدون حلمهم وأملهم بالعيش في مرحلة تطويرية نظيفة وصحية تحمي حقوقهم الوطنية والتعامل معهم على انهم مواطنين من الدرجة الأولى وأبناء بلد لا يحكمهم طغاة أو أذئاب ووكلاء للقوى الأجنبية.

هذه الحالة غير السوية عاشها ويعيشها العراقيين طوال قرن من الزمن سببه المدعين بالسياسة والطائفية والقومية المتطفلين على النسق السياسي وهم ليسوا برجال دولة أو قادة سياسيين وطنيين، فقد لوثوا النفسية العراقية وعقليتها وجعلوها انتهازية ومنافقة ومتلونة في مواقفها السياسية، أو هنت النزعة العراقية عندها فقربتها من معين الفساد وأبعدتها عن القواعد الضبطية العرفية والدينية فحولت الممنوع الى مسموح والمسموح الى ممنوع والحرام الى حلال والحلال الى حرام والنصرة الى غدر فأصابها عدة امراض نفسية واجتماعية تحتاج إصلاحها الى قادة وحكام يتخلون عن فرديتهم ويتحلون بتضحيتهم ونزاهتهم ويتجلون بسموا اخلاقهم واستقامتهم.

انتقل الان الى عرض تنظيمات أصحاب السلوك السياسي التي تشكلت منذ استقلال العراق ولحد الان. اعتبرها تكتلات فورية سريعة التجهيز **instant collection** وليست أحزاب وليدة وذات قاعدة شعبية صادقة هدفها ارقاء الوعي عند العراقيين وتوحيد صفوف الفئات المختلفة.

أنها أحزاب سريعة الذوبان أي كارتونية تضع لها اهدافاً سراييه عسيرة التحقيق وبعيدة المنال من أجل دغدغة عواطف الشباب والمتعلمين لكي تصل الى السلطة كهدف رئيسي وليس لإصلاح وانماء وارقاء ووعي الجماهير ومعالجة البطالة والفقر وإصلاح التعليم وبناء دولة ذات سيادة وبرنامج سياسي بناء، فلم تكن متمتعة بشعبية صادقة لأنها كانت تتشكل من خلال العلاقات الشللية والقروبية (القبلية أو الإقليمية) أو الطائفية أو الدينية أو القومية تتخذ موقف المعارضة للحكومة لكنها تنتهي: -

أ. بعد دخول بعضاً من أعضائها في الوزارة أو الوظائف العليا في الدولة.

ب. أو تختفي بعد سحب الترخيص الذي مُنح لها.

ت. أو عدم قدرتها على مواكبة التطورات السياسية في البلاد.

ث. أو عدم وجود أثر كبير لها في المحيط السياسي في العراق.

ج. أو عدم حصولها على الأغلبية.

ح. أو زوال الحزب بعد استقالة زعيمه أو مؤسسه لعدم وجود انصار له سوى النواب وبعض زعماء القبائل.

للتعرف على نماذج هذه الأحزاب التي ظهرت في العهد الملكي هي ما يلي: -

1. **جبهة الاتحاد الوطني:** جبهة وطنية تشكلت عام 1956م من الأحزاب الوطنية والتقدمية المناهضة للحكم في العراق والأحلاف العسكرية. وقد ضمت حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال الوطني الديمقراطي. وقد جاء تأليف الجبهة رمزاً لتصاعد النضال الشعبي ضد نوري السعيد، وتجاوباً مع تعاظم التيار الجماهيري التحرري العربي في البلدان العربية، ومعارضتها لحلف بغداد. وقد مهد قيام هذه الجبهة لثورة 14 يوليو 1958م إلا أن الجبهة انتهت دورها بعد استنثار عبد الكريم قاسم بالسلطة.
2. **الجبهة الشعبية المتحدة:** تكتل سياسي عراقي معارض تكوّن عام 1951م من مجموعات من الجبهة الدستورية البرلمانية وجبهة المعارضة البرلمانية والحزب الوطني الديمقراطي وبعض أعضاء حزب الأحرار برئاسة طه الهاشمي وبالتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي. وكان من أهداف الجبهة إبعاد العراق عن التكتلات الدولية وتحقيق نظام ديمقراطي دستوري والتعاون العربي وصيانة عروبة فلسطين واستكمال سيادة العراق واستقلاله. وأصدرت الجبهة جريدة الجبهة الشعبية المتحدة وجريدة الدفاع. انتهت الجبهة بعد دخول بعض أعضائها في الوزارة.
3. **جبهة القوى الوطنية والتقدمية:** أعلنها حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي في 15 نوفمبر 1971م. وفي 17 يوليو 1973م وقع بيان مشترك بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي وتحققت بذلك الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي اكتملت فيما بعد بانضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني والقوميين والوطنيين المستقلين. وبعد اكتشاف التنظيم الشيوعي السري في الجيش والقضاء عليه في منتصف السبعينيات، انسحب الشيوعيون من الجبهة.
4. **حزب الاتحاد الدستوري:** حزب سياسي عراقي أسسه نوري السعيد عام 1951م، وتولى رئاسته وأصدر الحزب صحيفتين تنطقان باسمه إحداهما في بغداد باسم الاتحاد الدستوري، والثانية في الموصل باسم الدستور. ولم يدم الحزب طويلاً إذ إنه ألغي بعد انتفاضة عام 1952م التي تسلم فيها نور الدين محمود رئيس أركان الجيش الحكم ورئاسة مجلس الوزراء وألغى الأحكام العرفية.
5. **حزب الاتحاد الوطني:** حزب سياسي عراقي نشأ في أبريل 1946م وكان من أهم أعضائه عبد الفتاح إبراهيم رئيس لجنته السياسية، وناظم الزهاوي، وجميل كبة، وغيرهم. أصدر الحزب صحيفة تنطق باسمه سمّاها السياسة ثم صوت السياسة. غير أن هذا الحزب ما لبث أن اختفى من الساحة السياسية حين سحبت وزارة صالح جبر الترخيص الذي مُنح له من قبل بمزاولة النشاط السياسي وذلك في 27 سبتمبر 1947م وانتهى بعد ذلك أمر الحزب.
6. **حزب الأحرار:** حزب عراقي يميني تم تشكيله في أبريل 1946م. كان رئيسه الفعلي المحرك سعيد صالح وأما الرئيس الاسمي فهو توفيق السويدي. أصدر الحزب صحيفة باسم صوت الأحرار كانت تنطق باسمه، ولكن ترخيص الحزب سُحب عام 1948م وتوقفت الصحيفة عن الصدور في العام التالي.
7. **حزب الإخاء الوطني:** تجمّع سياسي أسسه ثلاثة من الزعماء السياسيين العراقيين هم ياسين الهاشمي وناجي السويدي ورشيد عالي الكيلاني في 25 نوفمبر 1930م. ولكن عندما تولى ياسين الهاشمي الحكم حله مع بقية الأحزاب السياسية في مارس 1935م.

كانت أهم أهداف الحزب معارضة الحكومة القائمة وتشجيع الصناعة الوطنية. وكانت معارضته لحكومة نوري السعيد قوية، واستمرت حتى عام 1933م إلى أن ألّف رشيد عالي الكيلاني حكومته الأولى. أصدر الحزب جريدة ناطقة باسمه وأعطاه اسم الإخاء الوطني.

8. حزب الاستقلال: حزب سياسي عراقي أنشئ في أبريل 1946م برئاسة محمد مهدي كبة وكان من أعضائه فائق السامرائي وخليل كنة وصديق شنشل وغيرهم وأخرج الحزب جريدة ناطقة باسمه هي لواء الاستقلال التي ظلت تصدر حتى عام 1954م حين ألغي امتيازها. كان هذا الحزب يعارض الحكم السائد في العراق، ولكن رئيسه اشترك في الوزارة التي ألّفها محمد الصدر في يناير 1948م. انضم إلى الجبهة الوطنية سنة 1956م، ولكنه لم يستطع مواكبة التطورات السياسية في البلاد. وفي أواسط الخمسينيات، هجره معظم الشباب المتحمس للفكر القومي الذي مثلته أفكار حزب البعث العربي، وفي نهاية الخمسينيات لم يصبح لحزب الاستقلال قوة سياسية يعتدّ بها.

9. حزب الاستقلال الوطني: حزب نشأ في العراق في سبتمبر 1924م وكان رئيس الحزب عند تأسيسه عبد الله العمري، وكان الحزب ينشط في الموصل. أما أهم أهداف الحزب فقد كانت الدفاع عن أراضي الوطن وحدوده خاصة في النزاع الذي كان بين العراق وتركيا في نواحي الموصل التي كان الحزب يؤمن بعروبتها. أنشأ الحزب جريدة تتحدث باسمه هي جريدة العهد، وكان صدورها في نهاية عام 1925م وأسس الحزب جمعية للدفاع عن الوطن.

10. حزب الأمة: حزب سياسي أنشأه في العراق ناجي السويدي ومحمد جعفر الشبيبي في أغسطس 1924م لم يكن له أثر كبير في المحيط السياسي بالعراق.

11. حزب الأمة الاشتراكي: أنشئ في العراق عام 1951م برئاسة صالح جبر وهو حزب من كبار ملاك الأراضي والرأسماليين الذين اختلفوا مع نوري السعيد فانفصلوا عنه وألّفوا هذا الحزب دون أن يغيروا من مبادئ حزب نوري السعيد شيئاً، وكان لهم ولاء للملكية. أصدر التجمع جريدة تنطق باسمه تسمى الأمة أيضاً ولكن هذه الجريدة مُنعت من الصدور حين تولى نور الدين محمود الحكم وأعلن الأحكام العرفية عام 1952م.

12. حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق: تأسس في أوائل الخمسينيات وشارك في جبهة الاتحاد الوطني التي قادت ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م، وأعلنت قيام الجمهورية وأسقطت حلف بغداد، وطردت القوات البريطانية من قاعدتي الشعبية والحبائية.

وبعد أن استأثر الشيوعيون ونظام عبد الكريم قاسم بالسلطة في العراق، قاومهم البعثيون وتمكنوا من إسقاطهم من الحكم في 8 فبراير 1963م، وبقي حزب البعث في الحكم لتسعة أشهر، حيث أطيح به بعدها في 18 نوفمبر من نفس العام في انقلاب عسكري قاده الرئيس العراقي عبد السلام عارف. وفي 17 تموز (يوليو) 1968م تمكن الحزب بقيادة أمين سره آنذاك أحمد حسن البكر من السيطرة على السلطة في العراق من جديد.

13. حزب التقدم: نشأ في العراق وكان موالياً للإنجليز. أسس هذا الحزب عبد المحسن السعدون في منتصف عام 1925م وذلك للحصول على تأييد في البرلمان لحكومته. ولكن رغم ذلك لم ينجح عبد المحسن في الحصول على الأغلبية، فاستقال من رئاسة الوزارة، ثم انتهت بعد ذلك مهمة الحزب.

14. الحزب الحر العراقي: يعتقد أن هذا الحزب كان يوالي بريطانيا. أسس الحزب محمود النقيب بايعاز من الإنجليز في عام 1922م ولم يعد الحزب ذا فائدة للبريطانيين بعد أن استطاعوا القضاء على الحركات التحررية وإبرام المعاهدة البريطانية العراقية التي تضمنت

بنود الانتداب البريطاني في العراق. تضاعل الحزب بعد استقالة زعيمه ومؤسسه محمود النقيب وآل أمره إلى الزوال في سنة 1922م.

15. حزب الشعب العراقي (1925م): أنشئ في 20 نوفمبر عام 1925م، وقد أسس هذا الحزب ياسين الهاشمي على إثر خروجه من الوزارة في تلك السنة. عارض الحزب معاهدة 11 يناير عام 1926م، وأسقط مرشحها حكمت سليمان، ونجح مرشحه رشيد عالي الكيلاني لرئاسة المجلس النيابي.

ضعف الحزب حين تولى كبار قاداته المناصب الوزارية والوظائف العليا في الدولة، وحُلَّ في نهاية الأمر عام 1928م. وكان الحزب قد أصدر جريدة ناطقة باسمه هي نداء الشعب، ولكنها توقفت عن الصدور 1927م.

16. حزب الشعب العراقي (1946م): تأسس عام 1946م وكان رئيسه عزيز شريف، ولكنه حُلَّ في عام 1947م على يد حكومة صالح جبر.

17. الحزب الشيوعي العراقي: بدأ نشاطه في 31 مارس 1934م حين اجتمعت أعداد من الحلقات الماركسية وأعلنت عن تشكيل تنظيم سياسي لمحاربة الاستعمار. وفي العام التالي، اتخذ التنظيم لنفسه اسم الحزب الشيوعي العراقي، وأصدر بعد ذلك صحيفة سرية باسم كفاح الشعب.

وقف الشيوعيون مع ثورة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941م وطلبوا منه إيقاف الهجوم على اليهود الذين كان بعضهم ضمن الحزب الشيوعي العراقي مع كثير من الأقليات العرقية والدينية في العراق، وقد كانوا عصب الحزب الشيوعي. وكان الحزب يريد ألا يؤيد رشيد عالي الكيلاني دول المحور.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م لم يطالب الحزب الشيوعي العراقي بإلغاء المعاهدة العراقية الإنجليزية وفي يناير 1947م، قبضت أجهزة الأمن العراقية على معظم أعضاء الحزب الشيوعي واتهمتهم بتلقي مساعدات من الاتحاد السوفيتي (السابق) وقضت عليهم.

ولما تزعم عبد الكريم قاسم حكومة ثورة العراق عام 1958م، وقف الحزب الشيوعي مؤيداً له، وكان عبد الكريم قاسم يزرع الفرقة بين الشيوعيين والقوميين العرب، وسائر الشيوعيين الذين سارعوا في التصدي لحركة عبد الوهاب الشواف القومية العربية التي أحدث الشيوعيون فيها مجازر رهيبة في بغداد في مارس 1959م.

في عام 1972م، دخل الحزب الشيوعي في الجبهة الوطنية التي شكّلت، واعترف الحزب بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وقبل الشيوعيون بعدم العمل داخل صفوف الجيش وإلا تعرضوا لعقوبة الإعدام.

18. حزب العراقي: أسسه نوري السعيد وذلك ليجد منه التعضيد وهو على أبواب إبرام معاهدة مع الإنجليز عام 1930م. تضاعل نفوذ هذا الحزب على إثر استقالة مؤسسه من الوزارة في 27 أكتوبر 1932م.

19. حزب الوحدة الوطنية: أنشأه في العراق علي جودت الأيوبي بمجرد أن عُين رئيساً للوزراء في أغسطس 1934م، فحلَّ المجلس النيابي الموجود واستبدل به مجلساً آخر. وكان الهدف المعلن من تأسيس هذا الحزب هو جمع أحسن ما في الأحزاب من أهداف ووضعها في حزب واحد ليحكم البلاد لتحقيق تلك الأهداف.

لم يجد الأيوبي أنصاراً له سوى النواب وبعض زعماء القبائل فقدم استقالته، وانتهى الحزب مع تلك الاستقالة.

20. الحزب الوطني العراقي: تم تشكيله في أغسطس 1922م برئاسة محمد جعفر أبو التمن. وقد عارض الإنجليز في بادئ الأمر قيام هذا الحزب. ومن أهم نشاطات هذا الحزب ما قام به من معارضة لوزارة نوري السعيد سنة 1930م. ولكن ما لبث بعدها أن ضعف موقفه السياسي وتوارى. [https://www.marefa.org]

أما الأحزاب التي تشكلت بعد الاحتلال الأمريكي والإيراني فكانت تتصف بما يلي:

- أ. لم تكن لها قاعدة سياسية.
- ب. تحدثت باللسان الطائفي.
- ت. ليس لها برنامج سياسي وطني.
- ث. ليس لديها مشروع بناء دولة.
- ج. هدفها الصعود الى السلطة وممارسة نفوذها والاستئثار بها وسرقة المال العام واعتباره غنيمة.

- ح. لم تدعوا للتعايش الوطني.
- خ. يغلب عليها الانتقام والثأر ممن حكمهم.
- د. لم تضم أعضاء متمأسسين تأسس سلوكي عقائدي.
- ذ. تغلب عليهم سلوكية المعايير القبلية والطائفية وليس العقائدية.
- ر. فاقد التخطيط المستقبلي.
- ز. هشاشة بنيانها التنظيمي.
- س. افتقار أعضائها لممارسة فن مهارة السياسة.

هذه الأحزاب هي: -

1. حزب الدعوة الإسلامية.
2. حركة الوفاق الوطني العراقي.
3. التيار الصدري.
4. المجلس الأعلى الإسلامي العراقي.
5. الحزب الإسلامي العراقي.
6. الحزب الشيعي العراقي.
7. حزب الامة العراقي.
8. الحركة الديمقراطية الآشورية.
9. مؤتمر صحوة العراق.
10. المؤتمر الوطني العراقي.
11. الجبهة العراقية للحوار الوطني.
12. الحزب الديمقراطي الكردستاني.
13. جبهة التوافق.
14. الجبهة التركمانية العراقية.
15. الاتحاد الوطني الكردستاني.
16. الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل).
17. الحزب الوطني الآشوري.

18. حزب الفضيلة.
19. حزب الليبرالي الايزدي.
20. منظمة العمل الإسلامي.
21. تجمع الوحدة الوطنية العراقي.
22. الحزب الوطني العراقي.
23. الحزب الدستوري العراقي.
24. حزب التحرير الإسلامي - ولاية العراق.
25. حزب النشور.
26. الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي.
27. الحزب الديمقراطي الايزدي "PDÊ".
28. الحركة الايزيدية من اجل الإصلاح والتقدم.
29. حزب التقدم الايزيدي.
30. الحزب الايزيدي من اجل الحرية والديمقراطية.
31. الحزب السوسياليستي الكردستاني.
32. حركة جيل الجديد.
33. حزب المستقبل الايزيدي.
34. الاتحاد الوطني الكردستاني. [https://areq.net]

المستعرض لهذه الاعداد الهائلة من الحركات الاجتماعية في العراق يتوصل الى حقيقة مفادها أنها لا تعمل خدمة المجتمع بل خدمة أعضائها فقط في صعودهم الى السلطة واقصاء بقية الأحزاب لأنها تجمعات شللية مصلحة باحثة عن المناصب الحكومية العليا والاعتناء بالمال العام لذلك لم تكن لديهم قواعد شعبية صادقة في انتمائها لهم مما أدى الى كثرة الانقلابات السياسية وهدر المال العام واقصاء المثقفين الواعين والداعين للوحدة الوطنية مما يسر للطامعين الأجانب استغلالهم والدخول الى قلب العراق واستغلال موارده الطبيعية والتحكم في سياسته الخارجية والداخلية فمزقوا النسيج الاجتماعي.

وإزاء هذه الصورة البانورامية التي سادت العراق لأكثر من قرن من الزمن لم يظهر في العراق سياسيين محنكين ووطنين، بل لاعبي أدوار رسمية متطفلين على النسق السياسي يدعون بأنهم سياسيين لكنهم في الواقع انتهازيين هدفهم المعلن خدمة العامة، ولكن هدفهم المستتر هو القفز الى سدة الحكم والاستئثار بها ونهب المال العام.

إن سياق الحديث يلزمني ان لا أغفل حقيقة اطوار وأفول الحركات الاجتماعية. ففي حالة اطوارها تمر بأربعة مراحل هي:-

1. طور الاستجابة الجماهيرية.
2. طور الإثارة أو المرحلة الشعبية.
3. طور التنظيم الرسمي.
4. طور التأسيس.

أما أطوار أفولها في: التطبيع والتسخير والدمج والتصفية الجسدية والتنافس والتفرد ثم هدر الثروة الوطنية وهدر الطاقة البشرية وتنتهي بموت أو اغتيال زعيمها.

إلا ان جميع التكتلات الفورية (الأحزاب السياسية العراقية قاطبة) لم تمر بهذه الاطوار التي حددها علماء الاجتماع لذلك أفلت بشكل سريع حال زوال زعيمها وهذا برهان قاطع على

انها لا تتوفر فيها شروط نشوء وارتقاء الأحزاب السياسية. انتهينا من تسجيل السمة السلبية لأصحاب السلوك السياسي.

اتحول بعد ذلك الى تسجيل سمة سلبية ثانية عند هؤلاء المتطفلين على السياسة وسماسة التكتلات الفورية موضحاً عدم قناعتهم بتنظيمهم ولم يمثلوا ايمانهم بعقيدة فكرية معينة وهذه السمة السلبية اتصف بها أصحاب السلوك السياسي وهي المعارضة السياسية لنظام الحكم ثم الانتقال والتصفية الجسدية للحاكم وبطانته من أجل استلام الحكم وبعد ذلك يندمون على ما فعلوه من سفك دماء رجال النظام السابق أو افسادهم للمؤسسة التي يعملون فيها مثل البرلمان. نذكر بعض من هؤلاء الذين ندموا على ما فعلوا: -

1. عبد الستار العبوسي: ضابط عسكري قتل الملك فيصل الثاني وعائلته عام 1958 وفي عام 1970 شعر بالندم فأقدم على الانتحار بأطلاق النار على نفسه من مسدس صغير (5) ملم وكان في وقتها برتبة عقيد بالجيش العراقي. [وكيبيديا]

2. صدام حسين: اشترك في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم وكان معارضاً لحكمه لكن عندما أصبح رئيساً للجمهورية اعترف بأن الزعيم قاسم كان حاكماً نزيهاً ووطنياً مخلصاً لبلده ولشعب العراق.

3. نوري المالكي: وقع على امر اعدام صدام حسين وفي 2021/10/7 اعترف بذنبه الذي لا يغتفر في اعدام صدام وقال لو لم يعدم فكان أفضل (صرح ذلك على شاشة تلفزيون الحدث) واعترف ايضاً على شاشة تلفزيون البغدادية بأن جميع أعضاء الطبقة السياسية في العراق فاسدون بما فيهم هو - نوري - لا يصلحوا لقيادة العراق ووجوب مغادرتها لمسرح الحكم حيث قال: "هذه الطبقة السياسية وانا منها ينبغي ان لا يكون لها دور في العملية السياسية لأنهم فشلوا فشلاً ذريعاً في الحكم بمن فيهم انا".

4. حيدر العبادي: رئيس الوزراء السابق الذي اعترف بأن الفساد في العراق هو فساد مؤسسي وانه أخطر من داعش على العراق واعترف ايضاً ببيع المناصب وانشاء مناصب جديدة داخل وزارات معينة لغرض بيعها علناً ووضع حصص للكتل السياسية في مختلف العقود الحكومية ولكل حزب حصة في ذلك.

5. الدكتور محمود المشهداني: (رئيس مجلس النواب سابقاً) قال انه لا هو ولا الحزب الإسلامي يملكون مشروعاً سياسياً في بناء دولة العراق، بل فقط جننا للانتقام من نظام صدام حسين والقفز على السلطة وكسب المكاسب المادية لأننا - حسب قوله - لسنا رجال دولة، بل مجرد معارضين للحكم.

6. فائق الشيخ علي (برلماني): اعترف على شاشة التلفاز بأن لا يوجد للشيعية تصور لبناء دولة أو مشروع لإقامة حكومة وطنية، بل لديهم أنشطة طائفية في اللطم والعزاءات وأكل القيمة بدليل حكم الشيعة العراق بعد عام 2003 ولحد الان ولم يبنوا مدرسة، أو مستشفى، أو شبكة مواصلات، أو إعادة الكهرباء، أو مساعدة الفلاحين، أو محاربة البطالة. وفائق الشيخ شيعي معارض لنظام صدام حسين.

7. مشعان الجبوري وحيدر الملا وحنان فتلاوي نواب برلمان اعترفوا باستلامهم لرشاوي من المستثمرين ورجال الاعمال لتحرير طلباتهم الفاسدة وكان هذا الاعتراف على شاشة التلفاز.

8. بهاء الاعرجي: (نائب رئيس الوزراء سابقاً) اعترف على شاشة التلفاز بأن القيادات السياسية التي جاءت الى العراق بعد الاحتلال كانت بلا قاعدة سياسية واسهل طريقة لبناء

قاعدة شعبية هي التحدث بلسان طائفي لذلك عملت جميع القيادات على هذا الأساس ومن هنا تأسست الطائفية وترسخت.

9. عادل عبد المهدي: (رئيس الوزراء سابقاً) اعترف علناً بأن التحدث بلسان شيعي طائفي خلق قاعدة شعبية كبيرة أكثر مما كنا (حسب قوله) بعثيين لا نستطيع ان نكسب بعثي واحد خلال سنة.

10. بهاء الجوراني: سياسي ورجل اعمال ومستثمر في الصناعة والكهرباء اعترف بأنه أحد أبرز أعمدة الفساد الكبرى في العراق وهو صاحب عقد أبراج نقل الكهرباء واعترف عن أسماء وشبكة المافيا التي تسرق وتتهب المال العام عن طريق العقود الوزارية مثل محمد تميم وزير التربية.

تميط هذه الحالة المرضية للثام عن أصحاب السلوك السياسي لأنهم لم يكونوا متزنين وناضجين فكرياً ولا ملتزمين تنظيمياً ولا حتى وطنين، بل متهورين وحمقى وذو أفق ضيق ولا يجيدون فن الحوار والإدارة السياسية مع أصحاب الرأي الآخر مما يقدموا على التصفية الجسدية والاقصاء خوفاً على فقدانهم لمناصبهم من قبل معارضيههم ومنافسيهم لكن بعد ان شغلوا تلك المناصب حصل عندهم أشبه بالصحة وتأييب الضمير على ما فعلوه ضد افراد لم يكونوا مجرمين في نظر القانون الوضعي. أعني انهم ليسوا أصحاب فكر وعقيدة وروح وطنية، بل جاءوا من خلفيات فاشلة في كفاحها وناقمين على كل شخص ناجح أو متميز أو له شعبية، يتستروا بستار القومية تارةً والطائفية تارةً أخرى والوطنية احياناً. لكن حقيقة أمرهم هو المثابرة بالحصول على مناصب لا يستطيعون الحصول عليها بالطرق القانونية، بل عن طريق العنف والغدر والاحتيال. هذه السمات تخص حكام العراق ما قبل عام 2003 أما حكامه بعد الاحتلال فقد وصفهم وشخصهم (نيغرو بونتي) سفير أمريكا في العراق بأنهم لصوص وكذابون ومحتالون لا يفصحون عما يريدون لأنهم ذئاب مسعورة حاذقون في الاحتلال فارغون فكرياً وفاشلون سياسياً يعلمون علم اليقين بأنهم معزولون عن الشعب لا يحضون بأي تقدير من المواطنين.

وإزاء هذا التصرف الشائن كان المجتمع العراقي أكبر ضحية في تقديمه الخسائر البشرية والعلمية والثقافية فضلاً عن خسائره المالية والطبيعية فبددوا ثروات هائلة لخدمة اغراضهم المريضة وكانوا أكبر عقبة كأداة في تقدم العراق والعراقيين وسرقة موارده وتشويه سمعته التاريخية وتلويث اجوائه الاجتماعية وتهجير كفاءاته العلمية فأعاقوا حركة التقدم في العراق لفترة قرن من الزمن وفتحوا الأبواب للطامعين الأجانب فيه.

ومن أجل استجلاء أكثر عما تقدم ومن باب الاغناء والافاضة نعكف الان الى مدار السمات الشخصية لأصحاب السلوك السياسي وهي: -

1. التقلب بين الاندفاع والتراجع في المواقف السياسية.

2. الاندفاع المتهور والصحة الذاتية.

3. الانتقام والندم عليه.

4. الترحم على ما اقترفوه من جرائم سياسية ضد الوطنيين الاحرار.

5. فاقد الرؤية المستقبلية.

6. ليس لديهم برنامج لبناء الدولة العراقية.

7. غياب الروح الوطنية والهوية العراقية.

8. غير متماسسين تنظيمياً في سلوكهم الحزبي.

9. تتغلب عواطفهم على تفكيرهم في العمل السياسي.
 10. شغوفين بالسلطة والتحكم فيها وليس لبناء وطن وخدمة شعب.
 11. مسجونين في قفص العلاقات القرابية لم يتحرروا منها الامر الذي لم يكتسبوا أخلاقية المؤسسات الرسمية ولم يتثقفوا بثقافة علمية يستفيدون منها في حكمهم.
 12. أنهم أميون في وطنيتهم وجهلة في استشرافهم للمستقبل، يحنوا للماضي الذي خربوه ودمروه ويحزنوا على ما حصل لهم من تخلف وفساد وخراب.
 13. استخدموا عنفهم في حكمهم متصورين انه يعزز حكمهم ولا يجيدون فن التفاوض واحترام الرأي الآخر ولم يتعظوا من اخطائهم واخطاء حكامهم القدامى في حكمهم للعراق.
- يعني كل حاكم يستنسخ سياسة الحاكم الذي قبله الذي عارضه وانقلب عليه وقتله، استمرت هذه الحالة الشاذة فترة نصف قرن ونيف أشبه ما يكونوا برائحة الثوم التي لا تتأثر بتغير المكان أو الزمان لأن رائحته واحدة. ان سلوك جميع حكام العراق هكذا متصفين بالعنف واقصاء الرأي الآخر وتلميع سلطتهم لينتج معارضين لهم. فكل حاكم يبلور معارضة في الحكم لكنه متطابق معه في تعامله مع العراقيين يعني لم ينجبوا حكاماً بمعنى الحكمة والنزاهة والوطنية.

هذه الحالة الشاذة جعلت العراقيين يطربوا على الألوان الغنائية الحزينة والشعر الذي يجلد الذات والنظرة السوداوية للحياة والبكاء على الاطلال والحنين للماضي حتى ولو كان تعيساً حزين في افراحه ومسراته لا يجيد النكتة والطرافة يخشى وجود الغرباء في مجالسه، يشك في حضورهم لكن بعدما يطمأن على وجوده يفتح عليه ويكرمه.

اما النسق السياسي في البناء الاجتماعي العراقي فأصبح مفتوحاً لكل من ليس لديه مهنة يمتن بها، يمارس العمل فيه كل من هب ودب دون قيود أو ضوابط إنما لهم رغبة جامحة بالاستيلاء على السلطة وجني غنائمها والحصول على عسلها والتمتع بالجاه والنفوذ والتحكم برقاب الناس مثل العسكري المتعطش للسلطة ومنهم رجال الدين المعتمدين من الدجالين أو شيوخ العشائر أنهم أشباه الاميين والمراهقين البلطجيين والعاطلين عن العمل الذين لا صفة لهم أو التلميذ الفاشل في دراسته ولم يكمل مرحلته الدراسية الإلزامية والطبيب والمهندس والمتعلم والمتقف اللاهث وراء المناصب.

هذه المتغيرات الحاصلة عند أصحاب السلوك السياسي أثرت سلباً على المواطن العادي فجعلته يتسم بالشخصية المزاجية الحادة والانقلابية السريعة يفرح ويبتهج عند مغادرة الحاكم للسلطة وغالباً ما يكون بالقتل ويفرح ويبتهج عند تسلم الحاكم للسلطة، يوافق الحاكم وبطانته من أجل التكسب المالي والمهني، انتهازي الفرص يخضع للمحسوبية والمنسوبية مما جعلته لا يخلص في عمله ولا يحترم الوقت في الإنتاج ويخشى القوة والبطش، لا يعمل بشكل تلقائي ومنظم في عمله، يهاب أصحاب المواقع العليا ويهلع من رجال الامن والمخابرات الحكومية المتسلطة عليه في كل مكان، حزين في طربه وصريح في تفكيره وعميق في مشاعره، غير طليق اللسان في تعابيره (مثل المصري واللبناني) بسبب الكوابح الرسمية والعائلية عليه، شاعري القول جدي التصرف لا يجيد اطلاق المزحة او النكتة إنما يستجيب اليها، يحترم الكبير في السن ويحب موقع الصدارة والقيادة في الاجتماعات، غير منغلق على ثقافته المحلية بل يتطلع للتثاقف واكتساب الحداثة وابتكاراتها.

ومن نافلة القول ان نشير الى ان جميع حكام العراق وبدون استثناء جاءوا الى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري أو الانشقاقات الحزبية، لا يملكون سوى معارضة النظام الذي لم

يفسح لهم المجال بالمشاركة في السلطة، ليس لديهم مشروع بناء دولة ولا خطة استراتيجية إصلاحية أو أرقاء الهوية الوطنية، معظمهم من الفاشلين في الدراسة ومن أرباب السجون السياسية، لا يوجد عندهم انفتاح ذهني، منغلقيين على أعضاء تجمعاتهم الحزبية المتطرفة لا يهتمهم سوى الاستحواذ على السلطة وعند وصولهم لها لا يعرفون مسؤولياتهم القيادية في البناء والانماء والتطوير عندها أدركوا بأن وجودهم في السلطة بات عائقاً للتكتلات الأخرى مما يشعرون بأن معارضتهم للنظام السابق كان خطأ وأنهم تشرعوا في ذلك فندموا على ما فعلوه لأن أفق تفكيرهم هو المعارضة من أجل الوصول للسلطة وعندما وصلوا إليها ظهر أنه ليس لديهم دراية في بناء الدولة وإرساء العدالة الوطنية والتسامح ولا عندهم مشروع إصلاحية لأنهم بلطجية وثعالب، فارغون فكرياً لا يفقهون فن السياسة لذلك أصبحوا مطايا لتوجيهات الأجنبي (البريطاني والأمريكي والإيراني) الذي استغل جهالتهم وانعدام وطنيتهم فبددوا ثروات مالية هائلة لتلميع صورتهم وتحسين كراسيهم بأجهزة أمنية متعددة ومتنوعة. ولكي يخرجوا من محاسبة الشعب لهم أدخلوا البلد في حروب أهلية - داخلية وخارجية لإشغالهم بالخطر الخارجي المفتعل وكان كل حاكم يغتال العلماء والأطباء والمهنيين وأصحاب الخبرة الذين عملوا مع الحاكم السابق وهذه أكبر خسارة علمية وبشرية اقترفها حكام العراق الجهلة الذين لا يعرفون سوى البطش والتصفية الجسدية والمعتقلات والتشريد وتهجير العلماء والكفاءات استمرت هذه الحالة من عام 1921 لغاية 2022 وربما أبعد.

أنهم السبب الأكبر والرئيسي في التخلف العلمي والثقافي الذي أصاب المجتمع العراقي على الرغم من امتلاكه العقول النيرة والذهنية التواقة للعلوم. أما لماذا لم يستشرف العراقيين مستقبلهم ولديهم الوعي بواقعهم ويتذمروا منه؟ نقول أن ذلك يرجع الى ان الحكام أغلقوا عليهم التفاعل مع العالم الخارجي (باستثناء الفترة الأخيرة التي بدأت في العقد الثاني من هذا القرن) بالاتصال الخارجي عبر الانترنت فتفتقت رؤاهم إلا ان الحكام الذئاب الذين فرضتهم أمريكا وإيران قمعوا انتفاضة الشباب التشريعية بالنار والحديد.

أما المصدر الرئيسي لهذا البلاء الذي أصاب العراقيين هو ان الفريقين حكام العراق واسيادهم الأجانب البريطانيون والأمريكان والإيرانيين حولوا ثروات العراق النفطية التي وهبها الله للعراقيين نعمة الى نقمة لأن كلاهما طامعين بالمردود المالي لهذا المصدر الطبيعي فلم يستخدموه لترفيه شعبهم، بل لأفكاره وجعله يبحث عن لقمة العيش خارج بلده.

فلو لم تكن هذه الثروة النفطية في العراق لما تكالب عليه الذئاب والمحتالين والحرامية ولم تطمع في العراق القوى الأجنبية لاستعمارهم ونهب خيراته، بل كان يعتمد على عقول وذخيرة عقلائه وعلمائه ومفكره في بناء حضارة عراقية متميزة كما كانت في العصور القديمة التي لم يكن فيها النفط موجوداً.

هناك ظاهرة سياسية في غاية الغباء والتبذير الذهني اتصف بها حكام العراق وهي معارضتهم للنظام السياسي القائم لأنه مفروض عليهم ويستخدم الأجهزة القمعية ضد كل معارض له ولا يحترم الرأي الآخر وجعل المؤسسات الرسمية تحت منظوره الأمني والحزبي ويمارس المحسوبية والمنسوبية (القبلية والطائفية والحزبية والإقليمية والعرقية) ويجعل الحاكم في العراق شمولياً غير منفتح على العالم الآخر ويستحدث أجهزة أمنية واستخباراتية عديدة فضلاً عن ذلك يؤسس تنظيم عسكري شعبي تطوعي من المؤيدين للنظام مثل:-

1. المقاومة الشعبية أبان حكم عبد الكريم قاسم.

2. الحرس القومي أبان حكم البعث الأول.

3. الجيش الشعبي أبان حكم البعث الثاني.
4. الحشد الشعبي أبان الحكم الطائفي.
5. مليشيات وكتائب طائفية متعددة تخدم أحزاب السلطة.
6. جيش القدس وفدائي صدام.
7. مليشيات الصحوات.
8. الحشد العشائري.
9. مليشيات البشمركة الكردية.

هذا التنظيم يستخدمه الحاكم للسيطرة على الشارع والتجسس على المواطنين في الأماكن الخاصة والعامة وكل حاكم يطبق نفس سياسة الحاكم الذي قبله الذي ثار عليه من قبيل الفساد والمحسوبية والمنسوبية والقمع والتجويع.

في الواقع لا أفهم لماذا ينقلبون على النظام ومن ثم يمارسون بنفس النهج الذي سار عليه من تسلط قمعي وظلم وتهجير وتصفية جسدية وتلميع صورة الحاكم وجعل الحاكم هو الوطن والإخلاص للحاكم لا الإخلاص للوطن. لا تغيير في حكم حكام العراق لا في التفكير ولا في الإدارة بسبب الجهل بالسياسة والعمالة للأجنبي وكأن المجتمع العراقي يراوح في مكانه لا يتقدم بسبب حكامه البلداء والأميين بالسياسة وعند تبوءهم للسلطة يتحسروا على ماضيهم لأنهم لا يجيدون إدارة البلاد، بل يجيدون القتل والقمع والتصفية الجسدية وبناء السجون وابتكار أحدث أساليب التعذيب الجسدي لكل من يعارضهم.

لا اريد ان اترك هذا المقال مالم أشير الى استشراف مستقبل الأجيال العراقية القادمة التي سوف ترفض دعاة الشعارات الطائفية، أو القومية، أو العشائرية، أو الحزبية الذين سبق لهم وان حكموا العراق لمدة قرن من الزمن ولم يقوموا ببناء وطن ولا تطوير مجتمع ليساير الحراك العلمي العالمي الصاعد، بل عوقوه ونهبوا خيراته وبددوا ثرواته لخدمة حكمهم الفردي واللاوطني. يعني جيل لا يمثل ولا يؤمن بهذه الادعاءات الزائفة والكاذبة والمضللة، جيل يبحث عن هويته الوطنية والعلمية وليس الميثافيزيقية (ما وراء الطبيعة) ولا اللاهوتية ولا العرقية، بل وحدة الوطن وتفاعل مكوناته السكانية. أقول جيل لا يتماهى مع الاطار المرجعي السابق، بل مع اهداف مستقبلية يرسمها هو بنفسه وليس الطامعين الأجانب فيه معتمداً على كفاءاته ومهاراته الشخصية وليس على عوائد البترول. علماً بأن العراق على الرغم من خضوعه للجلاوزة الطغاة غير الوطنيين والنرجسيين إنما أنجب علماء ومفكرين وباحثين وأطباء ومهندسين يشهد العالم الغربي المتقدم بإنتاجهم ولكن برزوا خارج العراق وليس داخله.

برامج التنمية المائية لمنظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية ومجموعة مختارة من دول العالم



أستاذ الدكتور مقداد حسين علي الجباري
استاذ- متقاعد - جامعة بغداد
ملبورن - استراليا

برامج واليات عمل منظمات الامم المتحدة:

لقد أصبح الاحتياج إلى الماء والطلب عليه من القوى المحركة لشؤون المجتمع والرخاء الاقتصادي ومدلول ثقافي للتنمية البشرية كما وتلعب الفروق الثقافية دوراً رئيسياً في طريقة التعامل مع موضوع المياه وتقدير قيمة المياه وطريقة إدارتها في مختلف المجتمعات وللثقافة المائية آثار إيجابية وآثار سلبية في رفاهية المرء والمجتمع لذلك وينبغي تكيف ممارسات إدارة المياه مع الخصوصيات الثقافية حيث إنها تشكل نظاماً متميزة للمعرفة والسلوك لذا يجب أن تراعي استراتيجيات إدارة موارد المياه الجانب الثقافي مراعاة تامة وينبغي للحوار بين الثقافات أن يكون من المبادئ التي تسترشد بها في التوعية وتعزيز وتطوير وسائل التثقيف المائي وايضا تعتبر مصدراً للممارسات المستدامة وينبغي لأصحاب المعارف الأصليين والعلماء التعاون على إيجاد حلول للمشكلات ذات الصلة بالمياه.

إن أزمة المياه تعتبر تحد كبير أمام صناع القرار والخبراء وعائق أمام التنمية الشاملة وخاصة دول العالم ذات المحدودية في المصادر المائية. وعلى الرغم من أن الحلول التقنية ضرورية للتغلب على مشاكل المياه إلا أن أدوات التسويق الاجتماعي من شأنها رفع مستوى المعرفة والوعي حول قضايا المياه والتي تؤدي إلى التغيير السلوكي المجتمعي نحو المياه. إن إشراك المجتمعات المحلية المعنية والشباب تحديداً أيضاً يضمن نجاح واستدامة الجهود المبذولة لإحداث التغيير المطلوب. تكشف احصائيات الامم المتحدة عن ارقام مرعبة تخص الموارد المائية تؤكد وجود حالة تدعو للقلق وخاصة ضمن الدول الفقيرة والدول التي تعاني من الحروب الداخلية او تلك التي تعاني من ظروف مناخية خاصة.

وتزداد بشكل عام أزمة المياه تفاقماً بفعل التحديات الاجتماعية والبيئية وبفعل تسارع مستويات التحضر ومتطلباتها والزيادة السكانية وظاهرة التغيرات المناخية والتلوث المتزايد واستنزاف مصادر الموارد المائية. وفي سبيل التصدي لهذه الأزمة لا بد من النظر في إمكانيات الحصول على مصادر للمياه لتأمين مياه الشرب الصالح وتأمين خدمات الصرف الصحي المناسبة للمواطنين وكل ذلك يأتي ضمن إطار حقوق الإنسان (ذكرت هذه الحقيقة ضمن اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الاتفاقيات الاخرى التي نصت على المسؤولية العامة للدولة عن ضمان سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع). لقد نظمت العديد من القوانين الدولية المتعلقة بهذه المجالات الحيوية للإنسان والمجتمع بضمنها لآليات المسائلة والرصد على الاصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وايضا جعلتها من اهداف الالفية الجديدة للامم المتحدة. وأكدت منظمات الامم المتحدة أن الحق في المياه جزء من الحق

في التمتع بمستوى معيشة ملائم كشأن الحقوق المتعلقة بالغذاء والسكن والكساء الملائم وأن الحق في المياه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الانسانية في مجال الصحة والسكن اللائق والصحة والحياء وفي توفير الارشادات واليات الصحيحة بشأن الالتزامات المحددة من قبل الافراد والمجتمع باتجاه ترشيد استهلاك المياه وكذلك البقاء مصادر المياه خارج النزاعات المسلحة الدولية بين الدول المتشاطئة وحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحات الدولية وحماية المياه من التلوث.

وتشير مصادر الامم المتحدة الى أن إمداد الأسرة والمجتمع (المنتظم) بالمياه النقية عن طريق الأنابيب هو النوع الامثل لأغراض التنمية البشرية كما أن الحصول على كمية منتظمة من المياه داخل المنزل يزيل ضرورة أن تقضي النساء والأطفال الوقت في جمع المياه من مصادرها الطبيعية المختلفة من مصادر بعيدة كما ويجب أن تكون تكلفة خدمات المياه في متناول الجميع فلا ينبغي أن يحرم أي فرد أو جماعة من الحصول على مياه الشرب المأمونة بسبب العجز عن دفع تكلفتها وإن يكون التمتع بالمياه من حقوق الإنسان كالحق في الغذاء والتعليم والسكن اللائق والصحة ولا سيما بالنسبة لمحدودي الدخل في المجتمعات للتمتع بعدد من حقوق الإنسان وهو عنصر بالغ الأهمية لضمان المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز .

إن السياسات العامة للدول يجب ان تسهل من إمكانيات وصول الافرد والمجتمعات الى الهياكل الأساسية التي تزود المياه لأغراض المعيشة كما ان الزيادة السكانية ضمن المناطق البعيدة تزود المياه لهم بالصهاريج. هذا وينبغي أن تعتمد الدول تشريعات أوتدابير ملزمة لضمان امتثال الجهات الصناعة والزراعية والخاصة ومن ناحيه اخرى يجب حماية المجتمعات المحلية من قيام أطراف أخرى وعلى نحو مستدام باستخراج الموارد المائية الجوفية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية لذا وجب الالتزام حكومات الدول على التدابير التشريعية والإدارية والقضائية في الحفاظ على المياه واعطاء الأولوية في تخطيطاتها المركزية للاستخدامات الشخصية والمنزلية الأساسية عند تقديم خدمات المياه مع التركيز على الفئات المحرومة والمهمشة وتحديد أكثر طرق فعالية لتوفير المياه وبيان المسؤوليات والإطار الزمني لتنفيذ التدابير الضرورية ورصد وتقييم النتائج. ان المشاريع الاروائية تعتبر أكبر قطاع مستخدم للمياه اضافة الى القطاع الصناعي وفي هذا السياق يوجد خطر على مصالح السكان والمجتمع على أيدي كبار المنتجين الزراعيين وقطاع الصناعة بخصوص استنزاف المياه وخاصة عندما تنشأ مخاوف بشأن عمليات القطع التعسفي وغير القانوني للمياه كما أن بعض الأعمال التجارية يمكن أن تسهم إسهاماً ايجابياً في التمتع بحقوق الإنسان والمجتمع المائي لكن يبقى تلويث موارد المياه امراً حساساً حيث تعتمد المجتمعات المحلية على المياه لأغراض الشرب لذلك ينبغي مراقبة نوعية المياه وتوزيعها على نحو عادل مع إعطاء الأولوية لاستخدام المياه لأغراض الشرب لان الماء مورد طبيعي محدود حق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة. وفي حين ينبغي للدول إعطاء الأولوية لتوفير إمدادات المياه للاستخدامات الشخصية والمنزلية لا بد أيضاً من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر الماء لاستخدامه في إنتاج الغذاء وضمان الصحة البيئية وتأمين سبل العيش والتمتع بالممارسات الثقافية ذات الصلة. تعتمد كفاية الماء على السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمناخي والبيئي السائد لذا ينبغي النظر إلى الماء على أنه سلعة اجتماعية وثقافية اضافة الى أن المياه هي سلعة اقتصادية بالدرجة الأولى. لقد قدمت منظمات الأمم المتحدة

المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العديد من توصياتها ارشادات مفصلة للدول كافة بشأن التزاماتها باحترام الحق في الماء وحمايته والوفاء به كذلك أشارت إلى أن هذا الحق يتضمن السمات المترابطة والأساسية التالية:

لكل شخص الحق في الحصول على المياه بالكميات الضرورية التي تلبي احتياجاته الأساسية وفي حين أن الحد الأدنى من كمية المياه المطلوبة يختلف باختلاف (الوضع الصحي والمناخ وظروف العمل) وعادة ما تتضمن الاستخدامات الشخصية والمنزلية من الشرب والصرف الصحي الشخصي وغسيل الملابس وإعداد الغذاء والنظافة الشخصية والمنزلية يجب أن يكون الماء المخصص للاستخدام الشخصي والمنزلي خالياً من المواد الضارة مثل الكائنات المجهرية والمواد الكيميائية والمخاطر الإشعاعية وكذلك ينبغي أن يكون الماء مقبولا من حيث اللون والرائحة والطعم من أجل الاستهلاك الانساني.

إمكانية (الوصول المادي وإمكانية الوصول بالمنظور الاقتصادي وعدم التمييز والوصول إلى المعلومات) اي يجب أن يكون الماء وما يرتبط به من مرافق وخدمات في المتناول المادي والمأمون لجميع الأفراد من غير تمييز بناء على أي من الأسس المحظورة ويجب أن يكون الوصول إلى الماء الكافي والمأمون متاحاً في كل بيت أو مؤسسة تربية أو مكان عمل أو منطقة مجاورة لها وكذلك ينبغي للدول أن تكفل الوصول المأمون إلى المرافق والخدمات المائية مع مراعاة حاجات الجنسين ودورة الحياة ومتطلبات الخصوصية وينبغي ايضاً أن يكون في مقدور الجميع تحمل النفقات المباشرة وغير المباشرة والرسوم المرتبطة باستهلاك الماء واستخدامه وأن لا تمس هذه التكاليف والرسوم أعمال حقوق الإنسان الأخرى ولا بد أن يكون لكل فرد الحق في التماس المعلومات المتعلقة بقضايا الماء والحصول عليها ونقله.

أن الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان وان عدم الحصول على مياه الشرب بنوعية وكمية كافية لا يزال من أكبر المشاكل الصحية البشرية على الصعيد العالمي. ورغم تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الجديدة المتعلقة بإمدادات المياه فلا يزال هنالك مئات الملايين من البشر يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة ومن غير المرجح تحقيق الهدف المتعلق بالمرافق الصحية من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ولا توجد في البلدان النامية ظروف من إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة وأشد السكان فقرا في المناطق الريفية هم الأكثر تضررا.

تتعرض الموارد المائية لضغوط متزايدة من التغيرات المناخية حيث يغير تغير المناخ أنماط هطول الأمطار ورطوبة التربة والرطوبة والتوازن بين الكتلة الجليدية وتدفق الأنهار كما يتسبب في حدوث تغييرات في مصادر المياه الجوفية وفي الوقت نفسه فإن الفيضانات أو الجفاف آخذان في الارتفاع من حيث التواتر والشدة. وعلى مدى العقود المقبلة سينتقل مئات الآلاف من المقيمين الجدد إلى المدن في جميع أنحاء العالم كل أسبوع وسيزيد النمو السكاني والتحضر السريع من الضغوط على الموارد المائية وسيكون له تأثير هائل على البيئة الطبيعية. ولجميع هذه التحديات فإن الحاجة إلى إدارة المياه العذبة على نحو سليم أمر أساسي وان التنمية المستدامة للمياه مكرسة ضمن خطط التنمية المستدامة للامم المتحدة (عام 2050) مع ربط أهداف خاصة بالمياه ارتباطاً صريحاً بالأهداف الإنمائية المعلنة للامم المتحدة والتي تتمثل بـ:

- الكوارث المتصلة بالمياه والتغيرات الهيدرولوجية.
- المياه الجوفية في بيئة متغيرة.

- ✚ معالجة ندرة المياه وجودتها.
- ✚ المياه والمستوطنات البشرية في المستقبل.
- ✚ الهيدرولوجيا البيئية من أجل عالم مستدام.
- ✚ الثقافة المائية مفتاح الأمن المائي.

في مجالات التوفير للمياه نشاطات منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

تهتم العديد من منظمات الأمم المتحدة (المذكورة في ادناه) بموضوع التحكم في الفاقد المائي وتقديم النصح وفتح طريق لتقليل هذا الفاقد والتعامل مع التحديات والتطورات العلمية وتقاسم المعلومات والنتائج مع المنظمات والدول الاخرى ونشرت التقارير في موقعها الإلكتروني التخصصية وفيها جميع الدراسات والمقالات والبحوث وكذلك تحضير مجموعة من البرامج التدريبية وذلك ضمن أطار أهتمامها بمسألة المياه والصرف الصحي منها لتسهيل معرفة المزيد من الاليات حول كيف يمكن للأفراد او المجتمعات المحلية والمؤسسات في أن يكونوا جزءاً من مجتمع فعال في ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها وهي جميعا تمثل (رسائل بخصوص برامج الثقافة المائية والتنمية المجتمعية المستدامة):

- ✚ الهيئة العالمية للمياه.
- ✚ منظمة الصحة العالمية.
- ✚ منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
- ✚ منظمة الأمم المتحدة للطفولة.
- ✚ منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- ✚ وغيرها من المنظمات.

ورغم أيمان هذه المنظمات بعدم إمكانية المنع الكامل لفاقد المياه من الناحية العملية والاقتصادية ولكن بنفس الوقت يقفون بشدة ضد الفاقد الكبير الذي ينتج عن عدم كفاءة إدارة المرافق المائية والذي يؤدي الى نقص في توفير المياه الصالحة وزياده في تكاليف التشغيل ويحاولون ايجاد مقترحات لتجاوز هذا الوضع الأمثل لتخفيض الفاقد المائي.

لقد قامت هذه المنظمات ببرامج رائدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتوفير المياه النقية في العديد من المدن وقد شمل أهتمامها أيضاً تقليل الفاقد من المياه هذا وتعكس التجارب التي تم إستعراضها أهمية ترشيد استهلاك مياه الشرب وضمن جميع دول العالم. لقد تبين وجود إهتمام واضح بتخفيض نسبة المياه الضائعة بدأً بمحطات الإنتاج وصهاريج التخزين وعبر أنابيب النقل والتوزيع في الشبكات وعبر العدادات الداخلة للمنازل إضافة الى المياه التي تتسرب في داخل توصيلات المنازل ومواطن تخزين المياه داخل المنزل هذا وتضيع كمية هائلة أخرى في الأجهزة المستخدمة في داخل المنازل لغسل الملابس والأواني والاستحمام وصرف دورات المياه وهناك إستهلاك عالي لري الحدائق والذي قد يصل إلى 50% من المياه المنزلية هذا إضافة الى طريقة غسل السيارات وساحات المنازل وتغيير مياه حمامات السباحة. إن تقليل الفاقد بين محطة الإنتاج وعدادات المنازل هو مسؤولية إدارة المياه ولكنه يتطلب التعاون الكامل مع المستفيدين لنجاحه في الوقت الذي تتضاعف فيه مسؤولية المواطنين في السيطرة وتقليل الفاقد داخل منازلهم سواء نتيجة للتسرب أو سوء اختيار واستخدام المواد والأجهزة المائية المنزلية. هذا و يتطلب الامر تغييراً في السلوك الفردي والتعامل مع المياه بثقافة عالية وان يتم تعظيم ترشيد استهلاك المياه داخل المجتمع علماً بان بعض تلك الأمور تتطلب تكاليف إضافية ومساعدة فنية وبعضها يتطلب تغييراً في السلوك. لقد عمدت المنظمات في بعض الدول تقديم

المساعدة المجانية للكشف عن التسربات داخل المنازل وتقديم مساهمات مالية في شراء بعض الأجهزة التي تقتصد في صرف المياه كما وقد بدأت العديد من إدارات المياه في توزيع التوجيهات بهذا الخصوص.

لقد برز اتجاه عالمي نحو خصخصة مؤسسات توفير المياه والصرف الصحي لما له من إيجابيات واضحة في تقليل المياه الضائعة في الشبكات وإصلاح العدادات مما ساعد في تقليل الفاقد وزيادة العائد المادي لتلك الشركات الربحية. ورغم الأيمان بأهمية وجود تسعيرة قادرة على دعم ترشيد استهلاك المياه مع مراعاة الاحتياجات الضرورية للطبقات الفقيرة وبأسعار ميسرة إلا أن الملاحظ في العديد من الدول المتقدمة أن التسعيرة موحدة للجميع ومغطية للتكلفة كما يلاحظ أيضاً أن شركات المياه في تلك الدول تعمل لزيادة مبيعاتها من المياه وهو أمر له علاقة بثقافة الترشيح وهذه الأمور لا بد من ملاحظتها عند تطبيق خصخصة المياه في دول العالم الثالث وفي الدول ذات الموارد المائية المحدودة كالدول العربية.

وتهتم العديد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات التخصصية الدولية بترشيح استخدامات المياه ضمن القطاع الزراعي وعلى رأسها منظمة مراكز الأغذية والزراعة ومراكز البحوث الزراعية التابعة للبنك الدولي. لقد أعدت ووزعت منظمة الأغذية والزراعة والعديد الكثير من المطبوعات حول الاحتياجات الفعلية للمياه لمختلف المزروعات والنشاطات الزراعية حيث تجد مثل تلك المطبوعات رواجاً كبيراً في مؤسسات البحوث الزراعية والجامعات إلا أن الاستفادة منها على مستوى الحقل ما زال أقل من المطلوب. ومن الأنجازات الحديثة تصميم نموذج يربط عوامل كثيرة لمستوى الإنتاج وأستهلاك المياه والاستخدامة من قبل العاملين في مجالات التوعية الزراعية ومستخدمي الدولة والمنظمات الغير حكومية والمستفيدين و من تنظيمات المزارعين.

حيث يمكن استخدام هذا النموذج في النواحي التالية:

- تقييم حجم الإنتاج في مناطق جغرافية تحت ظروف محدودة المياه.
- أداة لمقارنة الإنتاج الممكنة مع الإنتاج الواقعي لمعرفة أسباب الفروقات ومن ثم معالجتها.
- تقييم الإنتاج المطري للمدى البعيد.
- جدولة الري لإعطاء الإنتاج الأعلى لمختلف الظروف المناخية.
- جدوله الري المتوفر والري الداعم.
- تقييم لآثار برامج الري الثابت وكمية الإنتاج.
- تحليل للسيناريوهات المناخية المستقبلية.
- إيجاد الفائدة الزراعية القصوى من المياه المتاحة.
- تقييم تأثير الخصوبة المنخفضة للترب والمياه مع الخصوبة في الإنتاج.
- تقييم إنتاجية المياه الحقيقية على مستوى الحقل ومستوى المنطقة.
- تدعيم القرار حول توزيع المياه.
- تقييم دور المياه في زراعة المحاصيل المختلفة وتحديد الإنتاجية وإن لهذا النموذج دور مفيد في برامج ترشيح استخدام المياه ضمن القطاع الزراعي وربطها باقتصاديات الإنتاج.
- ولابد من الإشارة الى ان التجارب التي تم دراستها تشير الى أن هنالك اعترافاً من الجميع بأن النمط الحالي لاستخدام المياه للري ضمن قطاع الري سوف لن يستمر على نفس المنوال المسرف وبتلك الكفاءة الضئيلة المنتجة والتي تبدد الموارد للمياه المحدودة ومعرضة ايضاً للتناقص نتيجة لعوامل التلوث والتغير المناخي. ورغم أن حاجة سكان العالم للغذاء

والسكن متزايدة حسب زيادة سكان العالم وتزايد إحتياجاتهم مع نمو مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هنالك العديد من الدراسات والتقنيات الحديثة ووسائل الإدارة المتقدمة والسياسات المائية التي تبشر بإمكانية زيادة الإنتاج ومضاعفته بنفس كمية المياه المستخدمة حالياً إذا تم اتباع الخطوات الترشيدية المناسبة . لقد تم أستعراض بعض تلك النجاحات ولكن الطريق ما زال طويلاً نحو ترشيد أستهلاك المياه وزيادة العائد منها خاصة في الدول التي تشكو من ندرة مواردها المائية.

لقد قامت منظمه الهيئة العالمية للري التابعة للامم المتحدة بترشيد أستخدام المياه في ري المزروعات اهتماما كبير وقد أصدرت كتيبات عديدة عن ترشيد استخدام المياه بناءً في القطاع الزراعي اعتمادا على طبيعة معلومات التي جمعتها من الدول مجال تجارب ترشيد استهلاكها المياه من الدول وتم تحليل تلك النتائج بصورة جيدة لتعطى أمثلة للنجاحات لاستخدامات المياه في القطاع الزراعي في العديد من تلك الدول وتم أستخدام نتائج هذا العمل في نقل تجارب العديد من الدول الاخرى كما أستفادت الهيئة من نتائج هذه التجربة في التخطيط الى تدخلاتها المستقبلية في مجال ترشيد استخدام المياه في الزراعة وتعمل الهيئة حالياً على تطبيق برامج حملات توعية لابرار الضغوطات الحالية ومحدودية الموارد المائية المتجددة في العالم وضرورة العمل بجد على خلق توازن بين تلك الموارد والطلب عليها وتتواصل جهودها في توزيع الممارسات الناجحة عالمياً من ترشيد استهلاك المياه ضمن القطاع الزراعي الى جميع دول العالم بهدف الاستفادة منها و تطبيقها.

من خلال التعليم العلمي والتوعية والجهود المشتركة بين المعاهد والمراكز ذات الصلة بالمياه في جميع أنحاء العالم تقوم أسرة المياه في منظمة اليونسكو التابعة للامم المتحدة بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لهذا البرنامج التي من أهم اهدافها التثقيف المائي للمستفيدين ضمن كل قطاع تنموي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإعدادهم ليكونوا مفكرين حذرين وقوة قوية من الخير في العالم. وتعاونت اليونسكومع العديد من الوكالات الدولية لإنشاء الشبكة الدولية للمياه حول العالم وعملت على وضع برامج تعليمية تشمل مواضيع ذات صلة بأهداف برامج الثقافه المائيه لخلق ضمير وثقافة جديدين حول المعرفة والاستخدام المستدام للمياه في المجتمعات وفي المدارس اضافة الى تزويد المعلمين بالمواد العلمية المناسبة لتعزيز مفاهيم أهمية الموارد المائية والعمل على المحافظه عليها (كما و نوعاً) في كل حوض ومنطقه وشملت الأنشطة إعداد كتيبات تضم أعدادا كبيرة من المقترحات التعليمية للمعلمين والطلاب والمربين (بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المستوى التدريس المتقدم).

ان البرنامج الهيدرولوجي الدولي بقيادة اليونسكو هو البرنامج الدولي الوحيد في منظومة نشاطات الأمم المتحدة المكرسة لبحوث المياه وإدارة الموارد المائية والتعليم المائي وبناء القدرات الفنية والتكنولوجية في مجالات الموارد المائية المتنوعة. لقد تطور هذا البرنامج منذ إنشائه في عام 1975 برنامج بحوث هيدرولوجية منسقه دولياً إلى برنامج شامل لتيسير وتعزيز إدارة الموارد المائية وإدارتها ويسر البرنامج اتباع نهج متعدد التخصصات ومتكامل لإدارة مستجمعات المياه والمياه الجوفية يتضمن البعد الاجتماعي للموارد المائية ويشجع ويطور البحوث الدولية في مجالات علوم المياه وضمن دول الأعضاء في الامم المتحدة كما يهدف إلى تقليل أثر التغيرات العالمية على الموارد المائية وقيادة حملة استدامة المياه عن طريق برامج الثقافة المائية و في تقديم المشورة ذات الصلة بالمياه التي تقدمها إلى الدول الأعضاء لضمان تطورها وأخذها مواقف مائية صحيحة في مجالات المياه المتنوعة

وحماية القطاعات التنموية المعتمدة على المياه. ان هذا المشروع الدولي تقوده اليونسكو (الامم المتحدة) في مجالات المياه منذ اكثر من اكثر من عقدين لتحفيز وتمكين جميع القطاعات المجتمعية في مجالات المياه المتنوعة ولكي يصبح المستفيدين ناشطين ومربين في مجالات المياه مستقبلا. هذا وتصل تفاصيل نشاطات منظمة (اليونسكو) بهذا المجال سنويا إلى الملايين من البشر وخاصة (الأطفال والشباب) من خلال شبكتها العالمية بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والمحليين.

وهنا لابد من التركيز على اهداف ذات العلاقة بالبرنامج وهي:

- ✚ إن الطبيعة العالمية للمشروع ستسمح للمشرفين على هذا من البرامج بنشر المواد الإلكترونية التي يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم (برامج الثقافة المائية).
- ✚ إقامة سلسلة من الدورات المائية التي تتراوح بين علوم المياه العامة وإدارة المياه إلى دورات أكثر تفصيلاً حول مواضيع المياه المختلفة لمقدمي التعليم غير التقني والمتعلمين من جميع الأعمار.
- ✚ ان المواد والبرامج العلمية متاحة للاستخدام من قبل أي وكالة أو منظمة أو شركة مهمة بتثقيف المواطنين والمجتمع حول المياه.
- ✚ ان ادارة قطاع الثقافة المائية تؤسس برنامجاً لخلق مصداقية وقيمة للبرامج التعليمية للمستفيدين والمدربين.
- ✚ يهدف البرنامج إلى تحسين الحوكمة وتعزيز آليات التعامل مع المخاطر الطبيعية وتعزيزها من حيث التأهب للوقاية من الكوارث والتكيف معها مثل التغيرات المناخية والفيضانات.
- ✚ يسعى البرنامج إلى تعزيز القدرات المؤسسية في تنظيم المشاريع والجهات الاقتصادية والاجتماعية للتعامل الصحيح مع جميع جوانب المشروع للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المشاريع بما في ذلك المخاطر المناخية.
- ✚ شمول برامج المشروع إلى فرص تعزيز استراتيجيات الحد من الفقر (احد اهداف الالفية الجديدة للامم المتحدة).
- ✚ بناء اليات تؤكد ان الإدارة المستدامة للموارد المائية هي مسأله ثقافية اساسا بقدر ما هي مسأله تقنية.
- ✚ ان الطلب المتزايد على المياه وتعدد المسائل المحيطة بالمياه يحتاج اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات لإدارتها.
- ✚ ان البرنامج يساعد في تحقيق (احد اهداف الإنمائية للألفية الا وهي ضمان الاستدامة البيئية) من خلال تعزيز نهج متعدد التخصصات في مجال علوم المياه وإدارتها من خلال إدخال العلوم الاجتماعية الداعمة لها في المناطق تيسر وضع سياسات مائية تراعي الحساسية الثقافية.
- ✚ توفير قواعد بيانات للمنشورات والبحوث والدراسات وغيرها من الموارد المتعلقة بعلاقة المستفيدين بالمياه.
- ✚ إقامة دليل للمنظمات والمؤسسات والخبراء العاملين في مجال المياه والتنوع الثقافي.
- ✚ إنشاء منصة للاتصالات المباشرة وتبادل المعلومات.
- ✚ صياغة مبادئ توجيهية بشأن كيفية إدخال الأبعاد الثقافية في الإدارة المائية.
- ✚ التنسيق المتواصل بين المؤسسات الاجتماعية والمسؤولين عن إدارة المياه.
- ✚ تطوير النظم والممارسات الثقافية التي تسهم في الاستخدام الامثل والمستدام للمياه.

✚ إنشاء قاعدة بيانات تفاعلية وجماعية من الممارسات حول المياه والتنوع الثقافي.
✚ وضع قاعدة بيانات على الإنترنت تشمل ببليوغرافيا للكتب والمقالات اليومية والاتفاقيات ودراسات الحالات وتقديم دليل للمنظمات والخبراء العاملين في هذا الموضوع وشرح المصطلحات التي تعتبر أساسية في هذا البرنامج.

✚ وضع الجزء التفاعلي من الموقع موضع التنفيذ وتوفير معلومات عن الممارسات ودراسات الحالات حول المياه والتنوع الثقافي وستكون هناك إمكانيات للتفاعل المباشر من خلال المؤتمرات على شبكة الإنترنت والمدونات وستتيح قواعد البيانات للمستخدمين تنزيل المعلومات وتحميلها.

✚ النتيجة الطويلة المدى للبرنامج هي وضع منهجيات لممارسي الثقافه المائية فضلا عن مبادئ توجيهية لواقعي السياسات المائية والسعي إلى بدء ودعم البحوث في مجالات المياه والتنوع الثقافي وهذا الموقع سيكون بمثابة بوابة معلومات لخبراء المياه والممارسون وواقعي السياسات والباحثون والطلاب والمنظمات غير الحكومية والمستفيدين المحليين.

وتتضمن منظمات الامم المتحدة نشاطات كثيرة وضمن العديد من دول العالم ومن اهم اهدافها:

✚ الترويج لفكرة أن الماء والثقافة عنصران لا ينفصلان من عناصر الحياة البشرية وينبغي أن ينظر إلى الثقافه المائية على انها من جزء من الثقافه المجتمعية بوصفها جزء اساسي من طرائق الحياة وأساليب العيش والنظم والتقاليد والمعتقدات.

✚ اي ان المياه هي جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية لأي مجتمع.
✚ تعزيز حوار الثقافات من أجل إيجاد حلول للمشكلات ذات الصلة بالمياه اي ينبغي أن يشكل التنوع الثقافي ومشاركة أصحاب المصلحة والحوار بين الثقافات المبادئ التي يسترشد بها في وضع المواد والمناهج الخاصة بالتوعية والتثقيف المائي وبناء القدرات للمستفيدين و أصحاب القرار المائي.

✚ الترويج لتصريف شؤون المياه على نحو شامل والتركز على إيجاد الحلول وبما يضع في الحسبان كل جوانب التنوع الثقافي مع السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء والمستندة إلى المعلومات وبمشاركة أصحاب المعارف بالمياه.

✚ تشجيع التعبير الفني عن قضايا المياه باعتباره وسيلة هامة من وسائل تعزيز فهم وتقاسم المعلومات وكثيراً ما يتساعد الرسومات والصور الفوتوغرافية والمواد السمعية البصرية والعروض الفنية على توصيل الرسائل عبر الحدود الثقافية واللغوية.

✚ تشجيع إعداد المعلومات الخاصة بالمياه والثقافة وتطويرها ونشرها في مجتمعات المحلية مع إشراك المدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدني في الوصول الى اهداف هذه النشاطات.

✚ ارسال التوجيهات وباستمرار حول مواضيع تتعلق بالثقافة المائية (الصحة / الفقر / النظافة البيئية / النظافة الشخصية).

✚ تشجيع اقامه الاحتفالات ببرامج اليوم الوطني واليوم العالمي للمياه في كل دول العالم والمساهمة في اقامتها والمشاركة الفنية والتقنية في نشاطاتها ودعمها باليات متنوعة

✚ التصميم والتنفيذ والاشراف على نشاطات العقد الدولي للمياه (برامج علمية بخصوص الموارد المائية حول العالم ولمدة عشر سنوات متتالية) والتي تقام تحت شعار (الماء من اجل الحياة) واحداثها برنامج (2018 – 2028) الحالية.

ان تعاون منظمات الامم المتحدة مع الجامعات في مختلف دول العالم لاجراء الدراسات والبحوث العلمية ضمن مجالات المياه المتنوعة تمثل عاملا رئيسيا وايجابيا في تحقيق اهداف مهمه جدا مثل التنمية المستدامة وقضايا إدارة المياه وتلوث المياه ومعالجتها والسيطرة عليها في العديد من المناطق المهمة في العالم وخاصة تلك التي تقع ضمن مناطق الصراعات على المياه العابره للحدود الدولية كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط وتلك الدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية والتي تشير نتائجها إلى أنه في العقود القادمة سوف تتعقد مصادر وواقع الموارد المائية وبشكل كبير مما يستدعي اعاده النظر في الكثير من امور ادارته الموارد المائيه واستدامتها.

تشجيع اقامه مؤسسات (الشرطة النهرية) والتي من المفترض ان تكون احدى الوسائل الفعالة في حمايه البنيه النهرية من التجاوزات الفردية او الجماعية او المجتمعية ناهيك عن العديد من الواجبات الايجابية الاخرى

الإجراءات الاحترازية المصممة لترشيد استهلاك المياه:

1. **توعية المواطنين وعلى مختلف مستوياتهم الثقافية والعمرية بأهمية الاقتصاد باستخدامات المياه عبر وسائل الإعلام.**
2. **تكليف المحطات الفضائية التلفزيونية من تفعيل وتنشيط اللقاءات مع المهتمين بشؤون المياه لبيان وجهات نظرهم حول أفضل السبل لاستخدامات المياه وكيفية ترشيدها بشكل صحيح مع بث إعلانات يومية عن كيفية ترشيد الاستهلاك ببساطة.**
3. **تعليم النشء الجديد منذ الطفولة على كيفية المحافظة على المياه وترشيد استخدامهم لهذه السلعة النادرة.**
4. **السعي والعمل على سن القوانين وتشريعات لفرض تسعيرة على المياه بشكل مضاعف عند تجاوز المستهلك حدا معيناً من استخدام المياه المدعومة من الدولة وتجري جبايتها بشكل دوري وعند عدم تسديد الفاتورة يجري قطع الماء عن منزله.**
5. **استخدام الأدوات المقننة في المشاريع المزمع إقامتها وحتى المجمعات السكنية القديمة وفرض عقوبات على المخالفين.**
6. **تفعيل دور سلطات المياه لمعالجة أي خلل في أنابيب إيصال المياه بشكل سريع والسعي لمحاسبة المسبب في هذا الخلل.**
7. **توزيع بوسترات تثقيفية على المواطنين في منازلهم لإشعارهم بأهمية دورهم في المحافظة على الثروة المائية.**
8. **العمل على إعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض الصناعية والزراعية.**
9. **إنشاء مراكز لأبحاث السدود والموارد المائية لتقديم دراسات عن مشاريع الحصاد المائي وتتولى الإشراف عليه كليات (الهندسة) وتحديد أقسام هندسة الموارد المائية (و كليات الزراعة) وتحديد أقسام التربة والمياه.**
10. **تشجيع طلبة الدراسات العليا لمرحلتى الماجستير والدكتوراه لتقديم رسائلهم وأطاريحهم حول تنظيم إدارة الموارد المائية.**
11. **قيام مؤسسات المجتمع المدني بتثقيف المرأة وربات البيوت والخادمت بتكاليف وندرة المياه لكي تعلم بدورها أطفالها وأفراد أسرته على كيفية استخدام الماء بمختلف مفرّدات حياتهم اليومية.**

12. استخدام وسائل الري الحديثة واستخدام أساليب زراعية مناسبة كزراعة المحاصيل التي لا تحتاج إلى وفرة كبيرة من المياه.
 13. فرض تسعيرة مياه خاصة على الأماكن التجارية ومحطات غسل السيارات ومحلات غسل الملابس والسجاد ومراكز التسويق كما يشمل ذلك المدارس والمساجد والمستشفيات والمعسكرات والدوائر الحكومية والمتنزهات العامة والملاهي لأن معظم الناس تستخدم المياه في الأماكن العامة بدون مبالاة.
 14. مناشدة الكتاب والباحثين المهتمين بشؤون المياه بإعداد حملة توعية وتثقيف المجتمع بشحة المياه في الدول ذات الطابع الصحراوي وتكاليف تحلية المياه الباهظة.
 15. عرض لوحات إرشادية في الشوارع الرئيسية وفي حافلات النقل الجماعي والمطارات والأماكن العامة مع عمل لوحات ضوئية في تقاطعات الطرق الرئيسية تحت المواطنين على ضرورة الاقتصاد بصرف المياه.
 16. حث الفنانين لانجاز برامج اعلامية تبث عبر الفضائيات التلفزيونية ترشد المواطنين على أهمية المياه واستخدام أفضل السبل لترشيدها.
 17. مخاطبة المجتمع والمواطنين من خلال خطباء الجوامع للتأثير الإيجابي على سلوكيات المواطنين في ترشيدهم.
 18. استهلاك المياه وتتولى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مسؤولية هذا الواجب الديني.
 19. قيام المسؤولين عن إدارة الموارد المائية بعقد لقاءات مفتوحة ومباشرة مع المستمعين والمشاهدين لتلتمس شعورهم ومعرفة آرائهم ومقترحاتهم وإلقاء المحاضرات الإرشادية والتثقيفية في المدارس والجامعات والأماكن العامة.
 20. قيام الحكومات باتخاذ الإجراءات الضرورية وليست الاختيارية تتركز في توعية المستهلك وتثقيف باهمية المياه وكيفية تأمينها لهم والكلفة المالية لها.
 21. رفع شعارات في المدن والقرى والمجمعات السكنية بان الإسراف المائي هو السبب الاساسي للجفاف.
 22. تجنب الإسراف والاستتراف من قبل جميع المواطنين بالمياه لأنها سلعة إستراتيجية تشكل مسؤولية كبيرة على الدولة لتأمينها.
 23. على الحكومات القيام بحماية مصادرها خوفاً من نفاذها والتعرض لمشكلة الفقر المائي.
 24. البحث عن مصادر بديلة للمياه مثل تحلية مياه البحر والاستفادة منها وكذلك معالجة مياه الصرف الصحي لتصبح صالحة الاستخدام في المجالات الزراعية والصناعية.
- مؤشرات عن الخبرات الدولية في مجالات تنمية برامج الثقافة المائية:**
قارة افريقيا:

ان برامج الثقافة المائية في الدول الافريقية ضعيفة بشكل عام (عدا عدد قليل من دول القارة) وان برامج التدريب اتاحت لها منذ وقت قصير كما انشأت مراكز للتدريب المائي (قليلة العدد لاسباب مالية) واسست روابط تخصصية بهذا الموضوع بين ومع الجامعات وتم إضافة مفردات التعليم عن المياه في بعض المناهج الدراسية وبدا بعض المعلمين يتدربون ويدربون الطلبة في المدارس حول مواضيع متنوعة في مجالات المياه ولكن بشكل محدود ولان المدارس ليست على مستوى جيد بشكل عام مع عدم وجود اهمية لتعليم المياه للطلبة في معظم المدارس ومثل هذا الوضع سيؤدي إلى انخفاض عام من الاهتمام وعلى جميع المستويات بمواضيع المياه كما ان وسائل الإعلام ليس لها تأثير واسع حول الموضوع إضافة الى ان الصحفيين

اساسا على غير دراية بامور المياه كما لا يتم التركيز ضمن رسائل التعليم العلي على مثل هذه المواضيع.

قارة اسيا:

لا توجد بشكل عام برامج معتمدة للتدريب المهني في مجالات الثقافة المائية على نطاق واسع بالرغم من الطلب الكبير على الفنيين المهرة في هذه المجالات مع التاكيد على ضروره إنشاء مراكز تدريب وذلك لتدهور البنية التحتية للمياه اما البرامج الوطنية فهي ضعيفة في مجالات الثقافة المائية وفي فهم قضايا المياه وفي تطوير المهارات للمعلمين والطلبة لذا توجد هناك حاجة كبيرة لخلق الرأي العام والوعي حول المياه لان العديد من الدول ضمن هذه القاره بالفعل تعاني من النقص الحاد في المياه وان عدم التوسع في ضمان هذه المفاهيم والمعرفة المائية تؤدي دوما إلى سوء الفهم وعدم الموثوقية بمصادر المعلومات المتوفرة.

قارة أمريكا اللاتينية:

توجد اليات لاقامة دورات قصيرة في مجالات المياه المتنوعة مع تواجد محدود من الفنيين في مجالات المياه للعمل كمدرسين وتوجد حاليا مبادرات للبدء في تطوير برامج تدريبية ووضع الاطار والتنظيمي للتدريب وان ايجاد التمويل المناسب يعتبر مشكلة رئيسية بهذه المجالات ولا توجد مبادرات لتوسيع مبادرات على الشبكة الإقليمية. ان الجهود المبذولة من أجل تدريب المعلمين والطلبة والمستفيدين ضمن جميع القطاعات التنموية محدوده وكذلك النشر لبعض المعلومات المتعلقة باستخدامات المياه واليات الحماية والحفظ محددة ايضا وان هذا النقص يشمل وسائط الإعلام والمؤسسات المتصلة بإداره الموارد المائية وان تطوير وسائل الاتصال والنشر ومبادرات التعليم المتعلقة بالمياه على جميع المستويات ضعيفة.

الصين:

في الصين السلطات المحلية للمياه بالتعاون مع المجتمعات المحلية تبذل قصارى جهدها لتعليم أعداد كبيرة من المستفيدين على تعليم المياه في جميع أنحاء البلاد كما وتوجد البرامج التعليمية المائية الموجهة خصيصاً نحو الأطفال والطلاب والشباب لتعزيز موقفهم المائي المسؤول الآن وفي المستقبل وتتضمن برامجهم المصممة مواد تعليمية تفاعلية في المياه وتدريب المدرسين و المشاركة في مهرجانات المياه ووجود برنامج المحافظة على المياه (كما و نوعا) اضافة الى وجود برامج للرحلات الميدانية والعديد من أنشطة تعليم المياه الأخرى.

أوروبا:

ان منظمات التدريب على امور المياه المختلفه راسخة في المجتمع مع توفر الخلفيات المتكاملة للتخطيط والإدارة مع وجود المهنيين والمتخصصين بشكل متكامل وكذلك التعليم الإلكتروني ودورات التعلم عن بعد وبرامج الأخرى وايضا ان حواجز اللغة لا تحد من التعاون مع المنظمات الأجنبية وان الفصول الدراسية والتعليم الميداني بشأن المياه متقدم اضافة الى تبادل المعرفة وان تعزيز الخبرات متواصله الأموال متاحة والمشاريع مستدامة وهناك تعاون جيد بين اصحاب المصلحة بما في ذلك الباحثين وصانعي السياسات والمستفيدين المباشرين من المياه ضمن القطاعات التنموية المختلفة كما ان التواصل مع وسائط الإعلام الأساسية على مختلف الادوات الاعلامية (الإنترنت والمواقع الإلكترونية) متوفره.

الولايات المتحدة الأمريكية:

وتتميز برامجها في مجالات برامج الثقافة المائية بإنشاء دورات تدريبية على الإنترنت وفي تصميم الشبكات الازمة وتقديم الدروس الميدانية المباشرة حول مواضيع المياه ضمن

المجتمعات المحلية وتوجد اليات التعليم التفاعلي للأطفال على الإنترنت في مجال المياه والأمن المائي الغذائي ووجود مناسبات احتفالية وايات توزيع جوائز للمنظمات غير الربحية (المنظمات غير الحكومية) التي تركز نفسها لمهمة الوصول إلى المجتمع وإلى المستفيدين لتعليمهم بمواضيع المياه المتنوعة كما وتوجد اليات اهتمام غير اعتيادية توجه نحو طلاب والمعلمين في المدارس هذا مع اقامة المهرجانات في المدارس والمجتمعات لتثقيف الطلاب والمعلمين والشباب حول العديد من قضايا المياه المحلية ومساعدتهم على فهم كيف يمكنهم حماية إمدادات المياه و البيئة كما ويتم دعم هذه النشاطات بموارد مالية ضخمة وتقدم المساعدات السخية في هذه المهرجانات التثقيفية حول المياه كما وتضمن الابتكارات المجتمعية بهذه المواضيع مثل إن معالجة المياه وإعادة استخدامها بنظام مقبول محليا والذي يقلل إلى حد كبير من الوقت والتكاليف مقارنة بإضافة بنية تحتية ضخمة إلى النظم البلدية القائمة لإنجاز نفس الوظيفة فمن خلال إعادة استخدام المياه سوف نخفض كمية المياه اللازمة لأي مشروع مع خفض التكاليف العامة للمياه الخاصة وخفض الضغط على البنية التحتية للمياه الحالية وتقليل كمية التصاريح الضارة.

المصادر:

1. <http://www.unesco.org/water>
2. http://www.unesco.org/water/water_celebrations/decades/
3. <http://www.unesco.org/water/wwd2006>
4. <http://www.worldwaterday.org/>
5. <http://www.un.org/waterforli>
6. http://www.who.int/water_sanitation_health
7. <http://www.fao.org/arabic/news/omm/news2003>
8. Education Cluster Coordinator Handbook: focusing on education in emergencies, as education should be seen as a priority component of emergency assistance, along with other emergency responses such as shelter, water and sanitation, health and food aid. Most projects and studies have taken a different approach by looking at water sanitations and not so much at practical water usage in emergencies.
9. The Millennium Development Goals are an ambitious agenda for reducing poverty and improving lives that world leaders agreed on at the Millennium Summit in September 2000. For each goal one or more targets have been set, most for 2015, using 1990 as a benchmark. UNDP website at <http://www.undp.org/mdg>

10. United Nations World Water Development Report No 2 / 2006
Executive summary
11. UNHCR review sustainably the water and sanitation provision in
refugee camps in association with selected health and nutrition
indicators (2008)
12. Save the Children, Education Cluster Coordinator Handbook. Global
Education Cluster, First edition, May 2010
13. UNHCR, A review of water and sanitation provision in refugee
camps in association with selected health and nutrition indicators –
the need for integrated service provision, 2008. A. A. Cronin, D.
Shrestha, N. Cornier, F. Abdalla, N. Ezard and C. Aramburu
14. WHO, technical notes on drinking-water, sanitation and hygiene in
emergencies.

في مواجهة التغيرات المناخية



أ. د. ماجد مطر الخطيب
كلية السلام الجامعة

ينجم عن التغيرات المناخية العديد من الكوارث والصدمات التي تترك آثارها الخطيرة على الإنسان والبيئة والتي أخذت في العقود الأخيرة منحىً متصاعداً ينذر بالمزيد من النتائج المدمرة بسبب مجموعة من العوامل في مقدمتها النشاطات البشرية .

ويعد ارتفاع درجة الحرارة في عالم اليوم من أبرز المتغيرات البيئية ذات الخطر الكبير على بيئة الكوكب الأرضي لما يترتب عليها من آثار متعددة تتمثل في تقليص المحتوى الأرضي من الماء وحدوث ظاهرة الجفاف ونقص المياه النقية التي يحتاجها الإنسان حيث يرى علماء البيئة انه ما يقرب من 4,000,000,000 إنسان سيتأثرون بنقص المياه وسوف يترتب على ذلك ظهور الصراعات والحروب من أجل الحصول على المياه النقية ، فضلاً عما يؤدي ارتفاع درجات الحرارة على سطح الأرض الى نقص في مياه الأمطار وزيادة المساحات المعرضة للتصحّر ، في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى المزيد من الإنتاج الزراعي والرعي لمواجهة مشكلة زيادة السكان في العالم مما جعل الأبحاث والدراسات البيئة تؤكد أن السنوات القادمة سوف تشهد صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية على مختلف المستويات في سبيل تأمين الغذاء لسكان العالم .

إن تلك الحقائق المناخية فرضت على جميع الدول والهيئات الفاعلة مسؤولية التفكير بمستويات متقدمة من المواجهة ، تمكن العالم من النجاح في التحول من الأساليب التقليدية المستخدمة في الاستجابة ومواجهة الكوارث إلى إجراءات وقائية و استباقية في ضوء الاتفاقيات والتوصيات الدولية للحد من مخاطر الكوارث حيث يمكن تجنب العديد منها ومن الصدمات الصغيرة ومتوسطة النطاق أو الحد من آثارها في اقل الاحتمالات من خلال تطبيق تدابير فعالة ومؤثرة لتقليل تلك الكوارث .

وفي هذا الإطار كانت تحذيرات الأمين العام للامم المتحدة السابق بان كي مون في عام 2007 والتي قال فيها إن تغير المناخ وأخطار الاحترار العالمي و التدهور البيئي وفقد التنوع البيولوجي واحتمال تنامي النزاعات بسبب التنافس على الموارد مثل المياه ، إنما هو اعتداء على البيئة ينذر بتقويض أوجه التقدم التي أحرزها المجتمع الإنساني في العقود الحديثة وهو يضعف حربنا ضد الفقر بل ويمكن أن يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر . (1)

إن تلك التحذيرات جاءت لتؤكد الحاجة إلى مواجهة التغيرات المناخية برؤية وأساليب علمية فعالة و إجراءات عالمية حاسمة تحد من أسبابها ومصادرها ، ذلك ان عواقب التغير المناخي تشكل تهديدا جوهريا لحقوق الإنسان الأساسية ، فكل إنسان له الحق في الحصول على المأوى والغذاء والمياه ، ولكن أحوال الطقس الحارة الناجمة عن التغير المناخي ، تهدد بإتلاف الأراضي الزراعية مما يمكن أن يؤدي إلى أزمة غذائية زراعية عالمية خطيرة ، وإلحاق الضرر بموارد المياه الواقعة جنوب الكرة الأرضية وهي الأكثر تأثراً بالتهديدات الناجمة عن الاحتباس الحراري فضلا عن ان الضرر المترتب على تغير المناخ تنعكس آثاره العميقة في مجالات حياة الإنسان وحقوقه البيئية الأساسية .

أن ذلك الضرر الذي لحق بحياة البشرية في العالم اليوم ، قد تمثل بالنتائج والمظاهر الآتية :-

- 1 - انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية .
 - 2 - تدني مستويات المياه الصالحة للاستخدام البشري .
 - 3 - قلة او انعدام المواد الغذائية التي يحتاجها الإنسان والحيوان .
 - 4 - ذوبان الجليد نتيجة ارتفاع درجات الحرارة والذي أدى إلى ارتفاع مستوى المياه في البحار والمحيطات .
- ومن المتوقع أن تختفي القمم الجليدية خلال العشرين سنة القادمة بحسب بعض الدراسات المتخصصة .

ومنذ أعوام و مراكز الطقس العالمي تحذر من اضطراب المناخ وارتفاع درجات الحرارة بسبب التغيرات المناخية و التي أنتجت ما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري ، تلك الظاهرة التي نشأت في الاصل من جور الإنسان على الطبيعة في البر والبحر ، وعدم تقيد الأقطاب العالمية الكبرى باتفاقيات المناخ ذات المعايير البيئية المتفق عليها للحفاظ على البيئة خشية كبح جماح صناعاتهم واقتصادياتهم القائمة على استنزاف الطاقة والمادة بكل أشكالها . (2)

أن نشاطات الإنسان المختلفة التي ساهمت في الاضطرابات المناخية و تغيراتها ، قد تركت بالمقابل آثارا بليغة على بيئة حياة البشرية ووضعت مستقبل الإنسان في حالة لا يحسد عليها من المخاطر القائمة والقادمة ، فالجفاف الواسع النطاق والتغير العالمي في نسق سقوط الامطار أدى و يؤدي إلى فشل المحاصيل وزيادة أسعار الأغذية مما ينعكس على انعدام الأمن الغذائي وحرمان الفقراء من الغذاء ، وهذا بدوره قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية تمتد مدى الحياة ، فضلا عن تدمير سبل العيش وزيادة الهجرة و ظهور النزاعات وانعدام الفرص للأطفال واليافعين ، وإذا كانت التغيرات المناخية تجعل من هذه الأزمات البيئية أكثر شيوعا ، فإن ذلك يجعل التعافي منها أكثر صعوبة .

ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (I P C C) ، فقد أشارت في آخر أبحاثها إلى أنه أمام العالم أقل من 11 سنة لإجراء التحول الضروري لتجنب اسوأ الآثار و تأثيرات التغيرات المناخية .

إن ذلك يوجب تخفيض مستوى ثاني أكسيد الكربون في الجو بحلول عام 2030 بمقدار 45% لمنع تجاوز الاحترار العالمي 1.5 مئوية و بمعنى آخر هي العقبة التي يمكننا تجنب اسوأ تأثيرات و صدمات تغير المناخ إذا لم نتجاوزها .
إن التصدي للتغيرات المناخية والحد من تأثيراتها هما أمران ضروريان لحماية الإنسان في عالمٍ أكثر خطورة بكثير و اقل يقينا . (3)
المصادر :

1. أنظر :- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 2007 .
2. محمد شعبان أيوب ، كيف نظرت الحضارة الإنسانية إلى الطبيعة ، جريدة مصر العربية الإلكترونية، 28 أغسطس 2015.
3. أنظر /Unicef.org/ar/ التغير في البيئة والمناخ .

الأمثال في الخرافة التاريخية

أ.د. إياد عبد المجيد

تعرف الخرافة في معاجم اللغة العربية " بأنها الحديث المستملح من الكذب" (1). كما أنها تطلق على «ما يكذبونه من الأحاديث وعلى كل ما يستملح ويتعجب منه» (2). وكلمة الخرافة مشتقة من مادة «خ ر ف» ومن معانيه فساد العقل من الكبر. أما خرافة غفلا من التعريف، فاسم علم، وقد ورد في سياقات عديدة منها «حديث خرافة» (3) ويقال أنه «رجل من بنى عذرة أو من جهينة اختطفته الجن ثم رجع إلى قومه فكان يحدث بأحاديث مما رأى يعجب منها الناس فكذبوه فجرى على ألسنة الناس» وفي رواية أخرى أن «خرافة هو اسم رجل استهوته الجن، فأقام بينهم ما شاء الله ثم عاد إلى قومه فأخذ يحدثهم بالأحاديث الغريبة، فكانوا بعد ذلك كلما سمعوا حكاية أو نادرة أو خبرا فيه من الغرائب قالوا "حديث خرافة" (4). ومنها اشتق الناس خرافة وخرافات لكل ما لا يمكن تصديقه أو لكل خبر مبالغ فيه .

لقد شغف الجاهلي بتسجيل أدق حوادثه التاريخية التي عاصرها في الأمثال ، فأكثر الأمثال التي لها مورد (قصة) هي أمثال يزعم أنها قيلت في مواقع تاريخية بعينها .. وتتضاءل أمام ضخامة هذه المادة الأنواع القصصية الأخرى كالخرافة الحيوانية ، وأساطير الفلك والنجوم ، وهذه المادة القصصية ثرية بعناصر الابتكار والخيال والأسطورة ، فلم يكن للجاهليين " تأريخ من قبيل ما نفهمه اليوم من كلمة تأريخ : ولكن لهم أخبار يتناقلونها ، بعض حدث في بلادهم وبعضها الآخر يحدث عن الأمم المجاورة ، ومن أمثال أخبارهم حروب القبائل المعروفة بأيام العرب ، وقصة سد مأرب ، وأخبار عاد وثمود وغيرها من العرب البائدة ، وقصة بلقيس وسبأ ونحوها من أخبار أهل الكتاب الذين يعيشون في الجزيرة العربية " (5) وكل هذه القصص وغيرها كقصص طسم وجديس ، وقصة الزباء ، لم تحافظ على نقاوتها التاريخية ، " بل غلب عليها عنصر الخيال فتحول إلى أسطورة ترصع بالشعر والإثارة لتقبل النفس على سماعها ، وهو مادة جيدة للوقوف على مقدار عناصر الابتكار والخيال فيه ، ومقدار التحوير الذي ألم به " (6) .

لقد تنوعت المادة التاريخية في كتب الأمثال ، فالجزيرة العربية كانت موطن الحضارات القديمة في العراق واليمن وبلاد كنعان واختلطت الحقائق التاريخية بالروايات الخرافية ، وكل ما يعد من التأريخ هو أخبار تمتزج بالخرافات ، يسودها بوجه عام الطابع الأسطوري . (7)

تناولت الخرافة التاريخية الطويلة والقصيرة في الغالب أيام العرب في الجاهلية وقصص الملوك ، والسادة والشعراء ، والفرسان ، والفتاك ، بعضها يطول طولا واضحا ، يصل إلى عدة صفحات ، والآخر قصير ، لا يتجاوز بضعة أسطر ، فمن النصصر

الطويلة خرافة فناء طسم وجديس ، وقصة هلاك عاد ، وأخبار لقمان بن عاد (إن كانت تروى مجتمعة كما توجد عند الضبي في كتابه أمثال العرب ، وما يروى عن قصة الزباء مع جذيمة الأبرش ، وما يروى عن حرب البسوس ، وحرب داحس والغبراء ، ومن النصوص

القصيرة نسبياً حكومة الأفعى الجرهمي بين أبناء نزار الأربعة ، وأخبار لقمان بن عاد (إذا كانت تروى بشكل مفرق غير مجتمع كما نجدها عند الميداني في مجمعه) ، وما روي عن ملوك الجاهلية وأبطالها وشعرائها في قصص الأمثال مثل قصة المثل : " إن غدا لناظره قريب " وقصة المثل : " حال الجريز دون القريز " وقصة المثل : " صحيفة المتلمس " . (8)

إن الخرافة التاريخية بنوعيتها الطويل والقصير من المحتمل أن تكون في بدايتها ذات طابع ملحمي ، لكنها فقدت هذا الطابع مع الزمن ، وقد وصلت إلينا نتف خرافية لا تحمل ملامح ملحمة مطلقاً ؛ لأنها نصوص شديدة القصر ، فهي تروي قصة وقفة بطولية واحدة كالخرافات التي تروى عن الفرسان والفتاك ، وبعض الحوادث التي وقعت في بلاط ملوك المناذرة ، والغساسنة ، ملوك حمير .

تتماز نصوص الرواية التاريخية ومنها الخرافية بنحو معين في السرد ، ففي خرافات الزباء ثلاثة عشر مثلاً في رواية المفضل (9) ، وتسعة عشر مثلاً في رواية الطبري (10) ، وواحد وعشرون مثلاً في رواية الميداني (11) ، وفي قصة حرب البسوس نجد تسعة أمثال في رواية المفضل (12) ، وفي حرب داحس والغبراء ستة أمثال في الرواية نفسها . (13) وهذا العدد الكبير في النص الطويل من الأمثال وبخاصة في النص الخرافي منها لم يأت اعتباطاً ؛ فالتركيب المميزة من الممكن أن تكون صيغاً سرديّة ، تعين الراوي على حفظ الرواية الشفوية ، وهي أساليب خاصة اتخذتها الصنعة الملحمية الخرافية في هذه الأمثال لتكون فناً أدبياً منفرداً ، وقد انتشرت هذه الصيغ بعد ذلك أمثالاً تضرب ، فيجري عبر نصها الصغير نص الخرافة بأكمله ، مما يلفت النظر إلى وجود طريقة معينة في رواية الأشكال الطويلة من الخرافات التاريخية عند العرب في الجاهلية . وبذلك يكون الخيال الجاهلي قد صيرها ملاحم ونتفا أسطورية تروى جيلاً بعد جيل ، فبعد وقت عن أحداثها الحقيقية تنحرف تماماً حتى تصير خيالاً مطلقاً (14) .

إن هذا النمط السردى الذي يعتمد على تكثيف الأمثال ، يعين الراوي على الإمساك بزمam النص الشفوي ، فمفاصله بهذا الشكل تستوعبه الذاكرة ، ليس هو الشكل الوحيد لهذه الوظيفة ، بل هناك أشكال أخرى ، تتمثل في السجع ، وإنشاد المقطعات الشعرية ، وهذه ميزة انماز بها الأدب النثري الجاهلي ، لا سيما الخرافي منه ؛ لأنها تنوع في وسائل تيسير حفظ النصوص النثرية على الراوي في الآداب الشفاهية في ذهن الراوي والسامع .

الهوامش والمصادر :

1. ينظر لسان العرب ، (خ ر ف) وفيه : " وَالْخُرَافَةُ: الْحَدِيثُ الْمُسْتَمْلَحُ مِنَ الْكَذِبِ. وَقَالُوا: حَدِيثُ خُرَافَةٍ، ذَكَرَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ فِي قَوْلِهِمْ حَدِيثُ خُرَافَةٍ أَنَّ خُرَافَةً مِنْ بَنِي عُذْرَةَ أَوْ مِنْ جُهَيْنَةَ، اخْتَطَفَتْهُ الْجَنُّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ فَكَانَ يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثٍ مِمَّا رَأَى يَعْجَبُ مِنْهَا النَّاسُ فَكَذَّبُوهُ فَجَرَى عَلَى أَلْسِنِ النَّاسِ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: (وْخُرَافَةٌ حَقٌّ). وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَ لَهَا حَدَّثِينِي، قَالَتْ: مَا أَحَدَّثُكَ حَدِيثُ خُرَافَةٍ، وَالرَّاءُ فِيهِ مُحَقَّقَةٌ، وَلَا تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْخُرَافَاتُ الْمَوْضُوعَةُ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْلِ، أَجْرُوهُ عَلَى كُلِّ مَا يُكَذِّبُونَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَعَلَى كُلِّ مَا يُسْتَمْلَحُ وَيَتَعَجَّبُ مِنْهُ. "

2. موسوعة أساطير العرب 17-18 ، محمد عجيبة ، دار الفارابي ، دار محمد علي للنشر .
3. الأسطورة عند العرب في الجاهلية 17 ، حسين الحاج حسن ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، د.ت
المصدر نفسه .
4. تاريخ آداب اللغة العربية 193/1 ، جرجي زيدان ، دار الهلال ، 1957م .
6. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام 373/8 - 374 ، د. جواد علي ، دار العلم للملايين ، بيروت 1971م .
7. ينظر تاريخ العرب في عصر الجاهلية 7 . السيد عبد العزيز سالم ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1970 م .
8. مجمع الأمثال 61/1 ، 119/2 ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت 518هـ) تحقيق محمد قطة العدوي ، ومحمد الصباغ ، دار الطباعة السنوية ، بولاق 1284هـ . أمثال العرب 12 ، المفضل الضبي (170هـ) ، تحقيق يوسف النبهاني ، مطبعة الجوائب ، القسطنطينة ، 1300هـ . الفاخر 250 المفضل بن سلمة بن عاصم (291هـ) تحقيق عبد العليم الطحاوي ، إحياء الكتب العربية ، ط1 ، 1960م .
9. أمثال العرب 64 وما بعدها ، المفضل الضبي (170هـ) ، تحقيق يوسف النبهاني ، مطبعة الجوائب ، القسطنطينة ، 1300هـ
10. تاريخ الأمم والملوك الطبري 31/1 وما بعدها . دار القاموس الحديث ، بيروت ، د. ت.
11. مجمع الأمثال 1م 71، 72، 73
12. أمثال العرب 55 وما بعدها .
13. نفسه 27 ، وما بعدها .
14. ينظر تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) 1/ 129 ، دار المعارف بمصر ، ط2 1968 .

How I promoted Biotechnology in higher education

Prof. Dr. Ali Al-Zaak

Melbourne – Australia

With the international economic and scientific sanctions on Iraq that lasted for twelve years (1991–2003), scholarships, Fellowships, and study leaves were suspended. A university degree in emerging modern biotechnology from abroad became impossible.

During the academic year 1992–1993, I established the Department of Biotechnology in the College of Science/ University of Baghdad. The decision of the ministry of higher education to support such a national alternative was the right move to acquire this field of science. The department was the first to offer tertiary education in Biotechnology. At that time, it was among the first few in the region.

Under my direction for seven years, the department played a crucial role in technology transfer. It was recognized as the National Focal Point for the International Center of Genetic Engineering and Biotechnology (ICGEB–one of the UN scientific organizations). I was the country's liaison officer in this organization for ten years.

In 1998, I co-founded the Biotechnology Research Center at Al-Nahrain University. The project started with a report that I wrote to the ministry of higher education suggesting (a team) to acquire the then–new concept of animal cloning (the Dolly project). After several recommendations, the decision came to establish a university center under the auspices of the Presidential Education Department. I was one of its founding committee. The committee formulated animal cloning

projects. It was a very challenging task under the sanction, but the technology was feasible before the US invasion of the country in 2003. After the war, the center abandoned the cloning project and changed its direction into more plant-related Biotechnology research.

With the ministerial interest to expand the scientific specialty, I founded the Institute of Genetic Engineering and Biotechnology for graduate studies, supported by Baghdad University. I was its founding dean since 1999. The objective was to foster the development of an indigenous biotechnology capability during a period of isolation of the Iraqi scientific community from advances in science and technology, international contact, and scientific exchanges.

At that time, most of the country's human, technological capital resided with senior scientists educated abroad and remained in the country after the imposition of sanctions.

Since its establishment, the Institute has been known as one of Iraq's advanced research institutions.

Luckily, it escaped significant damage during the 2003 war and was not impacted by the subsequent looting.

The Institute offers postgraduate degrees (Higher Diploma; M.Sc.; PhD) in medical, agricultural, veterinary, industrial, and environmental biotechnology. Training is credit-based during the first year of study, followed by research projects.

In 2010, I founded a Forensic DNA training center at Al-Nahrain University. It is the first educational Forensic institution in Iraq.

It took five years to establish it; In September 2005, during a conference in Amman/Jordan, I submitted a proposal to develop a Forensic DNA capability. By that time, it was a necessity following the violent episode of unidentified bodies in the streets. The year after, I

assembled a group of young scientists and teamed up with a US group from the Civilian Research and Development Foundation (CRDF) and a UK team from the Forensic Service.

The proposal was funded three million dollars from the US government over three years for training on DNA Sampling, preservation, and tracking.

In May 2008, I selected team from eight Iraqi universities to participate in the project and provide them with the background and skills to educate Iraqi university students and others on using forensic DNA techniques. A prominent American scientist and a UK professional conducted a curriculum on DNA identification of human remains. The goal was to use modern technologies to support criminal justice, human rights, and medical needs.

Iraq's universities are the logical place to develop these skills and provide the pool of human resources to support various ministries and programs that require them.

With the end of the three-year program, Al-Nahrain University supplied the required building and the infrastructure for the educational center. The UK government funded the project with almost a million pounds sterling for equipment and consumables.

Under the concept of "train the trainers," I assembled technical staff in 2009 and trained them in different places to conduct training themselves. They were ready with the opening of the center in the year after.

مؤشرات عن تطبيقات برامج الثقافة المائية ضمن البرامج التمموية ضمن مجموعة مختارة من الدول العربية

الدكتور جنان حامد جاسم المختار
استاذ مساعد متقاعد - جامعة بغداد
ملبورن - استراليا

المدخل:

أصبح معلوماً للمختصين وأصحاب القرار أن كمية المياه العذبة في العالم محدودة وأن توزيعها من حيث المكان والزمان متفاوتاً تفاوتاً كبيراً مما يعرض بعض المناطق لموجات متكررة من الفيضانات ومناطق أخرى من ندرة شديدة في هذا المورد الهام لجميع أوجه الحياة . كما تتعرض تلك المياه للتلوث المتزايد نتيجة للممارسات الجائرة والاستخدام غير المناسب للمياه المتجددة وغير المتجددة هذا إضافة إلى الضغوط التي ستنج عن التغيرات المناخية مستقبلاً. أن الاستخدامات المختلفة للمياه منها تستهلك كمية هائلة من المياه تقدر بحوالي 70% من تلك الموارد على مستوى العالم وترتفع هذه النسبة في المناطق الجافة وهي مناطق الندرة المائية إلى أكثر من 90%. أن جميع الاستخدامات الزراعية والصناعية والبلدية وغيرها تستهلك كمية كبيرة من المياه بكفاءة متدنية خاصة في الاستخدام الزراعي على مستوى العالم وكذلك الاستخدام البلدي في العديد من دول العالم النامي لذا وجب إستنباط سبل ووسائل تكنولوجية وميدانية فاعلة لرفع كفاءة الاستخدام وترشيد الاستهلاك وإدارة الطلب على المياه للزراعة والصناعة والاستخدامات البلدية. وتشمل الحاجة الماسة لمثل هذا الترشيح جميع دول العالم ولكن الحاجة في مناطق ندرة المياه تمثل عنصراً أساسياً لاستمرار الحياة بتلك المناطق وهناك تزايد واضح في الإهتمام بترشيح استخدام المياه وإدارة الطلب عليها للاستخدامات المختلفة في جميع أنحاء العالم بهدف تقليل الفاقد منها مما يساعد في توفير تلك المياه لأعداد إضافية من المواطنين وتقليل العبء على المياه الصحية وتخفيض الطاقة المطلوبة لإنتاج المياه.

واقع برامج التثقيف المائي في الوطن العربي:

بشكل عام ومن منظور واقعي فإن استراتيجيات برامج الثقافة المائية ضمن الدول العربية محدودة ولا توجد برامج واضحة للتعليم المائي وبناء القدرات أو وإن التمويل لهذه البرامج مشكلة رئيسية تواجه إقامة وإنشاء معاهد التدريب مع ضعف واضح للروابط بين مختلف الهيئات العاملة في مجال تعليم والتدريب إضافة إلى أن العثور على المعلمين المناسبين ليست بالسهلة وإن المساعدة المالية لدعم التعليم بمواضيع المياه وتدريب المدربين محدودة جداً كما هو الحال مع ضرورات توفير الدعم المالي للتعامل مع الطرق التواصل الحديثة بخصوص الموارد المائية. أن الروابط بين المنظمات المختلفة تكاد أن تكون مفقودة فيما بينها وبطبيعة التكيف مع قضايا سريعة التغير في قطاعات المياه ومشاكلها. علماً بأنه يوجد قلق دولي حول تعليم المياه في المدارس وهو محدود أصلاً كما لا اتصالات مع الجامعات ومراكز البحوث للاهتمام والعمل على برامج الثقافة المائية كما لا توجد روابط بين المنظمات الغير حكومية

للتواصل حول هذا الموضوع ضمن مختلف البلدان العربية وان قدراتها للتثقيف في مجال المياه وبناء القدرات غير فعالة فلا معاهد تدريب ولا روابط فعالة بينهم للعمل المشترك في مجال تعليم المياه والتدريب او في إيجاد المعلمين والمدربين المناسبين علما بان دعم الحكومات المالي لبرامج التعليم المياه محدود بل ضعيف جدا مع عدم وجود الاتصالات وتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة والمؤسسات بشكل عملي. ان برامج الثقافة المائية وإدارة المياه ضعيفة ضمن في البرامج العلمية للجامعات كما ان قنوات الاتصال بين المهنيين في قطاعات المياه ووسائل الإعلام ضعيفة وايضا لا توجد روابط بين الهيئات المهنية المختصة والجمعيات الإعلامية على العكس من البلدان المتقدمة التي تشهد نموا في التعامل من خلال المنظمات التخصصية مع جيل الطلبة والشباب على نحو فعال لإعدادها للحاق بمسؤولياتها في المستقبل ضمن قطاعات المياه حيث صممت هذه البلدان عدداً كبيراً من المشاريع وورش العمل والدورات التدريبية على مستوى بلدانها و على مدار العام لتوعية المجتمعات في بلدانهم لابرار أهمية التعليم في مجال المياه وجعلها تفهم قضايا المياه الملحة والتحديات المستقبلية. وكما هو معروف ان معظم الدول العربية تعاني من شحة في المياه العذبة بسبب محدودية المياه السطحية الجارية فيها والتي تصل أحيانا الى مستوى الأزمة وتعالج اغلب البحوث المتعلقة بالمياه هذه الأزمة برؤية فنية للتوصل إلى أفضل الطرق لترشيد استهلاك المياه في مختلف المجالات من خلال تفعيل الدور التثقيفي للمواطنين والمجتمع في المجال المائي للتقليل من الهدر والإسراف وباستخدامها أفضل استخدام فضلا عن تسليط الضوء على الدور الحكومي الواجب اتخاذه للتوصل إلى أفضل السبل في التخطيط لإستراتيجية التربية المائية. لذا يعد موضوع ترشيد استهلاك المياه من المواضيع الحيوية التي تشغل الرأي العام العربي ولا ينبغي تجاهلها وهي مسؤولية مختلف القطاعات المجتمعية والحكومية لإرشاد الأجيال الحالية والقادمة والتي من المؤكد انها ستواجه في المستقبل أعقد المشاكل وأخطرها في تأمين موارد المياه الكافية لتلبية الطلب المتزايد على المياه من حيث (الكمية والنوعية). وانطلاقا من أن واردات المياه هي قضية حياتية ومصيرية لذا افان التأكيد على تربية الإنسان والأسرة والمجتمع تربية صحيحة فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المائية يعد المدخل الرئيس لمواجهة مشكلة شحة ومحدودية الموارد المائية واتساع الفجوة المائية بين العرض والطلب بسبب ارتفاع نسبة النمو السكاني والحضري وارتفاع مستوى المعيشة وأن نسبة كمية الطلب على المياه بمختلف الأنشطة أصبحت تفوق قدرة مصادر المياه الطبيعية لذا فان السبيل الوحيد لمعالجة المشكلة المائية هي تثقيف المواطنين وتوعية مجتمعاتهم وعلى مختلف مستوياتهم بأهمية الترشيح في استخدامات المياه بشتى الوسائل للحد والعمل على تغيير نمط استهلاك المياه وترشيح الاستهلاك. وتكمن أهمية ترشيح استهلاك المياه في هذه المنطقة من العالم لكون معظم الدول العربية تعد من أفقر بلدان العالم وان 70 % تشكل من اراضيها صحاري و% 20 مهددة بالتصحّر كما ويقل نصيب الفرد العربي من الموارد المائية عن نصيب الفرد العالمي بشكل كبير جدا وان اغلب المياه السطحية تأتي من خارج الوطن العربية وهناك إسراف واستنزاف في استخدام المياه مما يجعل الأمن المائي والغذائي مشكلة حقيقية وصعبة وتتطلب سبق النظر بإيجاد الحلول لذا فان أهمية التوعية والتربية المائية وتحديد دور الأسرة والمجتمع والمؤسسات التربوية بانضاج دورها ودراسة اليات مساهمة وسائل الإعلام المختلفة في تنمية التوعية والتربية المائية في المجتمع ودور مؤسسات الدولة بهذا المجال وخاصة من خلال سن القوانين والتشريعات اضافة الى توضيح دور التربية المائية ضمن المؤسسات ناهيك

عن التربية المائية داخل الأسرة. وكما هو معلوم تقوم جميع الدول في تأمين المياه للمدن من مصادر المياه القريبة كالأنهار أو الينابيع أو من المياه الجوفية أو من خلال محطات تحلية المياه. علما بان المواطن غير معني بمصدر المياه من أين وكيف يتم تأمينه وما يهمله فقط هو توفر المياه ونقاوتها وعدم تلوثها وتكون إيصال إلى مساكن المواطنين عبر شبكة مياه الشرب وكذلك تسعى الدولة لتنمية مواردها المائية ضمن الرقعة الجغرافية التابعة لها عن طريق إقامة السدود التخزينية لجمع ما يمكن جمعة من المياه وتوفير هذه المياه في أوقات الحاجة وتنظيم توزيعها على الأراضي الزراعية والمؤسسات الإنتاجية الأخرى لان المياه تعد الشرط الأساس لمختلف مجالات التنمية وواجب الدولة ايضا هي حماية الموارد المائية الوطنية فأمن الوطن لايتحقق إلا بسلامة موارده المائية لان الأمن المائي هو القاعدة للأمن الغذائي والأمن الصناعي.

ان الدول العربية بدأت منذ الربع الأخير من القرن العشرين تعاني من أزمة مائية بسبب الطلب المتزايد على المياه نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني والتقدم لشامل الذي حصل. عموما مهما تقوم به الدولة من دعم وتخطيط بخصوص موارد المياه فان الفجوة المائية ستستوسع بين العرض والطلب مالم تتخذ تدابير محكمة تتركز في توعية وتثقيف المواطن واستخدام أدوات مقتصدة والكشف عن التسربات في شبكات المياه وإصلاحها فضلا عن دفع المستهلك للتكاليف وتوعية المواطنين عن الأسلوب الأمثل لاستهلاك المياه والاستفادة الفعلية من نشاطات المؤتمرات والندوات إلى المجتمع وكلنا يعلم إن معظم الدول العربية تعاني من شحة في المياه العذبة بسبب سيطرة دول الجوار الجغرافي غير العربية على منابع المياه كما إنها تشكو من قلة مواردها المائية والتي أصبحت ذات ندرة خاصة واصبح المقيم فيها لا يشعرون براحة في العيش إذ إن كمية الطلب على المياه لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تفوق مصادر المياه الطبيعية وغير الطبيعية لذا اصبح واقع المياه هذا يشكل عبأ على الحكومات وقد صرفت الدول العربية الكثير من الاموال في سبيل تأمين مصادر المياه وتوفيرها وتنميتها إلا إنها لم تبذل جهودا كافية في سبيل ترشيد استهلاك المياه ومهما أنجزت الحكومات فإنها لم لن تلبي الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة فيها.

ترشيد استهلاك المياه ضمن قطاعات الاستخدامات المنزلية والبلدية :

إن الاستخدامات الأساسية للمياه البلدية تشمل الشرب و الطهي وغسل الأواني والملابس والتنظيف والاستحمام وصرف مياه الدورات الصحية بالإضافة لأحتياجات خارج المنزل وتشمل ري الحدائق المنزلية وغسل السيارات وأحواض السباحة وغيرها من الاستخدامات وتختلف كميات المياه لكل واحدة من هذه الاستخدامات ولكن في العموم تقدر استخدامات الحدائق المنزلية بأنها تصل إلى 50% من جملة المياه المستخدمة في المنزل تليها استخدامات غسل الملابس والاستحمام وصرف مياه الدورات الصحية بنسب متقاربة ولا تتعدى المياه النقية المطلوبة للشرب والطهي أكثر من عشرة لترات للشخص في اليوم وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالإستخدامات الأخرى لذا وجب التركيز على وسائل وسبل عديدة لخفض الاستهلاك في ري الحدائق وغسل الملابس والاستحمام وغسل السيارات والسجاد ويجب ان لا تقتصر حملات الترشيد وإدارة الطلب على المياه لما يصرف في داخل المنزل وإنما يجب ان تشمل تقليل الفاقد المائي من أنابيب نقل المياه وشبكات التوزيع والتسرب من داخل المنازل حيث تفقد كميات كبيره من المياه النقية لذا تهدف جميع الحملات الترشيدية الى إزالة أو تقليل الفاقد من المياه في جملة الإستهلاكات داخل المنازل اساسا وفي النشاطات البلدية للمناطق السكنية. ويعتمد

نجاح الترشيد الاستهلاكي ضمن هذا القطاع على مدى استعداد المستهلك تطوعاً للنداءات والحوافز من الجهات المسؤولة إضافة الى استحداث العديد من الوسائل أخرى تحكمها النظم والقوانين بما تضمنها من وسائل العقاب للمخالفين وايضا استحداث نظم من الحوافز المتنوعة وخاصة في العديد من البلدان الشرق الاوسط لمعالجة ازماتها المائية. وفي ما يلي بعض المؤشرات حول الخطوات الممكن اتباعها ميدانية لتقليل الفاقد المائي من الاستهلاكات ضمن القطاعات البلدية من خلال تطبيقات بعض من برامج الثقافة المائية ضمن هذا القطاع التنموي في بعض من دول العالم العربي:

امثلة ميدانية:

جمهورية مصر العربية:

1. الصيانة المستمرة لشبكة الأنابيب وإعادة تأهيلها متى ما استدعى الأمر.
2. توفير أحدث التقنيات والأجهزة لفحص التسربات المائية.
3. تركيب اجهزة متقدمة لقياس السريان عند مخارج محطات التنقية.
4. سرعة الإستجابة في حالات التبليغ بتسرب أنابيب الشبكة.
5. التدريب المتواصل لمهندسي وفنيي الشركة على أعلى التقنيات العالمية.
6. استخدام أنظمة متقدمة في محطات التنقية وربطها مع شبكة المعلومات الرئيسية للأشراف على الأداء من محطات التنقية.
7. وهنالك تجارب رائدة لتقليل الفاقد المائي ضمن الاستخدامات البلدية من التوسع باقامة محطات التنقية وتطوير العدادات المستخدمة حيث يتم تنظيم التسربات المائية وبنسب عالية لتزداد معها نسبة استرجاع المياه المنتجة في تخفيض قيم قوائم المياه.

المملكة الأردنية الهاشمية:

تمثلت تجارب المملكة بمشروع رائد لخفض كميات المياه الضائعة بالتعاون مع الجهات الدولية حيث يوجد حوالي 45% مياه ضائعة وعلى مستوى المملكة وتختلف هذه النسبة من محافظة لأخرى بنسبة ضياع وتتراوح ما بين 35% و 75% حيث تكون الموارد المالية بموقف صعب دون اتخاذ إجراءات مشددة لخفض نسبة المياه الضائعة لمستويات اقل . لذا أهتم التعاون الأردني – الألماني للوصول إلى تحسين مستمر في تقليل كميات مياه الضائعة والزيادة في العائد المائي مما ادي إلى تحسين في جميع مفردات الإدارة المستدامة وايضا في شكل تعاون واسناد المؤسسات وفي طبيعة القوانين ومستويات التأهيل والمشاركة الميدانية الجماهيرية حيث يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. تحقيق تغيير إيجابي ملموس في قطاع المياه بالأردن.
2. اعتماد الإدارة المركزية للمياه إلى حد كبير على وحدات محلية تدار بأسس اقتصادية وتعطي الكثير من قبل المواطنين.
3. وضع أساس قوي وشفاف مع قواعد معلومات موثوق بها وشاملة يمكن أن يحتذى بها لتطوير المرافق المماثلة في الدول النامية.
4. تحقيق ارتفاعاً في قوائم التحصيل المادي للمياه في معظم المواقع وبذلك تم تخفيض كمية المياه غير المدفوعة.

5. تأهيل الموظفين المهنيين بصورة جيدة وبأفضل المعدات لفحص التسربات وإصلاحها وأحدث الأجهزة لقياس الضغط في الشبكات وقياس السريان في الأنابيب ومداخل المشتركين.
6. استخدام مؤشرات جديدة وفعالة لقياس الأداء في المنازل.

الإمارات العربية المتحدة:

شركة أبو ظبي لتوزيع المياه هي الجهة الوحيدة المرخصة لتوزيع المياه لأمانة أبو ظبي وتعتمد في مواردها المائية في الغالب على مياه التحلية وهي ذات تكلفة عالية بالمقارنة بالمصادر الأخرى لذا تعتني الأمانة بتقليل الفواقد من المياه عبر استراتيجيات وخطط عمل تفصيلية أعدت لهذا الغرض شملت سلوك طريقين أحدهما من الأعلى إلى الأسفل والآخر من الأسفل إلى الأعلى حيث تم التوصل إلى الفاقد من المياه بالطريقة الأولى عبر قياس كمية المياه الداخلة للشبكة على أن يطرح منها كمية المياه المقاسة بعددادات المشتركين أما بالنسبة للطريقة الثانية فقد سلكت إتجاهين الأول عمل ميزان مائي في مناطق مختارة لمعرفة كمية السريان ليلاً والثاني يستخدم معدات حديثة ودقيقة لفحص التسربات وإصلاحها وقد أدت عملية الإصلاح هذه إلى تخفيض فواقد المياه بنسب معقولة.

الجمهورية العربية اليمنية:

تعتبر اليمن من الدول التي تعاني من الفقر المدقع بالنسبة لنصيب الفرد من المياه المتجددة والذي يبلغ حوالي 200 متراً مكعباً في السنة. وقد أهتم المشروع الرائد والخاص بتقليل الفواقد بالاستفادة من المياه المتبقية من الوضوء بمغاسل المساجد لري البساتين والأراضي الزراعية التي تجاور المساجد كما وتوجد بساتين تقليدية حيث يتبرع بها أشخاص مقتدرون وتكون مجاورة للمساجد حيث يجلب الماء من بئر مجاورة تستخدم للوضوء وتجمع مياه الوضوء في بركة مياه ليتم توزيعها لاحقاً عبر قنوات للبساتين. لقد أُنشئت هذه الممارسة المتقدمة لما يسمى (بالماء الرمادي) بعد تدهور المياه الجوفية وجفافها لذا فقد أهتم هذا المشروع بإحياء هذه الممارسة بصورة حديثة وبمشاركة جماعية من مواطنين وفنيين ومؤسسات حكومية ذات علاقه بموضوع المياه وبالتعاون مع شركات تخصصية. وتوجد أيضاً في بعض المناطق مسطحات خضراء وأشجار ومما يتطلب الحفاظ على هذه الخضرة الكثير من الجهد والكثير من المياه النادرة لذا قررت الجهات المختصة تطبيق برامج متعددة ترشيدية لخفض الاستهلاك المائي وقد نجحت في خفض الاستهلاك المائي من خلال ترشيد استهلاك المياه في مياه الحدايق وفي داخل مباني المنطقة واستعمال نوع من التربة يقلل استهلاك المياه والبدء في تحديث سبل الري بالرش ووسائل إدارتها أوتوماتيكياً واستخدام الحاسب الآلي في إدارتها مما ساعد في خفض الاستهلاك بنسبة كبيرة كما تضمنت الطرق الجديدة إطالة جذور النباتات مما زاد من قدرتها لامتصاص مياه التربة وتحسين توزيع المخصبات والري لأعماق أكثر لإطالة الجذور و تمشيط التربة مما يساعد في وصول مياه الري للجذور وزيادة تهوية مع الإدارة الجيدة من خلال مراقبة وتسجيل المعلومات الحقلية لمعرفة واقع المياه المتبائنه لمعالجته وتغيير العديد من رؤوس الرشاشات لضمان التوزيع المتوازن للمياه وإزالة الرشاشات غير الضرورية إضافة الى برنامج ترشيد الاستهلاك المائي ضمن المنطقة.

ترشيد استهلاك المياه ضمن القطاعات الصناعية:

تشير الدراسات الى وجود اهتمام شديد ومتزايد بترشيد استخدام المياه في القطاعات الصناعية خاصة في المناطق والدول ذات الموارد المائية المحدودة. وتعكس التجارب السابقة إمكانيات واسعة لخفض مثل هذا الاستهلاك وإعادة دورات الاستخدام والحصول على نتائج جيدة. لقد بدأ الاهتمام بالترشيد ضمن القطاعات الصناعية في الدول المتقدمة بعد أن بدأت فيها ثقافة حماية البيئة الطبيعية من التلوث. وعموما تستخدم بعض القطاعات الصناعية مثل قطاعات التعدين وقطاعات إنتاج الطاقة كميات كبيرة من المياه تستدعي استنباط وسائل للتقليل من الاستهلاك المائي من جهة والمحافظة على البيئة المحيطة من جانب آخر. وتستخدم الصناعات المختلفة كميات كبيرة من المياه خاصة في الدول الصناعية حيث تفوق كمية الاستهلاك المائي المستخدمة ضمن قطاعات الاستهلاك الأخرى. وتستخدم كميات المياه حسب نوع المنتج الصناعي وحتى تلك الاستخدامات غير المستهلكة تماماً للمياه إلا أنها تخرج ملوثة في معظم الحالات مما يهدد سلامة البيئة الطبيعية بما فيها مصادر المياه إذا لم يتم إعادة تنقيتها قبل صرفها أو إعادة استخدامها. ومع إنتشار ثقافة الحفاظ على البيئة الطبيعية وتوسع رقعة مناطق ندرة المياه أصبحت مسألة ترشيد استخدام المياه في القطاعات الصناعية من الأمور التي تحظى باهتمام كبير في جميع الدول كما وأصبح السعي نحو صناعة خضراء متطلب أساسي من المنظمات الغير حكومية والمواطنين. وتستخدم قطاعات الصناعة والتعدين وإنتاج الطاقة مثلاً مئات الملايين من الامتار المكعبة من الموارد المائية ومما يؤسف له عدم وجود قواعد معلومات موثوق بها عن توزيع كمية المياه ضمن الاستخدامات الصناعية ما بين العمليات الإنتاجية والتبريد والأحتياجات الأخرى. ويبدو أنه هنالك إهتماماً واضحاً في الوقت الحاضر بضرورة وضع استراتيجية لترشيد استخدام المياه الصناعية ضمن الدول العربية بشكل عام حيث تشير المصادر الرسمية الى وجود مداخل عديدة لمكونات هذه الاستراتيجية خاصة مع تنامي المنافسة على الموارد المائية وحرصاً على سلامة تلك الموارد من الاستنزاف والتلوث وقد أدت هذه الاستراتيجية اهدافها وبنجاح في تقليص حجم المياه المستخدمة في القطاعات الصناعية واعيد استخدام الفاقد من المياه النقية في الاستخدامات البلدية الأخرى.

ترشيد استخدامات المياه ضمن القطاعات الزراعية:

هنالك جهود كبيرة تبذل لتحديث وسائل الري وترشيد استخدام المياه ومنذ عقود وبشكل مستدام حيث توجد برامج يتم تطويرها باستمرار تؤكد لمستخدمي المياه أن أتباع الوسائل الحديثة لتوفير المياه تعني إنتاجاً أفضل وزيادة اعلى في الدخل الشخصي. وتشمل البرامج طرق الري الحديثة وأنواع المزروعات المستهلكة لكميات محدودة من المياه وترتيب علاقة التربة بالماء واليات استخدام وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي وبقية انواع المياه الصناعية العادمة وإعادة استخدام المياه بعد تنقيتها وتعقيمها بطرق حديثة وغير مكلفة والإدارة الحميدة والمستدامة للموارد المائية كما ويتعمد في استراليا تسعيرة المياه من النمط التقليدي المعمول به في الدول العربية الى نظم جديدة ومتطورة تعتمد على طبيعة و مقدار ترشيد استهلاك المياه وطبيعته انظمة التوصيلات المائية الحديثة المستخدمة اضافة الى وضع نظم وقوانين واليات جديدة تحكم وتنظم ترشيد استهلاك المياه ومنع التلوث كما يوجد اهتمام خاص ببرامج التوعية المجتمعية المتنوعة واقامة الورش التدريبية والدورات التعليمية وعلى كافة المستويات المعرفية وضمن كافة القطاعات المجتمعية وباستخدام انماط فعالة ميدانيا لتحقيق أفضل النتائج لهذه البرامج المجتمعية كما أن مشاركة المرأة مهمة ضمن معظم

النشاطات التنموية التي لها علاقه بالموارد المائيه من النشاطات الصناعية والزراعية والخدمية والصحية والتدريسية ضمن المجتمعات المحلية كما وتطور أستراليا أدارتها الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة لكافة القطاعات المائية وجميعها تكون مدعومة بدراسات حقلية وميدانية ومختبرية وتقدم حلولاً مناسبة لكل مشكلة مائية ولكل حوض طبيعي أو منطقة جغرافية.

وبشكل عام تستهلك الزراعة حوالي 70% من المياه العذبة المستخدمة في العالم إلا أن هذه النسبة قد تصل إلى فوق الـ 90% في المناطق الجافة مما يجعلها المستهلك الرئيسي لتلك المياه إذا ما قورنت بالإستخدامات التنموية الأساسية الأخرى. كما يعتبر الإستخدام الزراعي استخداماً استهلاكياً حيث تفقد كمية كبيرة من تلك المياه بالتبخّر ولا يمكن إعادة إستخدام المياه الزراعية بسهولة كما في المياه الصناعية والمياه البلدية والمنزلية وتبرز أهمية هذا الاستخدام في ارتباطه بالأمن الغذائي حيث تتزايد الحاجة للإنتاج الزراعي لمقابلة متطلبات الغذاء ولعدد متزايد من سكان العالم. إن كمية المياه العذبة في العالم محدودة وأن توزيعها من حيث المكان والزمان متفاوت تفاوتاً كبيراً حيث أن مناطق كبيرة من العالم تعاني من ندرة في المياه المتجددة العذبة وهي نفس المناطق التي تستخدم نسبة عالية من مواردها المائية ضمن الفعاليات الزراعية وخاصة مع الاستخدامات الغير رشيدة. أن معظم المساحات المزروعة في العالم تروى بكفاءة ضئيلة مما يعني استخداماً اسرافاً للمياه يؤدي إلى أهدارها خاصة المياه الجوفية. أن زراعة اليوم توسعت بشكل كبير وبكفاءة متدنية مستنزفة كميات هائلة من المياه العذبة ومسببة تلوث بعضها نتيجة لاستخدام الكيماويات لزيادة الخصوبة والحماية من الآفات ولم تتطور معها ثقافة الترشيد للمياه الزراعية للتوسع المتصاعد في استخدام مياه الري لذا برزت الحاجة مؤخراً الى المراجعة الشاملة والعمل على استخلاص سبل ووسائل فعالة لترشيد استهلاك استعمالات المياه للاغراض الزراعية. لقد أهتمت بهذا الأمر العديد من المنظمات الدولية المتخصصة ومنظمات الأمم المختصة (منظمة الأغذية والزراعة) والعديد من مؤسسات البحث العلمي الوطنية و الإقليمية.

تشرف الدولة بشكل عام على الخدمات الاروائية في العالم العربي عبر إدارات حكومية ومن خلالها تم تحديد الاسباب التي تؤدي الى الاستخدام الجائر أو الى فقدان المياه ضمن القطاع الزراعي كما ويحدد سعر المياه حسب المساحة المروية من الارض وضمن العقود الاخيرة بدأ العمل في برنامجين لخفض استهلاك المياه ضمن الاراضي الزراعية أحدهما تمثّل بتبطين قنوات الري والثاني تطوير الصرف المائي حيث يهدف المشروعان الى توفير كميات جيدة من المياه المستخدمة في الزراعة. لقد قامت المراكز البحثية الزراعية في بعض الدول بدراسة الملوحة في ثلاث مناطق مختلفة تروى من مصادر مختلفة (قنوات مائية سطحية جوفية) وأوضحت نتائج الدراسة بأن اختيار انواع المزروعات وبعض المعالجات يمكن أن تقود الى أستمراية عمليات الري كما تضمنت الحلول الأستمراية استخدام كميات أقل من المياه وتخفيض كثافة الري وتخفيض مستوى المياه الجوفية.

وتستخدم بعض الدول العربية كمياه هائلة من المياه لتروى مساحة كبيرة من الاراضي الزراعية لزيادة المساحات المروية مستخدمة نفس كمية المياه الحالية من خلال تخفيض الاستهلاك لمياه الري بنسب معينة وعلى مديات قصيرة من الزمن مما يتطلب تغييراً جذرياً في نمط ووسائل الري الحالية وباستخدام طرق حديثة وبأدارتها وتشغيلها من قبل المزارعين أنفسهم بعد تدريبهم على ان تبقى الحكومة ادارتها المباشرة على نسبة من الاراضي الزراعية.

كما وتعمل الجهات الزراعية - المائية لأستنباط مفردات زراعية جديدة لتقليل المياه المستخدمة على مستوى الحقل و بتكلفة اقل. لقد تم الاستفادة من النتائج الجيدة لهذا البرنامج لزيادة الوعي والمشاركة لدى المزارعين بفوائد الترشيد وعائداته كما ان الدول المعنية وضعت حدوداً لنوعية المياه للأستخدامات الزراعية المختلفة وبدأت تشجع أستخدام مياه الصرف الصحي كدعم لمياه الري العاديه او تلك بعد المعالجة كما يتم تجرب مسألة أستخدام المياه المالحة في الري.

ومن البرامج التي نجحت مؤخراً هي أستخدام تقنيات الارواء الحديثة بدلا من طريقة الغمر التقليدية ووفرت كميات كبيرة من المياه بهذه الفكرة وقد تم نشر هذه التقنية في مساحات أوسع ومن قبل المزارعين انفسهم. ان مياه الصرف الصحي المعالج وغير المعالج ومياه من الصرف الصناعي المعالج تستخدم عند الحاجة لأغراض الارواء في العمليات الزراعية رغم وفرة المياه في معظم المناطق الا التي تتعرض لنفس لموجات الجفاف والندرة المائية المشابهة.

أن حسن الإدارة وترشيد الأستخدام المائي ضمن القطاع الزراعي يقلل من حجم الفاقد للمياه العذبة و يتيح استخدامه الجديدة في خدمه المجتمع ضمن القطاعات التنموية الاخرى. والان يتم التخطيط الى زيادة احجام مياهها (السطحية والجوفية) المستخدمة للأغراض الزراعية.

أن كفاءة الري السطحي الحالية في الوقت الحاضر متوسطة شكل عام لذا تركزت الصيغة المعدلة للسياسة المائية على مسألة ترشيد استخدام المياه ضمن القطاعات الزراعية والاستخدام المياه بكفاءة عالية مع زيادة الوعي بالتعليم المائي نظرا لاهمية المياه كمصدر نادر مع زيادة الحرص على ترشيد الأستخدام بواسطة التعليم والقوانين والحوافز لانه لا بد من الحفاظ على هذا المورد وترشيد استخداماتها وزيادة موارد بناء السدود ومنع التلوث وتقليل الفواقد المائية. ولرفع مستويات كفاءه استخدامات المياه ضمن القطاعات المائية تبطين القنوات المائية عموما وتحديث عمليات إعادة تأهيل في النظم الحالية بشكل مستمر ويعاد استخدام المياه الصرف الصحي المعالجة وغير المعالجة وأستخدام الوسائل التقليدية الناجحة وإدخال الطرق الحديثة كالري بالتنقيط والرش. ان الدول العربية بشكل عام لا تملك كميات كافية من الموارد المائية وأن توزيعها من ناحية الزمان والمكان غير متوازن لذا فأن ترشيد استخدام المياه خاصة بالقطاعات الزراعية ينتج عنه توفير كبيرة من المياه الممكن اعادة أستخدامه في زراعة مساحات إضافية ولأغراض أخرى.

تتزايد المساحة المروية في الدول العربية بوتيرة سريعة خاصة مع إدخال نظم الري الحديثة كالري بالتنقيط والرش وهناك دعم كبير للبحوث الزراعية ولنشر التقنيات الحديثة عبر عدد متميز من مراكز البحوث المرتبطة بالقطاع الزراعي كما وتبنى تسعيرة المياه في شكل متوسط تكلفة التشغيل والصيانة بالإضافة الى متطلبات الدولة من أجل ترشيد استهلاك المياه ضمن القطاعات الزراعية كما وتطور الان طريقة الري تحت السطح بجانب إدخال أساليب الري الحديثة والتي تغطي الآن مساحات كبيرة من اراضيها المروية وتعمل الوكالات الزراعية للإستصلاح في جميع الدول لتقديم الدعم المناسب لكل منطقة لاختيار المحاصيل المناسبة لأرضها وطقسها ومواردها المائية كما وتقدم حوافز لتحث المزارعين الى استخدام الوسائل الحديثة للري.

ان من نتائج برنامج تشجيع التقنيات الحديثة خفض المياه المستخدمة للري ورفع استخدام نظام التحكم الأوماتيكي للقنوات لرفع الكفاءة الاروائية وان مثل هذه التقنيات تعطي عائداً أكبر للوحدة المائية المستخدمة وبأقل كمية من المياه للوحدة المساحية وبذا يكون استخدامه أكثر فائدة في المناطق التي تشكو من ندرة في المياه وخاصة المناطق الجافة وعند استخدام مياه الصرف الصحي المنقاة وغير المنقاة ومياه الآبار لري أنواع من المحاصيل المتشابهة ويتضح أنه ليس هنالك اختلاف بين المحاصيل رغم اختلاف في نوعية مياه الري وليس هنالك اختلاف في نمو المحاصيل ونوعيتها كما لم يلاحظ أي تدهور في الأرض أو في المياه الجوفية وأن المخاطر من استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة على نوعية الغذاء المنتج تقع في حدود مقبولة. ويعمل حالياً ضمن برامج التثقيف المائي التطرق الى ان تقليل استخدام المياه على مستوى الحقل لاتأثير على الإنتاج من خلال تحسين تقنيات الري والإدارة ذات الكفاءة العالية في استخدام المياه. أن القياس الدقيق للمياه والمراقبة اللصيقة لرطوبة التربة يمثلان عاملين مهمين لرفع كفاءة الري فالقياس الدقيق يحدد مدى كفاءة الري ويحدد وجود فواقد مرتبطة بالتسرب من القنوات ويساعد في إعطاء الكمية المحددة لإحتياج النبات مرتبطة بمستوى رطوبة التربة. وتستخدم معلومات رطوبة التربة مع المعلومات المناخية والاحتياجات المائية للنبات لجدولة كميات مياه الري ولا بد من تصميم الحقول لتناسب الاستخدام الكفاء لمياه الري وذلك بتسويتها وتصميم السرابات بصور تحافظ على مياه الأمطار والمحافظة على رطوبة التربة. هذا وتستهلك الزراعة المروية مساحه كبيره من الموارد المائية في الولاية كما تستهلك الكثير من المياه الا أنه هذه اكميات قد أنخفضت نتيجة للتوسع الحضري على حساب الرقعة الزراعية والاستثمار الواسع في عناصر ترشيد استهلاك المياه على مستوى الحقل ونظم نقل المياه والري (الرش والتنقيط) وان هذا الاستثمار ساعد المزارعين في توسيع الإمداد المائي وزيادة الإنتاج والربحية كما مكنهم من التعامل مع ظروف ندرة المياه وخفض تكلفة الطاقة ويستجيب لمتطلبات الترشيد للمياه الجوفية.

مما تقدم في اعلاء يتبين ان من الممارسات الادارية الناجحة التي تؤدي الى زيادة كفاءة الري بترشيد استخدام المياه:

1. تبطين قنوات الري بالخرسانة مما يقلل من التسرب ومنع الانسداد للأراضي المجاورة.
2. استخدام تقنيات الليزر لتسوية الأراضي مما خفض نحر التربة.
3. مساواة سطح الري الحوضي مما حسن كفاءة الري وقلل من التبخر.
4. استخدام الري بالرش مما زاد من كفاءة الري ونشر المخصبات ويقلل من النحر.
5. استخدام الري بالتنقيط مما زاد من كفاءة الري وقلل من النحر ويقلل من التبخر.
6. اعادة استخدام المياه الفائضة في مؤخرة القنوات مما زاد من كفاءة الري وقلل من الفاقد المائي ويحافظ على نوعية المياه.
7. استخدام نظم دورة المحاصيل مما قلل من نحر التربة وحسن من نوعية المياه.
8. تحليل نوعية المياه والتربة دورياً يزيد من إنتاجية ونوعية المحصول وحسن من نوعية المياه وكفاءة نشر المخصبات.
9. ان دقة قياس سريان المياه تؤدي الى تحسين كفاءة الري وتقليل نحر التربة.
10. يؤدي التحسن في شكل القاع والجوانب للسراب الى زيادة كفاءة الري وحسن من إنتاجية ونوعية المحاصيل.
11. تساعد جدولة الري بمساعدة المحطات المناخية في ترشيد استخدام المياه وتوفيرها.

12. ايجاد حزمة من المؤسسات البحثية والتدريبية والتوعوية والإدارية مما يساعد في تطبيق تلك الممارسات.

13. ايجاد المعاهد الزراعية – المائية العليا والمختصة بترشيد استخدام المياه حيث من المتوقع أن تساعد دراساتها في ان ترتفع الكمية الى قيم جيدة من خلال ممارسات وسائل عديدة لزيادة كفاءة الري وتقليل الفاقد من المياه بأساليب إدارية وأخرى تقنية أثبتت نجاحاً.

امثلة:

جمهورية مصر العربية:

من المعروف أن لمصر تجربة في الري طويلة في التاريخ ومرتبطة بصورة أساسية بنهر النيل حيث تستخدم مصر حوالي 85% من مواردها المائية في الزراعة مستخدمة مياه النيل وتم دعمها في السنوات الأخيرة باستخدام مياه الصرف والمياه الجوفية للأغراض الزراعية. وتستعمل طرق الري التقليدية في غالبية المساحة المزروعة في مصر ولكن هنالك مقترحات لزيادة الرقعة المروية بوسائل اروائية حديثة كترشيد لإستخدام المياه الزراعية. ويساعد البنك الدولي مصر منذ سنوات طويلة لتطوير عمليات الري وزيادة الرقعة المزروعة تلبي حاجة المجتمع من المنتجات الغذائية. وقد تم تحسين الهيكل التنظيمي للوزارة واجراء التحسينات المؤسسية وتوسيع قاعدة مشاركة مستخدمي المياه والتوسع في إنشاء مراكز البحوث وقد دعم هذه الإتجاهات أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن تلخيص الإنجازات والدروس المستفادة في عمليات الترشيد المذكورة ب (زيادة كفاءة الإنتاج / خفض كلفة الضخ للوحدة المساحية وللموسم الواحد / خفض فترات الارواء / خفض كلفة التشغيل والصيانة للمسقى / إزالة فروقات توزيع المياه بين أعلى وأسفل القناة / زيادة مشاركة المزارعين) وبذلك تمت زيادة الإنتاج لمحصولات للقطن وللذرة الشامي والقمح و لقصب السكر. ومن ناحية ثانية تولي سكان القرى المصرية بأنفسهم تحسين إدارة الموارد المائية المتاحة وتحسين سبل معيشتهم بنفس الوقت وخاصة القرى الواقعة في قلب الواحات وسط صحراء مصر الغربية حيث يواجه السكان تحديات كثيرة منها (ضياح كمية كبيرة من المياه بالتسرب من قنوات الري غير المبطنة / بوابات المياه المكسورة أو الضائعة / الاعتماد على مياه ري غير كافية ومتذبذبة الكميات / صعوبة في الحصول على البذور والأسمدة والمعلومات الزراعية) وتم كل ذلك بمساعدة فريق من وادي مينا يتبع مركز أبحاث الصحراء في القاهرة كما قام المزارعون أنفسهم بتمويل أول جمعية تهدف الى تحسين إدارة المياه وترشيدها في الزراعة. وفي إطار هذا المشروع تعرفت الجمعية على تجارب ناجحة في مناطق مجاورة وتم نقل تلك التجارب وتم ايضا بمساعدة الفريق المذكور تم تبطين القناة بتكاليف شارك فيها المزارعون بالاضافة الى ميزانية المشروع مما زاد من كمية المياه وسرعة سريانها ووصولها في الوقت المناسب للمزارعين وقد دفع هذا النجاح الجهات الألمانية لإعانة المشروع بمبلغ مالي جيد لإعادة تأهيل قنوات الري أخرى.

المملكة العربية السعودية:

تعاني من أزمة مائية والطلب على المياه يزداد مع التوسع في المشروعات الزراعية والصناعية بينما يتناقص المعروض من المياه نظرا لندرة الأمطار وغياب المسطحات المائية السطحية بالإضافة إلى النفاذ السريع لمخزون المملكة من المياه الجوفية بسبب سوء إدارة المياه وخاصة ضمن القطاع الزراعي. ان برامج الثقافة المائية غير متوفرة وغير مطبقة وغير متعارف عليها اساس ولكن هنالك جهود علمية كبيره تبذل لترشيد استهلاك المياه ضمن

القطاعات الزراعية من قبل الدولة لان القطاع الزراعي هو القطاع الذي يستهلك الغالبية العظمى من المياه في المملكة. ونظرا لصعوبة تقليل الطلب على المياه ولضعف زيادة المعروض منها إلابد من ترشيد إستهلاك المياه فيها. وفي هذا الصدد توجد إمكانية لتحسين إدارة المياه ضمن القطاع الزراعي عبر عدة ممارسات رشيدة منها زراعة المحاصيل أو الأصناف الأقل استهلاكاً للمياه والعمل بالمقننات المائية والجدولة الآلية للري واختيار طرق الري الأقل إهداراً للمياه. وتعد طريقة الري بالتنقيط هي الطريقة الأقل إهداراً للمياه حيث تتم إضافة المياه بمعدل منخفض على مقربة من النبات مما يقلل من الجريان السطحي والتسرب العميق والبخر والتي تنتج من الطرق الأخرى مثل الغمر أو الرش. وبالرغم من الوفرة الكبير في المياه الذي سينتج باستعمال الري بالتنقيط إلا أن جهود العلماء مستمرة لتطوير هذا النظام الآروائي وتحسين خواصه. ومن التطورات الكبيرة للري بالتنقيط استبدال التحول إلى أنابيب الري بدلاً من وضعها على سطح التربة مما يعني انعدام فرص فقد المياه بالتبخر بالإضافة لمعالجة عيباً كبيراً من عيوب الري بالتنقيط السطحي ألا وهو صعوبة الخدمة الآلية للمحاصيل بسبب إعاقة أنابيب الري الموجودة على سطح الأرض (حركة الآلات الزراعية). وتسمى طريقة الري بالتنقيط مع دفن الأنابيب الحاملة للمنقطات بطريقة الري بالتنقيط تحت السطحي. أن طريقة الري بالتنقيط تحت السطحي تتميز بكافة مزايا الري بالتنقيط السطحي وتزيد عليها عدة مزايا منها غياب الأنابيب عن سطح التربة مما يسهل الري بمياه متدنية النوعية دون خوف من تأثيراتها الصحية من روائح وخلافه وهي عموماً تحتاج إلى تحسين للتغلب على بعض المشكلات الموروثة من التنقيط السطحي أو المستحدثة مع التنقيط تحت السطحي. فمن المشكلات التي نشأت مع الري بالتنقيط تحت السطحي مشكلة توزيع المياه في التربة حيث تزداد فرصة تسرب المياه بزيادة عمق دفن الأنابيب خاصة في الترب ذات التسرب العالي كما برزت مشكلة اختناق الجذور الناتجة عن تشبع منطقة الجذور بالماء ونقص الهواء خاصة في الترب المتوسطة والثقيلة ومشكلة انسداد المنقطات بفعل الجذور والرمال. كل هذه المشكلات تستدعي تدخلاً بحثياً للارتقاء بهذا النظام الواعد. أن هذا المشروع الذي أجازته المؤسسة الأمريكية للعلوم المتقدمة يهدف إلى تحسين توزيع المياه في منطقة الجذور وتقليل التسرب العميق وذلك عبر استخدام ثلاث تقنيات مبتكرة هي تقنية التدفق النبضي للمياه وتقنية الحاجز المائي وتقنية الحاجز الفيزيائي المعدل وسيتم إجراء عدد من التجارب الحقلية بالإضافة إلى التجارب المعملية للتحقق من فعالية النموذج الرياضي المطبق وينتظر من خلال هذا المقترح تحقيق فوائد استراتيجية للمملكة حيث يساعد في توطيد تقنيات تعمل على توفير المياه وزيادة إنتاجية المحاصيل.

1. EDUCATION CLUSTER COORDINATOR HANDBOOK, focusing on education in emergencies, as education should be seen as a priority component of emergency assistance, along with other emergency responses such as shelter, water and sanitation, health and food aid. Most projects and studies have taken a different approach by looking at water sanitations and not so much at practical water usage in emergencies.
2. The Millennium Development Goals are an ambitious agenda for reducing poverty and improving lives that world leaders agreed on at the Millennium Summit in September 2000. For each goal one or more targets have been set, most for 2015, using 1990 as a benchmark. UNDP website at <http://www.undp.org/mdg>
3. United Nations World Water Development Report No 2 / 2006 Executive summary
4. UNHCR review sustainably the water and sanitation provision in refugee camps in association with selected health and nutrition indicators (2008)
5. WHO, Water safety plan manual (WSP manual) step-by-step risk management
6. for drinking-water suppliers (2004)
7. WHO, Water safety plan manual (WSP manual). Step-by-step risk management for drinking-water suppliers http://www.who.int/water_sanitation_health/publication_9789241562638/en/index.html
8. Save the Children, Education Cluster Coordinator Handbook, Global Education Cluster, First edition, May 2010

9. UNHCR, A review of water and sanitation provision in refugee camps in association with selected health and nutrition indicators – the need for integrated service provision, 2008. A. A. Cronin, D. Shrestha, N. Cornier, F. Abdalla, N. Ezard and C. Aramburu
10. WHO, technical notes on drinking-water, sanitation and hygiene in emergencies.

11. مجله المياه والمستقبل / 1997

12. الفاو / منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

13. عبد المالك خلف التميمي / المياه العربية التحدي والاستجابة / مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت / 1999

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية / برامج الأمن الغذائي العربي / الموارد الطبيعية / الخرطوم / 1986

15. خالد إبراهيم سعيد / تلوث المياه بالمخلفات الصناعية / المؤتمر القطري العلمي الاول في تلوث البيئة واساليب حمايتها بغداد / 2000

16. خالد إبراهيم سعيد / تلوث المياه بالمخلفات الصناعية / المؤتمر القطري العلمي الاول في تلوث البيئة واساليب حمايتها / بغداد / 2000

الأهداف الإعدادية للتحضير في عملية تدريب رياضي النخبة و المستوى العالي.



سفاري سفيان

معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية
جامعة المسيلة

sefianeseffari@gmail.com

الأهداف الإعدادية في العملية التدريبية:

نتيجة الأداء النهائية و الإعداد الرياضي هي مؤشرات من أجل تحقيق الحد الأقصى للأداء المحتمل من قبل فرد معين ، مع مستوى معين من التحضير البدني والنفسي والتقني التكتيكي التي تكون مشروطة بخصوصية طريقة أداء الرياضة المتخصص فيها ومتطلبات تحقيق أقصى النتائج الممكنة في نشاط المسابقة التي سوف يشارك فيها هذا الفرد .

حيث تتجلى الأهداف الرئيسية في عملية تحضير رياضي النخبة و المستوى العالي بما يلي:

- إستيعاب طريقة أسلوب وتكتيك الرياضية المتخصص فيها .
- ضمان المستوى اللازم لتطوير مختلف القدرات البدنية و إمكانيات الأنظمة البدنية والوظيفية الخاصة بالكائن الحي و التي بدورها سوف تدعم الأحمال التدريبية الرئيسية المستقبلية في الرياضة المتخصص فيها .
- تعليم الأخلاق و الصفات الحميدة.
- ضمان المستوى اللازم للتحضير النفسي خاص.
- إكتساب المعرفة النظرية والخبرة في الرياضة المتخصص فيه مع الممارسة اللازمة لنشاط التدريب الفعال و المشاركة في المنافسة.
- الكمال والمظهر المعقد لمختلف جوانب المشاركة في النشاط التنافسي للتحضير للرياضي بشكل فعال .

تحدد هذه الأهداف في أكثر جوانبها العامة الجوانب الرئيسية (خطوط العريضة للعملية التدريبية) لإعداد الرياضيين الذين لديهم قدرات الخاصة: التقنية والتكتيكية والبدنية والنفسية و التكامل بين هاته القدرات الخاصة لديهم، و من محتوى كل من هذه جوانب تأتي منها الأهداف الخاصة للتحضير.

و في عمليات التحسين الفني - التكتيك - لهؤلاء الرياضيين تتجلى أهدافها في ما يلي:

- إنشاء الصور اللازمة على هذه التقنية لرياضة المتخصص فيها .
- إستيعاب المهارات والعادات الأساسية في هذه التخصص الرياضي .

تحسين تقنية الرياضة المتخصصة فيها عن طريق تغيير معالم ديناميكية الأداء الحركي الخاص بها و لكن ليس بشكل مفرط ، وأيضا من خلال إستيعاب العناصر والإجراءات الحركية الجديدة من ناحية الصعوبة ؛ العمل على مجموعة متنوعة من التقنيات الرياضية بحيث تكون ملائمة لظروف النشاط القدرة التنافسية والوظيفية للرياضيين للتخصص الرياضي الممارس ، و ضمان استقرار الخصائص الرئيسية من الجانب التقني قبل عمل و أداء العوامل و المحددات المعوقة للأداء الحركي (هنا زيادة صعوبة و تعقيد الاداء الحركي الخاص بنوع الرياضة الممارسة).

يفترض التحسين التكتيكي تحليل خصوصيات الرياضة الممارسة من حيث المشاركة في المسابقات المستقبلية ، ودراسة المنافسين ووضع التكتيكات المثلى في المسابقات المقبلة. في هذه الحالة يقع على عاتق المدربين أن تكون من طرفهم هناك عملية تحسن مستمرة للخطط التكتيكية الأنسب لهؤلاء الرياضيين المتدربين بشكل ملموس والعمل على المتغيرات المثلى و التي تكون بظروف تدريبية عن طريق نمذجة خصوصيات المسابقات المستقبلية والحالة الوظيفية للرياضي المميزة من النشاط التنافسي.

من الضروري تأكد أيضا على مجموعة متنوعة من الحلول التكتيكية و هذا اعتماداً على الحالات التي قد تنشأ و تكسب المعرفة اللازمة حول تقنيات و تكتيكات الرياضة الممارسة.

في عملية الإعداد البدني يجب على الرياضي زيادة مستوى إمكانياته للأنظمة الوظيفية التي تضمن المستوى العالي للأداء العام على النحو الخاص وتطوير القدرات البدنية و الحركية الخاصة به: القوة و السرعة و التحمل و المرونة والقدرة على التنسيق الحركي وكذلك القدرة على إظهار قدراته البدنية في ظروف النشاط التنافسي بكامل فعاليتها من حيث كمالها و مظهرها الجمالي في " كتلة واحدة".

في عملية التحضير النفسي وجب تنمية و تطوير و تعليم مختلف القدرات النفسية و الصفات المعنوية و الإرادية و الكفاح ، و خاصة الوظائف النفسية خاصة لكل رياضي على حد ، من حيث قدرته لتوجيه حالته النفسية في فترة النشاط و الإجهاد في التدريب والمنافسة.



و هناك مجموعة أخرى من الأهداف مرتبطة ببعضها و البعض لإخراج أعلى مستوى أدائي ممكن ، وهذا يكون من جراء اتحاد و ترابط الصفات والقدرات البدنية و الحركية و النفسية ، و حتى من العادات المتراكمة والخبرة والمعرفة ذات الصلة بنشاط الممارس ، و التي سوف تكون عادات تدريبية متماشية مع جوانب مختلفة من التحضير و الإعداد في العملية التدريبية.

يكون تقسيم عملية التحضير في جوانب مستقلة نسبياً (التقنية والتكتيكية والبدنية والنفسية و التكامل بين هذه الجوانب) و التي بدورها سوف تسمح بتنظيم الأفكار حول مكونات الخبرة الرياضية لرياضيين و تسمح له لدرجة معينة بتنظيم وسائل و طرق التدريبية لتحسينها ، و حتى نظام السيطرة و إتجاه عملية الصقل قدرات و مهارات هؤلاء الرياضيين.

في الوقت نفسه في العملية التدريبية وخصوصاً في المسابقات لا يستطيع أن يظهر أي رياضي هذه الجوانب بشكل منفصل و لكن تكون هذه الجوانب الإنجازية مجتمعة في كتلة أداء حركي صعبة تهدف إلى تحقيق أقصى النتائج الرياضية (عن بلاتونوف: 1986 ، تشيرنوف: 1986).



و أن درجة و مستوى تقديم و إنتاج هذه العناصر مختلفة في هذا التكتل الحركي إن صح التعبير و أن ارتباطها وتفاعلها يعتمد على إنتظام و تسلسل منهج التدريبي و الأنظمة الوظيفية فيه (عن أنجين: 1975) و التي تكون في الأخير موجهة إلى النتيجة نهائي و التي تكون بمواصفات خاصة و محدد لكل نشاط رياضي على حد و لكل مكون من العملية التدريبية أو النشاط التنافسي.

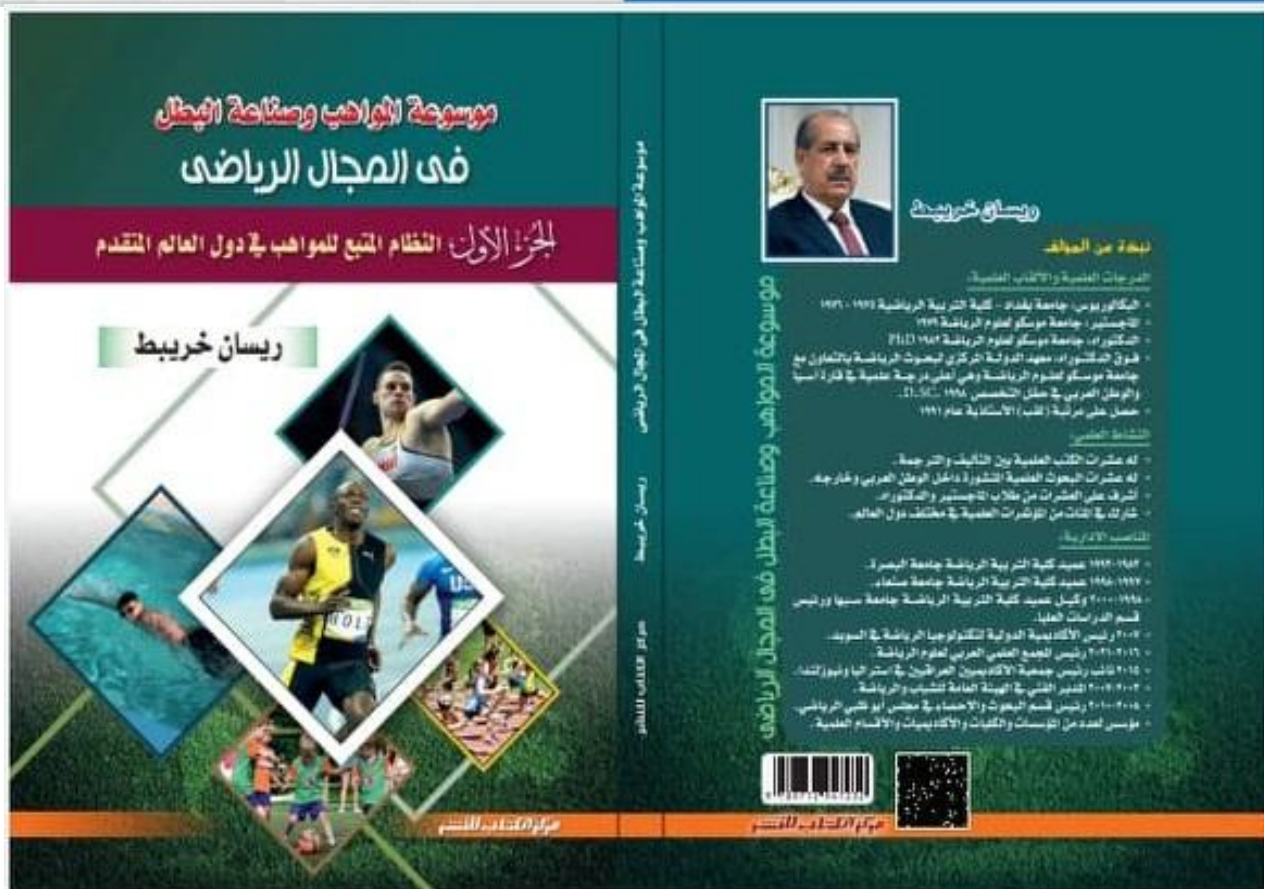
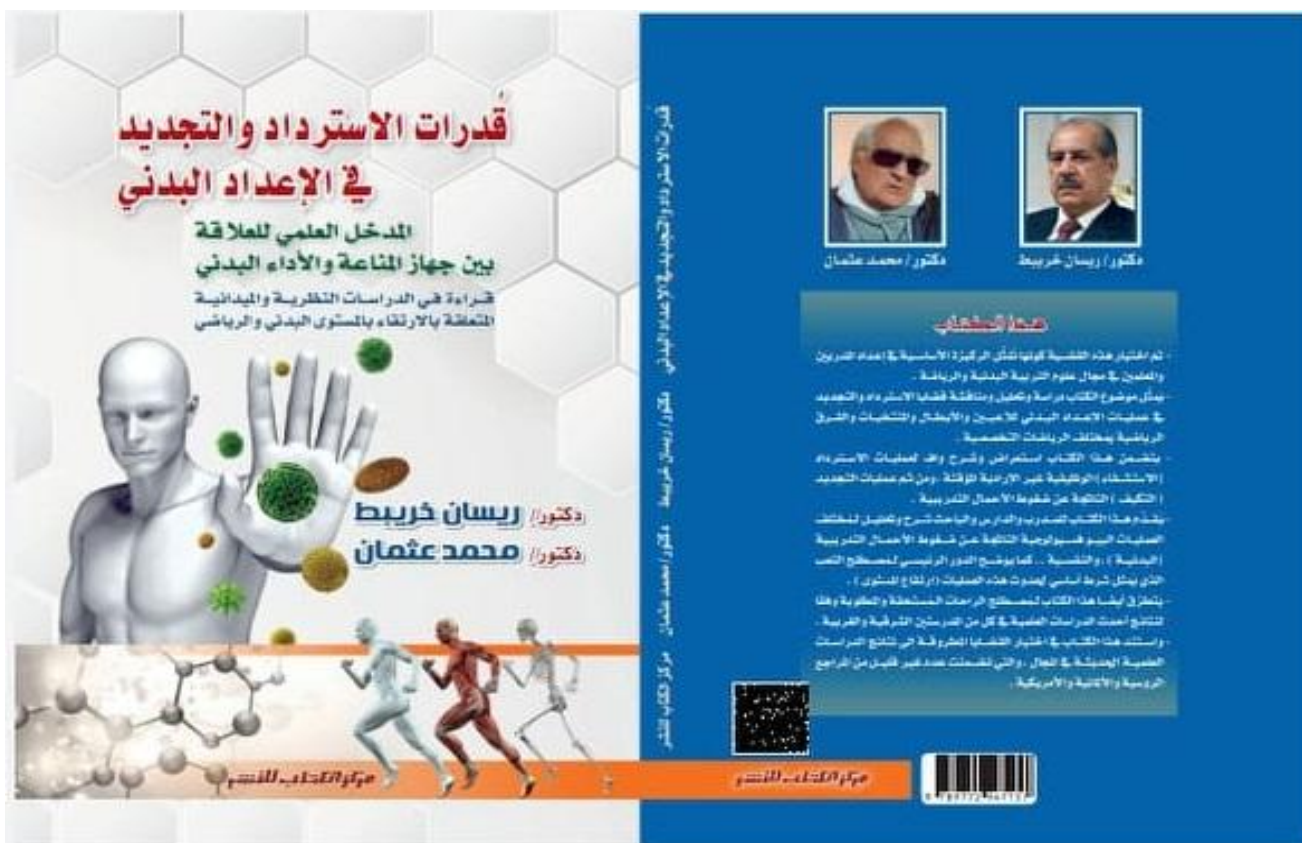
يجب إعتبار كل جانب من جوانب التحضير يعتمد على درجة التحسن في الجوانب الأخرى و التي يتم تحديدها من قبل المدربين و المدرسين و المعلمين ، وبدورها تكون هناك شروط المستوى المنفذ سواء في الوحدات التدريبية اليومية أو في المنافسات المشارك فيها.

على سبيل المثال: عملية تحسين الجانب التكتيكي لرياضي تعتمد على مستوى تطور القدرات البدنية المختلفة: القوة و السرعة و المرونة ، القدرة على التنسيق الحركي.

إن مستوى مظاهر القدرات الحركية على سبيل المثال: من جراء مقاومة يتعرض لها، هو مؤشر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإقتصاد و تنظيم الجهد المبذول و المصروف ، و حتى مستوى الإستقرار النفسي في مواجهة التغلب على التعب والقدرة على تنفيذ تكتيكات و خطط التنافس و الإجتهد و القتال التنافسي في ظروف صعبة.

من ناحية أخرى فإن التحضير التكتيكي لا تتعلق فقط بقدرة الرياضي في جانب سرعة إدراك وإستيعاب المعلومات والقدرة على تكوين خطة تكتيكية عقلانية وإيجاد طرق فعالة لتحقيق بعض الأهداف الأدائية الحركية و التي تعتمد على الوضع الخاص للموقف اللعب ، ولكن أيضاً مع مستوى الخبرة التكتيكية المكتسبة من طرف الرياضي ، والتحضير الوظيفي الفسيولوجي ، و مؤشر الشجاعة ، والحزم إلخ.

الأهداف التي تنشأ في عملية التدريب الرياضية يتم تحديدها تبعاً نوع المجموعات التدريبية الخاصة بالرياضيين و الفرق النخبة ، مع الأخذ في حساب مرحلة التحضير على المدى الطويل ، ونوع الوحدات التدريبية اليومية ، مستوى الجانب التكتيكي لرياضة المتخصص فيها ، الحالة الصحية ، درجة التحضير إلخ.



موسوعة المواهب وصناعة البطل

في المجال الرياضي

الجزء الثاني فعاليات ألعاب القوى

ريسان خريبط



مركز أبحاث العلوم



ريسان خريبط

تأليف من المؤلف

المراجعات العلمية والألعاب العلمية

- الدكتور يوسف - جامعة بغداد - كلية التربية الرياضية 1992 - 1999
- الدكتور - جامعة موسكو العلوم الرياضية 1999
- الدكتور - جامعة موسكو العلوم الرياضية 1992 - 1999
- دكتور الدكتور - معهد الدولة المركزي للبحوث الرياضية بالتعاون مع
- جامعة موسكو العلوم الرياضية وهي أعلى درجة علمية في فترة آسيا
- والوطن العربي في حفل التخصيص 1998 - 2000
- حصل على مرتبة (لقب) الأستاذية عام 1991

الناشطة العلمية

- له عشرات الكتب العلمية بين المؤلفات والترجمة
- له عشرات البحوث العلمية المنشورة داخل الوطن العربي وخارجه
- اشرف على عشرات من طلاب الدكتور الدكتور
- شارك في عشرات من المؤتمرات العلمية في مختلف دول العالم

المناصب الادارية

- 1992 - 1999: عميد كلية التربية الرياضية جامعة البصرة
- 1999 - 2000: عميد كلية التربية الرياضية جامعة صلاح
- 2000 - 2001: وكيل عميد كلية التربية الرياضية جامعة صلاح ورئيس
- قسم الدراسات العليا
- 2001 - 2002: رئيس الأندية العلمية الدولية للتكنولوجيا الرياضية في السويد
- 2002 - 2003: رئيس لجميع الفروع العلمية لعلوم الرياضة
- 2003 - 2004: نائب رئيس جمعية الأكاديميين العرب في استراليا ونيوزلندا
- 2004 - 2005: المدير الفني في الهيئة العامة للشباب والرياضة
- 2005 - 2006: رئيس قسم البحوث والاحياء في مجلس أبو ظبي الرياضي
- مؤسس لعدد من المؤسسات والكتبات والأكاديميات والأقسام العلمية



مركز أبحاث العلوم

موسوعة المواهب وصناعة البطل

في المجال الرياضي

الجزء الثالث الألعاب الرياضية

ريسان خريبط



مركز أبحاث العلوم



ريسان خريبط

تأليف من المؤلف

المراجعات العلمية والألعاب العلمية

- الدكتور يوسف - جامعة بغداد - كلية التربية الرياضية 1992 - 1999
- الدكتور - جامعة موسكو العلوم الرياضية 1999
- الدكتور - جامعة موسكو العلوم الرياضية 1992 - 1999
- دكتور الدكتور - معهد الدولة المركزي للبحوث الرياضية بالتعاون مع
- جامعة موسكو العلوم الرياضية وهي أعلى درجة علمية في فترة آسيا
- والوطن العربي في حفل التخصيص 1998 - 2000
- حصل على مرتبة (لقب) الأستاذية عام 1991

الناشطة العلمية

- له عشرات الكتب العلمية بين المؤلفات والترجمة
- له عشرات البحوث العلمية المنشورة داخل الوطن العربي وخارجه
- اشرف على عشرات من طلاب الدكتور الدكتور
- شارك في عشرات من المؤتمرات العلمية في مختلف دول العالم

المناصب الادارية

- 1992 - 1999: عميد كلية التربية الرياضية جامعة البصرة
- 1999 - 2000: عميد كلية التربية الرياضية جامعة صلاح
- 2000 - 2001: وكيل عميد كلية التربية الرياضية جامعة صلاح ورئيس
- قسم الدراسات العليا
- 2001 - 2002: رئيس الأندية العلمية الدولية للتكنولوجيا الرياضية في السويد
- 2002 - 2003: رئيس لجميع الفروع العلمية لعلوم الرياضة
- 2003 - 2004: نائب رئيس جمعية الأكاديميين العرب في استراليا ونيوزلندا
- 2004 - 2005: المدير الفني في الهيئة العامة للشباب والرياضة
- 2005 - 2006: رئيس قسم البحوث والاحياء في مجلس أبو ظبي الرياضي
- مؤسس لعدد من المؤسسات والكتبات والأكاديميات والأقسام العلمية



مركز أبحاث العلوم

أ. د. ريسان خريبط

1990-1991

[illegible]

ISBN 978-977-294-712-4

[illegible]

ISBN 978-977-294-712-4

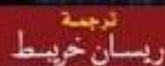


المجلة ١٤٤٤ هـ

حصل على درجة دكتور الفلك (فلك علم نجوم) من جامعة الأزهر في مصر وأصبح
 جري يحصل على هذه المؤهلات العلمية
 منسق عام للبعثات في الكويت والعمان واليمن والسودان من الأمم
 المتحدة في العراق، بعض الدول
 رئيس عدد من البعثات والمفوضية الاقتصادية
 ومنسج عام في المملكة العربية السعودية ومنسج عام في
 كم بعثات البعثات العلمية في مختلف دول العالم
 في بعثات من المؤهلات العلمية المتقدمة في الكويت والبحرين
 أخرى في بعثات من مؤهلات البعثات العلمية المتقدمة والبعثات
 شرق في البعثات من البعثات العلمية من عام 1974 حتى 1981
 كم البعثات من البعثات والمفوضية الاقتصادية
 رئيس قطاع الإعلام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 منسج البعثات العلمية في العراق
 نائب رئيس في عدد من البعثات ومنسج البعثات العلمية
 في البعثات العلمية في العراق في الكويت، بعض البعثات العلمية
 في البعثات العلمية في العراق في الكويت، بعض البعثات العلمية
 رئيس مسبق وعمل كم من 1989 حتى 1977 في جري البعثات العلمية والمفوضية
 في البعثات من 1983 حتى 1977

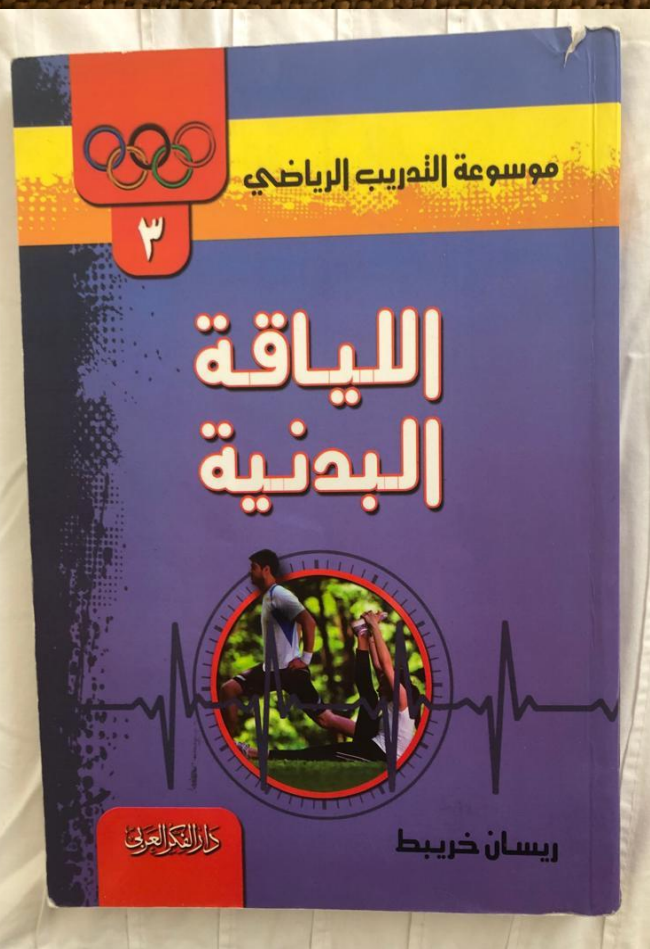
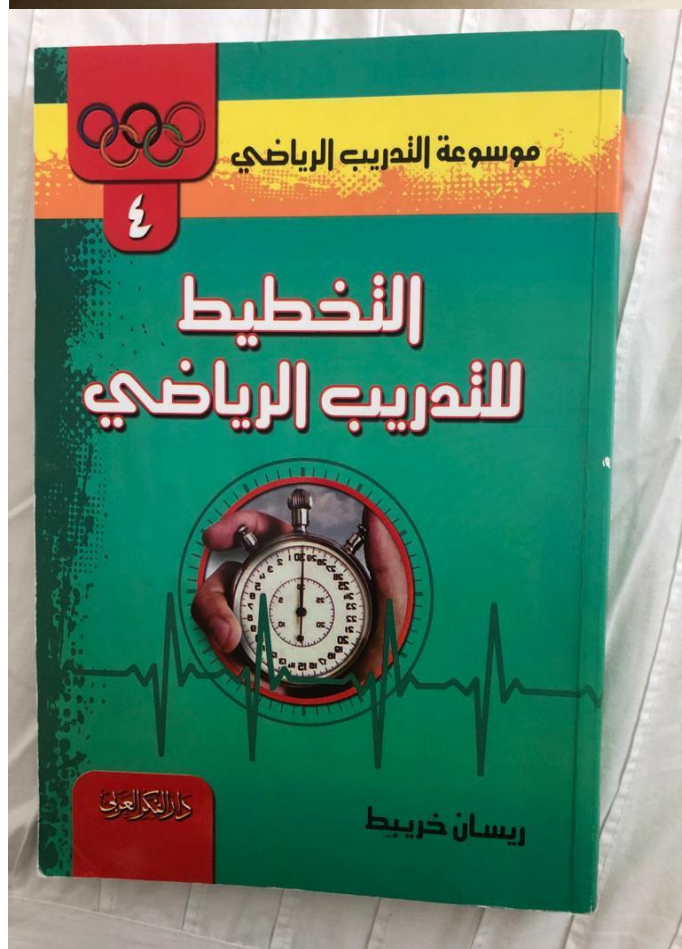
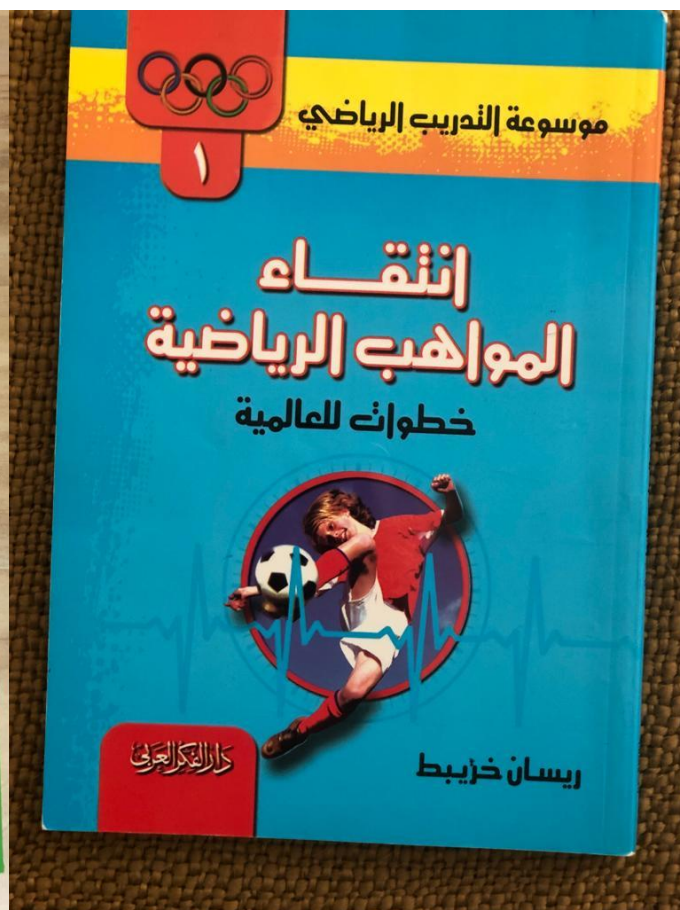
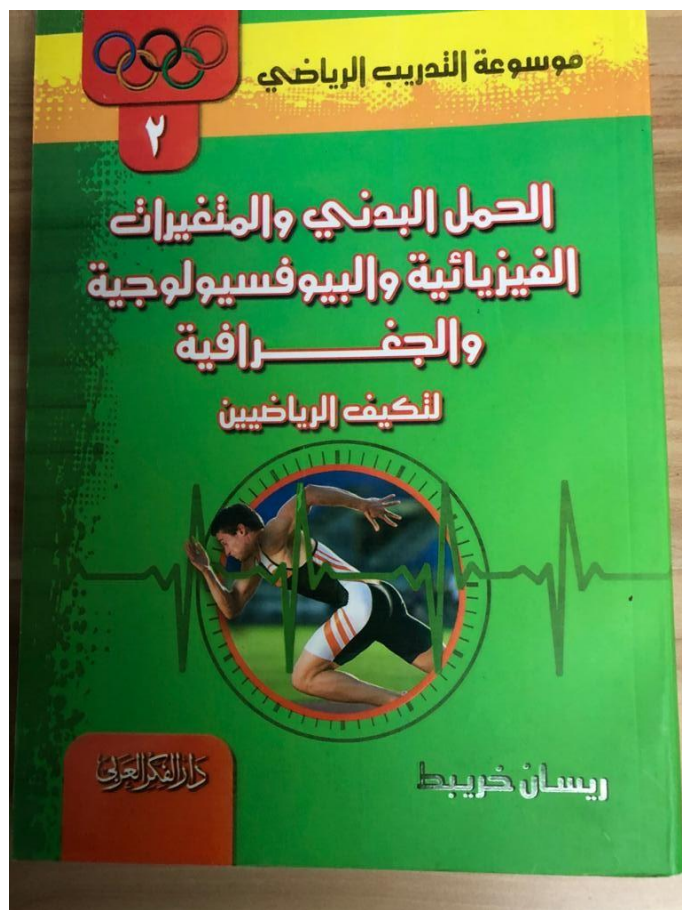


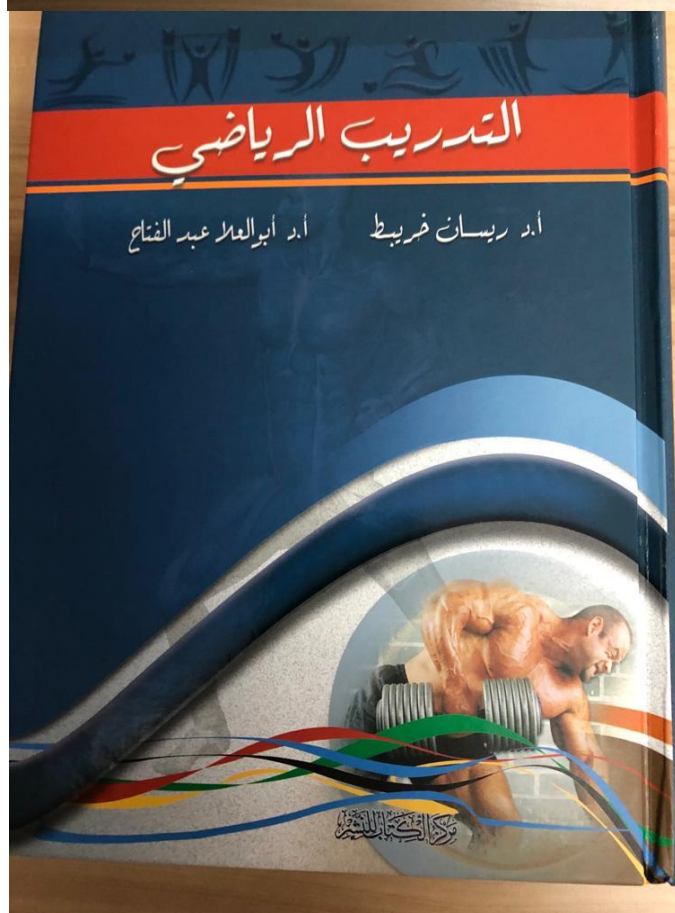
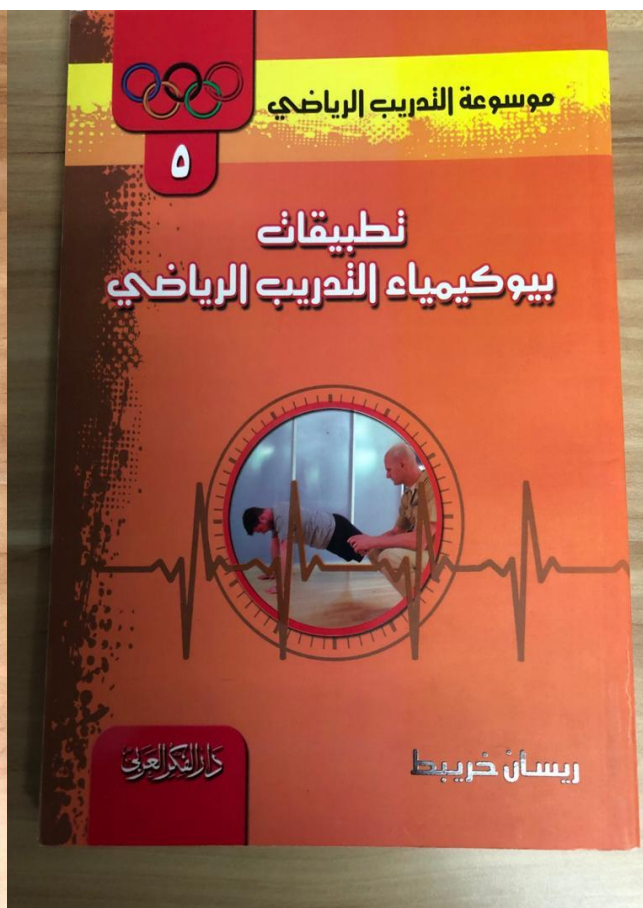
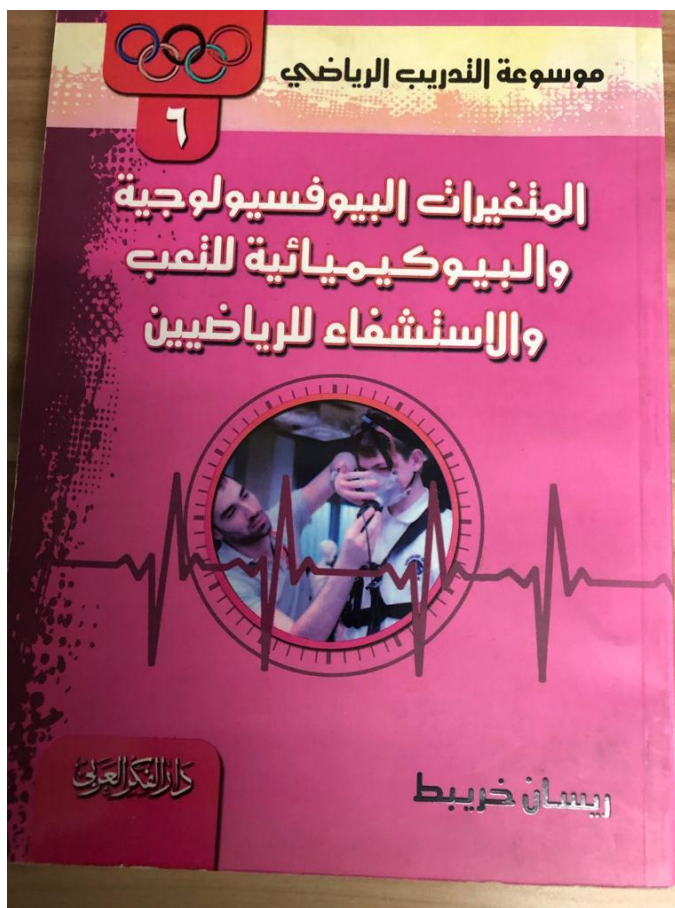
التبرع بـ 1000 ريال
05 33110000 - 101 2 - 10048 - 10000



التسويق الرياضي

ganzall-aktuell







إن المقالات في المجلة تعبر عن آراء الزملاء اصحاب هذه المقالات.